قبل الاحتلال والحداثة

الأوربيون في الإسكندرية العثمانية بين التعايش والخلافات

محمد صبرى الدالى[*]

في ظل عصر العولمة Globalization ثمة قضايا أصبحت تحظى باهتمام بالغ، وربما مُبالغ فيه. وفى هذا الإطار تبرز قضية التعايش المُشترك Coexistence بين الجنسيات أو الإثنيات كواحدة من تلك القضايا[١]. ومع أن الهدف من الاهتمام قد يختلف" هنا" عن" هناك" [٢] وأن الطرح الموضوعي يختلف عن الطرح المُغرض لأهداف سياسية أو اقتصادية[٣].. فإن قضية التعايش المشترك تحتاج إلى قدر من الاهتمام الذى يساعد على معرفة مدى جدِتها على المجتمع المصرى / الشرقى قبل الاحتلال الفرنسى وما عُرف بالحداثة. وسوف تكون الإسكندرية فى العصر العثمانى هى" دراسة الحالة".

ومع أن الإسكندرية فى العصر العثمانى كانت مدينة (بندر) [٤] مهمة للأوربيين حتى حُددت فيها – من الناحية القانونية – إقامتهم بمصر[٥].. فالدراسة لا تهدف إلى إظهارها مثالاً للتعايش بانتقاء" لقطات" إيجابية، بقدر ما تحاول التعامل مع حقيقة التعايش فيها آنذاك. إن السؤال الرئيسى : إلى أى مدى تعايش أهالى الإسكندرية والأوربيون، ومن ثم إلى أى مدى كانت المدينة" كوزموبوليتانية" قبل" الكولونيالية" الأوربية و" الحداثة"[٦]. قد يبدو السؤال بسيطاً ولكن تفكيكه يُظهر غير ذلك، لاسيما وأن قضايا عديدة وأسئلة ترتبط به. فهل يمكن أن يكون هناك تعايش بين الأهالى والأوربيين مالم يكن الأهالى أنفسهم تعايشوا فيما بينهم ؟. وماذا عن نسبة الأوربيين بالقياس إلى سكان الاسكندرية، وهل كانت تعاملاتهم وحياتهم مع الأهالى تسير بشكل" طبيعى" أم كان هناك

---

[*] أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد. كلية الآداب – جامعة حلوان.

تمايز بُناء على أبعاد إثنية أو دينية ؟. هل عاش الأوربيون فى الاسكندرية بلا مشاكل خاصة فى ظل الامتيازات، بل وإلى أى مدى عاشوا تحت حماية الامتيازات ؟[٧]. هل يمكن قراءة الخلافات كدليل على التعايش باعتبارها تعكس مصالح" براجماتية" حقيقية، فردية وجماعية، ولكنها طبيعية دون اعتبار كبير بالاختلافات السياسية أو الدينية التى قد يُدشنها رجال السياسة أو الدين هنا وهناك فى لحظات بعينها ؟. إلى أى مدى تأتى ضرورة تفسير التاريخ فى إطار صيرورته الطبيعية التى وإن تضمنت قدراً من التناقضات فلا تعنى حتمية الصدام ؟. وفى ظل الوجود الأوربى، ما مدى مصداقية القول بوجود قطيعة حضارية بين مصر وأوربا قبل الاحتلال الفرنسى ؟. وهل يصدق ما ذهب إليه البعض من أن" التجار الأوربيين عاشوا فى غالبيتهم فى البلاد الإسلامية فى جماعات مُنعزلة ولم يتفاعلوا عموماً بدرجة كبيرة مع الأهالى، وأنه فيما عدا التجارة كانت المعاملات مع الأوربيين غير مرغوبة"[٨].

وللاقتراب من هذه القضايا، سوف نتعامل مع الواقع فى الأساس، وبالاعتماد على الوثائق وكتابات المؤرخين المصريين، وبعض قصص الرحالة التى قد لا تخلو من تحامل يُناقضه" تفكيك" ما أوردوه بأنفسهم. على أنه يبدو من المفيد أن نشير فى البداية إلى ثلاثة أمور : -

<u>أولاً</u> : للاسكندرية تاريخ طويل فى التعاون والعداء مع الأوربيين حتى العصر الحديث، وكانت معروفة جيداً لهم حتى بارحها البندقى"فارتيما" سريعاً عام ١٥٠٣م لأنها" معروفة للجميع" بينما كان يريد رؤية" البلاد التى لم يرها البنادقة أو لم يترددوا عليها كثيراً"[٩].

<u>ثانياً</u> : كانت المدينة فقيرة زراعياً لوقوعها بين البحر والرمال. لذا فبقدر ما مَثَّلت أمور البحر والتجارة مع الداخل والخارج نشاطاً لمُعظم أهلها.. بقدر ما كانت ضرورة، خاصة وقد توفرت عوامل النجاح : الموقع الدولى والموضع

الممتاز. على أن التجارة مع أوربا كانت أساسية للاسكندرية[١٠] ولمصر حتى كتب Emanuel Piloti فى القرن الخامس عشر أنه" بدون الاسكندرية لا يمكن أن تبقى القاهرة ومعها مصر بأسرها"[١١]. وتوضح وثائق العصر العثمانى أن "محصول ميناء الاسكندرية يأتى فى الأصل عن طريق التجار الافرنجة" وأن الأزمات المالية كانت تظهر عند إحجامهم عن المجئ للمدينة لأسباب منها وقوع" القحط" أو ظهور الطاعون[١٢].

ثالثاً : شاركت الاسكندرية مصر سوء أوضاعها الاقتصادية أواخر العصر المماليكى، بل وكانت أحد أسبابها ومظاهرها والأكثر تأثراً، فقلت أعداد السفن والتجار وتعددت هجمات القراصنة. وقد استمر ذلك فى بداية الغزو العثمانى : إما لاستمرار الأسباب السابقة أو لطبيعة احتياجات الغُزاة[١٣]. على أن أوضاع المدينة تحسنت تدريجياً لأهميتها للعثمانيين، خاصة من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية[١٤]. لقد كانت من المدن القليلة التى زارها السلطان سليم[١٥] وبعدها تتابع تنظيم أمورها الإدارية والمالية[١٦]. ومن مينائها خرج معظم من رُحِّلوا لاستانبول[١٧] وعادوا كما استمرت المنفذ الرئيسى لوصول رموز السلطة ومُغادرتها وكذا القوات التى أُرسلت لمشاركة الدولة حروبها[١٨]. فى الوقت نفسه تابعت استقبال" الفرنج" والانتفاع منهم خاصة وأن حوالى ٨٠% من تجارة مصر مع بلاد البحر المتوسط – والتى استأثرت الاسكندرية بنصيب مُهم منها – كانت عن طريق البحر[١٩]. هذا بالإضافة إلى أن العثمانيين لم يوقفوا التجارة مع الأوربيين[٢٠] بل إن جهود العثمانيين الحربية، والصعوبات التى واجهت البرتغاليين للحفاظ على طريق التجارة الجديد.. كان لها تأثيرها الإيجابى فى عودة قسم كبير من التجارة لطريقها القديم[٢١] لاسيما وقد اندمجت مصر فى عالم سياسى واجتماعى واقتصادى شمل حدودها الجنوبية والنصف الشرقى من حوض البحر المتوسط[٢٢]. وبينما ضُمت الاسكندرية إلى الخزينة السلطانية عام ١٥٢٠[٢٣] وأصبحت من" خواص همايون" وفق" قانون نامه مصر" ١٥٢٥

ومقراً لأمير البحر" القبودان"[٢٤] ولقطع من الأسطول، وهو ما ساهم فى إعادة أهميتها والنشاط إليها.. رغم ذلك ساهمت الاسكندرية ورشيد بحوالى ٦% من ميزانية مصر ١٥٩٧/٩٦[٢٥].

تعدد إثنيات المجتمع

تعتبر أصول السكان من أهم دلالات" كوزموبوليتانية" الاسكندرية التى قيل إن سكانها لم يتجاوزوا الثمانية آلاف حتى الغزو الفرنسى[٢٦]. فبالإضافة إلى أهلها المصريين شديدى التنوع.. هناك ذوو الأصول العربية والتركية بل وذوو الأصول الأوربية ممن استقروا بمصر (خاصة يهود إسبانيا وفرنسا) [٢٧]. وقد اختلط هؤلاء جميعاً مع التجار والسيَّاح وغيرهم من فرنسيين وانجليز وبنادقة وجنويين وألمان وإسبان ومجريين وهولنديين وبلجيك (فلمنك) وبرتغاليين وروس ونمساويين.. ناهيك عن اليونانيين والألبان والروديسيين. ويُلاحظ أن كثيراً من هؤلاء، ومنهم أوربيون، فضلوا البقاء بالاسكندرية، فاستأجروا البيوت والحوانيت، واشتروا المراكب، وتزوج بعضهم من بنات جلدتهم وغيرهن[٢٨] وكونوا العائلات[٢٩]. وكثيراً ما تُفرِّق الوثائق بين القاطنين بالمدينة وغيرهم. فهناك" السكندرى" للإشارة إلى ابن المدينة الأصلى، وكذلك" المُستوطن" للدلالة على الغريب الذى اختار المدينة مُستقراً[٣٠] و" القاطن بالثغر"[٣١] والذى يحمل معنى الاستقرار أكثر من الوجود المؤقت، و" نزيل الثغر" والذى قد يعنى عدم الاستقرار[٣٢]. أما الأوربيون فغالباً ما أشارت إليهم الوثائق بناءً على جنسياتهم. ونظرة فى قوائم جمع الأموال إبان الغزو الفرنسى كفيلة بأن تكشف هذا التنوع الإثنى[٣٣] الذى يعنى أن الاسكندرية كانت عامرة باللغات واللهجات وأنماط الحياة، وبشكل يشبه ما جاء فى وصف البندقية أو جنوه[٣٤] ويُذكرنا بما كتبته زوجة سفير انجلترا "مارى مونتجو" عام ١٧١٨ عن كثرة اللغات التى كانت تسمعها فى استانبول أو التى استخدمها العاملون فى بيتها[٣٥].

وفى محاولة لمعرفة نسبة وجود الأوربيين بالاسكندرية أحصيت عدد المترددين على المحكمة من خلال عينات بالسجلات. ومن بين ١٦١٧ حالة تم رصدها على مدى القرون الثلاثة (من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر) بلغ عدد الأوربيين ٢١٧ حالة بنسبة حوالى ١٣,٤٢ %. وقد جاء توزيع الحالات كالتالى : ٢٢٧ حالة فى النصف الأول من القرن السادس عشر، منهم ٢١ حالة لأوربيين بنسبة ٩,٢٥ % (٩ فرنسيين، ٤ بنادقة، روديسيان، راجوزى، قبرصى، افرنجيتان غير محددتى الجنسية، سكندريتان افرنجيتا الأصل وأسلمتا). ٦١٨ حالة فى النصف الثانى من القرن السادس عشر، منهم ٥٢ حالة لأوربيين بنسبة ٨,٧٤ % (١١ لوندسى، ٨ فرنسيين، ٦ افرنجه غير معلومى الهويه، ٥ جنويين، ٥ بنادقة، ٤ روديسيين، ٤ قبارصة، ٣ فلورنسيين، ٢ راجوزيين، برتغاليين يهوديين، انجليزى، كريتى نصرانى). ٣١٠ حالة فى النصف الأول من القرن السابع عشر، منهم ٨١ حالة لأوربيين بنسبة ٢٦,١ % (١٤ فرنسى، ١٢ بندقى، ٩ مسينيين، ٩ روديسيين، ٦ لوندسيين (رجال ونساء)، ٤ انجليز، ٣ إسبان، ٣ كريتيين، قبرصيين نصرانيين، فلورنسى، جاريتين افرنجيتين غير محددتى الهويه، ٩ افرنج غير محددى الجنس، افرنجيه غير محددة الجنسية، أفلاقى مسلم معتق، جاريه أفلاقيه، مجرى مسلم معتق، جاريه مجرية نصرانيه، مالطى، موسكوفى أسلم وأعتق). ١٥٤ حالة فى النصف الثانى من القرن السابع عشر، منهم ١٥ حالة لأوربيين بنسبة ٩,٧٤% (٥ مالطيين، بندقيان، افرنجيان غير محددى الهوية، افرنجية غير محددة الهوية، نصرانى كريتى، إنجليزى، فرنسى، لوندسى، إفرنجى غير محدد الجنسية). ١٧٦ حالة فى النصف الأول من القرن الثامن عشر، منهم ١٥ حالة لأوربيين بنسبة ٨,٥٢ % (٨ فرنسيين، كريتى مسلم، روديسى مسلم، افرنجى غير محدد الهوية، ٤ افرنج غير محددى الجنسية). ١٣٢ حالة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وحتى الغزو الفرنسى، منهم ٣١ حالة لأوربيين

بنسبة ٢٣,٤٨ % (٩ بنادقة، ٧ فرنسيين، ٤ فلمنكيين، ٣ روس، ٣ نمساويين، ٣ انجليز، ٢ قبارصة مسلمين مقيمين بالاسكندريه). ومعنى هذا أن متوسط نسبة ترددهم على المحكمة دارت بين ٨,٥٢ % و ٢٦,١ %[٣٦]. لكن السؤال يبقى عن نسبتهم إلى غيرهم بالمدينة ؛ فهل يعكس هذا نسبة وجودهم بها ؟. سنعود إلى هذه القضية مرة أخرى.

أنشطة السكان وخلق إمكانية التعايش

شارك سكان الاسكندرية غيرهم من سكان المدن فى المهن والحرف، لكن الاسكندرية تميزت بوجود طوائف قوية مثل مغربلى البهار[٣٧] وتُجار الجلود[٣٨] وكذا بوجود وكالات تجارية ضخمة، بالقياس إلى حجم المدينة وتعداد سكانها. ونحن لا نقصد فقط التبادل التجارى بين الأهالى والأوربيين، بل وأيضاً ما خلقته التجارة من أنشطة خدمية[٣٩]. والأهم أن المدينة تميزت بكثرة اشتغال أهلها بالملاحة ومُتعلقاتها : كمُلاَّك للسفن، أو بحارة وملاحين وصيادين وغطاسين، أو عاملين فى أمور تتعلق بالشحن وصناعة السفن[٤٠]. وقد زاد من أهمية ذلك أن المدينة كانت مركز القيادة البحرية فى مصر. وبقدر ما ارتبطت الأنشطة بالبحر والقادمين منه.. بقدر ما أتاحت للسكندريين الفرصة والقدرة للتعامل والتعايش مع الآخرين أياً كانت جنسياتهم ودياناتهم. وفى هذا الإطار يمكن فهم ما كتبه الوزان عن أن ما اعتُقد أنه قبر الاسكندر الأكبر الذى" يأتى عدد كثير من الأجانب من كل فج عميق ليشهدوه ويتعبدوا فيه ويتركوا صدقات جسيمة.. يُقدسه المسلمون ويُعظمونه"[٤١].

وفى إطار الوعى بأهمية الآخر وكذا الوعى بضرورة التعايش معه، تكررت مقولات ترتبط بقضايا التعايش، ومن ذلك القول بأن الثغر" محل رحال الواردين"[٤٢]. والأمر نفسه بخصوص الاهتمام الملحوظ بتوفير المياه العذبة للأهالى و" المُستأمنين"[٤٣] وكذا الاهتمام بترميم الميناء ومرافقه بسبب" أرزاق

التجار الواردة إلى الثغر والنازلة منه"[٤٤]. وبالتالى لن يكون غريباً ما ورد فى حيثيات تعيين" ناظر" على التونسيين لكى" ينظر فى أمورهم وشئونهم.. وتيسير أمور الأسباب وتحصل العمارة بالكون فى جميع الأمصار والأقطار"[٤٥]. وحتى المعاهدات (العهدنامات) التى عقدتها الدولة العثمانية مع دول أوربية وعُرفت بعد ذلك بالامتيازات.. لا يمكن النظر إليها فى إطار التفسيرات الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر[٤٦]. فمنذ" قانون نامه مصر" [٤٧] وحتى القرن الثامن عشر.. تناولت المعاهدات أموراً ذات صلة بالتعايش المشترك من قبيل ضرورة استقبال الأوربيين بالاحترام وعدم إهانتهم ومعاملتهم بالعدالة، وحقهم فى البيع والشراء بلا حدود ولا إكراه وإحضار ما يريدون من بلادهم للاتجار فيه، وعدم إجبارهم على دفع عوائد غير عادية للجمارك أو للحمالين وغيرهم، وعدم الاستيلاء بالقوة على مراكبهم أو على ما فى متاجرهم ومخازنهم، والمحافظة على سلعهم التى تتعرض للغرق وردها لأصحابها وتقديم العون للسفن التى تلجأ إلى الميناء لسوء الأحوال الجوية، والحق فى وجود قساوستهم ومُمارسة شعائرهم الدينية ودفن موتاهم فى أطر مُقننة" وإذا لم يتخطوا حدود مهنتهم" وأنه لا يمكن اعتبار الأوربيين مسلمين" إلا إذا رغبوا فى ذلك واعترفوا صراحة بلا إكراه". بل وتضمنت المعاهدة مع فرنسا الإطلاق المشترك للأسرى وعدم أسر المزيد، والتعاون ضد القراصنة. أما القناصل فكان من حقهم ممارسة الشئون القضائية لمواطنيهم والبت فى أمورهم، ومن يلجأ من مواطنيهم إلى القضاء الإسلامى لينقُض حكماً أصدره القنصل فلا يُسمع له ولا يحق للقاضى نظر شكواه، وعليه إعادته إلى قنصله. كما مُنح القنصل الحق فى إبداء الرأى فى سفر الأفراد على ظهر سفن بلاده، بعد الحصول على" تأشيرة" وأن لا يُعاقب القنصل بجريرة أى فرد من أبناء بلده. هذا بالإضافة إلى حق القنصل فى امتطاء جواده والخروج إلى الحدائق العامة أو إلى أى مكان فى أطراف الاسكندرية. وبشكل تدريجى تطورت وزادت هذه الحقوق فى المعاهدات مع البندقية وفرنسا وانجلترا والنمسا

وغيرها من الدول الأوربية[٤٨].

والواقع أن الحقوق وإن تنامت بمرور الوقت حتى استُخدمت كذريعة للاحتلال الفرنسى لمصر.. إلا أنها لا تعكس فقط ضعف الدولة العثمانية، بل وضرورات التعايش فى إطار الحقوق والواجبات، حتى مع أبناء" الولايات المُحاربة" التى رفضت الدولة محاولات بعض القناصل الأوربيين بالاسكندرية"سلبهم" بذريعة أنهم فى عداء معها. وقد جاءت أسباب الرفض بناء على وجود معاهدة مع هؤلاء منذ عهد سليمان القانونى تتضمن"ضرورة مراجعة هؤلاء والنظر فى مصالحهم" ولأن القناصل الذين أقدموا على ذلك إنما يخالفون"عهود التجار الذين يأتون من الولايات المحاربة لمجرد سلبهم". أما الأهم فلأن ذلك يؤدى إلى"انسحاب التجار الذين يأتون إلى الثغر من الولايات المحاربة" وبذلك"يقع النقص بمحصول الثغر وبالمال الميرى"![٤٩].

وثمة ظاهرة أخرى لا يمكن إهمالها من مطالعة بعض سجلات المحكمة، وهى أن مجتمع مدينة الاسكندرية كان مجتمعاً غير متشدد، على الأقل بالمُقارنة بعصره. لنأخُذ مثلاً حق الزوجة فى السكن بالمكان الذى تُريده [٥٠] والعمل بالمهنة التى ترغبها، حتى ولو قضت معظم الليل خارج بيتها[٥١] بل وحقها فى"الخُلع" إذا ما طال سفر زوجها أو تزوج بغيرها[٥٢]. وبقدر ما شاركت الاسكندرية فى ذلك غيرها من المدن المصرية.. إلا أنها تميزت بقدر من الخصوصية، لاسيما مع كثرة أسفار أبنائها – أو قاطنيها – فى أمور تتعلق بالتجارة وغيرها[٥٣]. من ناحية أخرى فإن قضايا فعل المنكر فى البيوت[٥٤] أو حتى على ساحل البحر[٥٥] ودخول غير المسلمين لمقابر الأولياء[٥٦] وشرب الخمر لرجال ونساء مسلمين[٥٧] وأقباط ويهود[٥٨] وبجوار المساجد أحياناً[٥٩].. كل تلك القضايا تُشير إلى مجتمع غير متشدد. على أنه لا يمكن فصل ذلك عن الوجود الأوربى خاصة وقد سُمح للأوربيين بصناعة الخمور فى الاسكندرية

واستيرادها[٦٠]. كما لا يمكن فصل ذلك عن عدم حزم السلطة أحياناً فى التعامل مع الأمور، بل ومشاركة بعض رموزها فى معاقرة الخمر[٦١] ومن ثم كان من الطبيعى أن يتغافل بعضهم عن يهود اعتادوا شرب الخمر فى الأماكن التى يعيشون فيها أو يعملون بها[٦٢] أو عن" نصارى" حولوا بعض مقابر الأولياء إلى خمارات[٦٣]. وهكذا استمرت بين الحين والآخر الشكاوى ضد تجاوزات محتسى الخمر الأوربيين. ومع أننا أمام شكاوى رافضة.. فإن استمرار الشكاوى وأسبابها وزيادة أعدادها ونوعها وكثرة الفتاوى وأوامر السلطة.. توضح أن الأمور كانت فى تزايد وأن المنع كان شكلياً، وأن التعايش كان الفيصل حتى فى صنع الخمور واحتسائها.

أماكن سكن الأوربيين ودلالاتها

اعتمد تقسيم المدينة على الحارات / الخطوط التى سُميت باسم طائفة حرفية (الصيادين[٦٤] أو التجار[٦٥]).. أو سميت باسم مذهب (مثل حارة الأقباط شرق الثغر، وكان اسمها من قبل حارة الشاكرين أو الحمام) [٦٦] أو وفق الدين (مثل حارة اليهود التى سيغلب عليها، وبشكل تدريجى، مع القرن الثامن عشر اسم حارة شلتوت لأن غالبية سكانها أصبحوا من المسلمين) [٦٧] أو وفق اسم عائلة / أسرة (حارة أولاد جلبى) [٦٨]. ومع أن التقسيم كان إسمياً لأن الجميع تجاوروا.. فإنه تضمن وجود" خط الأندلس"[٦٩] بل ووجود"خط البندقى، داخل درب المحمودية المعروف بابن أبي شريف"[٧٠] ومنطقة" بوابة الانقليز "[٧١].

وجرياً على ما كان فى العصر المملوكى سكن الأوربيون الفنادق مثل" فندق البنادقة الكبير" و" فندق مسينه" بخط باب البحر والذى عُرف أيضاً بالفندق الصغير، و"فندق الفرانسه" و"فندق الراجوزه" و"فندق الطاحون" وفندق"ناربون" وفندق"القطالونيين" و"فندق الريفية"[٧٢]. كانت الفنادق مُختلفة المساحات مُتاحة للأوربيين، وبينما كانت المخازن بالأسفل مخصصة للبضائع والحيوانات

(والخنازير أحياناً).. خُصصت الأدوار العليا للمكاتب وغرف الاستقبال وعنابر النوم. وفى الفنادق كانت تُقدم الأطعمة، ويوجد الفرن والحمام وأحياناً الطبيب والحدائق، علاوة على كنيسة صغيرة. وبينما كانت الفنادق تعود ملكيتها لمصريين أو سكندريين[٧٣] أو وقفاً على مؤسسات دينية إسلامية[٧٤].. فإنها كانت تؤجر للأوربيين، كما كانت إدارتها أوربية حيث سادت قوانين كل دولة وإدارتها من خلال القنصل الذى عادة ما كان أحد كبار التجار، حيث يقوم برعاية أحوال مواطنيه ويهتم ببضائعهم وشحنها مُقابل مُكافأة بنسبة مئوية معينة من الأموال التى تمر بيديه، كما كان له الحق فى رفع شكاواهم إلى سلطات المدينة. وفى مسائل المنازعات حيث لا تكون هناك ترضية من جانب الأمير فى الاسكندرية، كان للقنصل الحق فى الذهاب بقضيتهم إلى القاهرة. وكان جميع من يطلبون الإقامة ممن يمكن قبولهم يتلقون منه ما يُعينهم على الإقامة. وفى العادة كان لكل دولة قنصلها الذى يقوم بالتفاوض من أجل مواطنيه، وأحياناً من أجل جنسيات أخرى[٧٥].

ومع أن بعض القنصليات الأوربية اتخذت مقاراً لها فى منازل[٧٦].. فالملاحظ أن الأوربيين تنازعوا فيما بينهم على حق السكن بالفنادق واستئجارها. ففى ١٦٤٤ رفع قنصل انجلترا شكوى للباشا حول أحقية الانجليز بالسكن فى فندق مسينا لأنه"من العادة له وطايفته.. من قديم الزمان ولم يكن لهم محل يسكنون به" غيره. وبناء على أمر الباشا أرسل القاضى من عاين الفندق وساكنيه. وبشهادة"جماعة من المسلمين" القاطنين فى مُحيطه، ثبت أن الانجليز يقيمون بالفندق منذ ست سنوات حتى أصبح اسمه"خان المسينيين والانكليز"[٧٧]. وفى ١٦٧١ نجح الانجليز مع الفلمنك والمالطيين فى إثبات حقهم فى السكن بـ" فندق الطاحون" على حساب الفرنسيين، بعد اللجوء إلى القضاء وإظهار وكيل قنصلهم" أمر خنكارى يمنع طايفة الفرنسيس ويُمكنه من السكن بالفندق". وبعد سؤال المحكمة للجيران..ثبَّت القاضى حق الانجليز[٧٨].

بيد أن بعض الأوربيين فضلوا الإقامة خارج الفنادق، بل وخارج" حى الأعمال" التى كانت الفنادق توجد فيه بشكل رئيسى. وهكذا عاش الأوربيون بين أهالى الاسكندرية، خاصة على شاطئ البحر. ففى عام ١٥٥٤ استأجر"تقولا البندقى" من حمزه بن جعفر" علو مُركب على حاصل" بسوق البحر للسكن فيه[٧٩]. أما" آنستانى" وكيل قنصل البنادقة فى عام ١٦٤٨ فكان له" منزل سكنه بحارة النصارى"[٨٠]. وأما" دانيال اليهودى البندقى" فسكن فى عام ١٦٧١ مع ابنه بدار" فريحة اليهودى"[٨١]. أما" رَبع اليهود" الذى كان مبنياً على" أرض مُحتكرة من وقف أبو العباس المرسى" فكان" مُعداً لسكن فقراء اليهود والأغراب"[٨٢]. وفى ١٧٨٠ قام" أنطون البنادقى" بـــ" تعمير وترميم بيت سكنه على شاطئ البحر بأعلى الزاوية.. بسوق الحمارين.. فى وقف حسين جوربجى" وذلك بموافقة مُستأجر الوقف" الحاج يوسف من رشيد". وبعد أن أتم عمله ذهب إلى المحكمة بصحبة البنائين والنجارين – وكلهم مسلمون – حيث شهدوا على صحة ما أنفقه[٨٣]. وهذه الحالة تؤكد أموراً عديدة : فالبندقى سكن فوق زاوية وإلى الشرق منه وكالة مصطفى أغا و" سكن الفرنسيس". والبيت يقع فى وقف مُسلم تركى ومُؤجر على مُسلم رشيدى، حيث أجره بدوره للبندقى. وترميم البندقى للبيت وإشرافه عليه ينم عن ثقة تامة من الرشيدى الذى لم يحضر أى شئ (بما فيه الحساب وتسجيله بالمحكمة) كما يعنى قدراً من تعامله اليومى المالى والعملى والإنسانى مع الحرفيين، حتى أنهم شهدوا معه فى المحكمة وأخذوا ما أنفقه على محمل الصدق. ومن الواضح أنه كان يعرف العربية بدليل عدم وجود ترجمان.

على أن القرن الثامن عشر شهد" نزوحاً" اختيارياً من الأوربيين للسكن خارج الفنادق، وبما يدعم كوزموبوليتانية السكن وحقيقة التعايش. وهناك حالات لفلمنكيين ونمساويين وانجليز وروس استأجروا بيوتاً بين الأهالى[٨٤]. لكن اللافت للنظر أن بعض الأوربيين أجبر بعض الأهالى للتنازل عن سكنهم. وفى

إحدى الحالات التى تعود لعام ١٧٩١ كان السكندرى" شميل اليهودى" جاراً فى السكن للقنصل الانجليزى. لكن القنصل" تعدى على شميل" وكان" مانعه السكن محل بيته وطال النزاع والخصام". وبعد تدخل مراد بك لدى بعض المشائخ والأغوات وورثة الوقف، انتهى الأمر بإجراء" مُزايدة" ربحها القنصل، فاستأجر البيت من" عبد الرازق جوربجى" الناظر على الوقف، أما شميل فأُعطى مُهلة لإخراج" حوايجه"[٨٥].

والخلاصة أن الأوربيين لم يسكنوا الفنادق فقط بل انتشروا خارجها فى أماكن قريبة من البحر والميناء. وبقدر ما يُشير ذلك إلى زيادة أعدادهم وأنشطتهم، فإنه يُشير إلى قُدرتهم ورغبتهم خاصة وأن القناصل كانوا يرفعون"تُندير تهم" على البيوت"القنصلية" بما يعنى إشهاراً لوجودهم ونفوذهم[٨٦]. وحين دبت الخلافات بينهم قامت المحكمة – بتأييد من ولاة الأمور – بدور مهم فى تسويتها وبالاعتماد على الواقع وشهادات الجيران السكندريين الذين عاش الأوربيون بينهم وجاوروهم، وهو الأمر الذى يبدو طبيعياً ويتناسب والأسباب التى حدت بهم إلى الذهاب إلى المدينة.

قد يقول البعض بأن العيش بالفنادق كان عزلاً للأوربيين أو عُزلة منهم. على أن هذا ينفيه كون الفنادق قد أُحيطت بجيران سكندريين : فخان الجنويز كان إلى الشرق من" باب سوق البحر" وعلى مقرُبة من"سوق الجوخ"[٨٨]. وعندما يُحدد قنصل الانجليز بالمحكمة موقع" فندق الطاحون" ذكر أنه" المجاور لسكن محمد الدرشابى"[٨٩]. والعلو الذى استأجره" نقولا البندقى" من" حمزة بن جعفر "كان" مُركباً على حاصل مجاور لوكالة منصور" بسوق باب البحر[٨٩] وعلى مقربة من السوق كانت" حارة التجار" بالنجع البحرى، وإلى الجنوب منه كان "سوق الصاغة" وفى شرقه" حاصل ودويرة" محمد النجار الذى امتلك أيضاً قهوة و" نصف وكالة" بـــ" خط سوق الصُيَّاغ"[٩٠]. وهكذا كان هناك تداخل بين الجميع

فى السكن حتى أن" خان الجنويز" مثلاً كان من الأماكن التى يُشار إليها فى تحديد حدود البيوت أو الحوانيت[٩١]. ومرة أخرى : هل كان من الممكن أن يعيش الأوربيين بهذا الشكل مالم يكن أهالى الاسكندرية أنفسهم – مسلمين وأقباطاً ويهوداً – قد تجاوروا فيما بينهم ؟. والإجابة تتضح من كون السكندريين تداخلوا مع بعضهم البعض فى السكن، وأن مُسميات الحارات لم تدل فى الواقع على انغلاقها على أصحاب دين أو إثنية بعينهم. وإذا كانت الوثائق تحوى الكثير من حالات ذلك التداخل بين الأهالى (على مختلف أديانهم) والأوربيين[٩٢] فإن كتابات الرحالة تعُج باختلاطهم بالأهالى. وبالطبع لم تنعدم المشاكل، خاصة وأن التجاور – ومن ثم التداخل – كان من الطبيعى أن يؤدى إلى نزاعات على استئجار الأراضى والبيوت[٩٣] أو لأمور تتصل بالعادات، حيث الشكوى من أن تعلية غير المسلم لبيته يكشف له عورات بيوت جيرانه[٩٤]. على أنه لابد من فهم النزاعات على أنها نتيجة للعيش المُشترك وليس على أساس آخر، وهو أمر سنعود إليه.

أنشطة الأوربيين ودلالاتها على التعايش

تعددت أهداف الأوربيين من المجئ إلى مصر والاسكندرية. وإذا كان معظمهم جاء من أجل التجارة والربح.. فقد جاء بعضهم للحج والسياحة وجمع المعلومات الطبية والمومياوات أو حتى للتبشير والتجسس، وهى المهام التى حظيت بدور متنامى منذ القرن الخامس عشر[٩٥]. ولقد كان مما أدهش القنصل الفرنسى عام ١٥٩٨ علمه من زائريه التشيك أنهم حاربوا الأتراك فى أوربا وبعدها مباشرة جاءوا للحج[٩٦]. أما التجارة بين مصر وأوربا، والتى مارسها الأوربيون فى إطار اتفاقيات مع الدولة العثمانية أو حتى بدون اتفاقيات، فقد سيطر الفرنسيون والإيطاليون على غالبيتها[٩٧]. وعلى كل فالتجارة الأوربية فى مصر لم تقتصر على الرجال بل وشاركت فيها أوربيات بنصيب[٩٨].

وقد رصدنا من تعاملات المحكمة فى النصف الأول من القرن السادس عشر ٦٧ حالة بيع وشراء وقروض وفداء أسرى، وتوزعت كالتالى : ٤٦ حالة لسكندريين فيما بينهم، بنسبة ٦٨,٦٦ %. ١٢ حالة لسكندريين وأوربيين بنسبة ١٧,٩ %. أربع حالات لأوربيين فيما بينهم، بنسبة ٥,٩٧%. حالتان لسكندريين وأتراك وأروام بنسبة ٢,٩٩%. حالة واحدة وبنسبة ١,٤٩ % لكل من فرنسى ومغربى، سكندرى مغربى ومغربى، تركى ومغربى. وبشكل مفصل كانت التعاملات كالتالى : عشرين حالة لسكندريين مسلمين فيما بينهم. تسع حالات لسكندريين مسلمين ويهود. ثمان حالات لسكندريين مسلمين وأقباط. ثلاث حالات ليهود سكندريين وفرنسيين. حالتان لكل من : سكندرى يهودى وبندقى، سكندريين أقباط فيما بينهم، سكندريين يهود فيما بينهم، سكندريين أتراك الأصل ومسلمين، سكندرى مسلم وبندقى. ثم حالة واحدة لكل من : سكندرى مسلم وتركى مسلم، سكندرى طرابلسى الأصل ورومى مالكانى، مملوك جركسى وسكندرى مسلم، سكندريان تركى مسلم وسكندرى يهودى، تركى مسلم ومغربى مسلم، مغربى سكندرى ومغربى، سكندرى مسلم وقبرصى، سكندرى مسلم وتركى سكندرى مسلم مع سكندرى يهودى، بندقى وتركى، فرنسيان، يهودى وانجليزى، قبرصى وافرنجى غير محدد، فرنسى ومغربى مسلم، روديسيان، سكندرية مسلمة وافرنجية غير محددة الهوية، مسلم غير محدد الهوية وفرنسى، سكندرى مسلم وقرمانى. وهذا يعنى أن التعاملات الأوربية زادت على ٢٣% من إجمالى التعاملات. وبالطبع سيطول العرض للتعاملات فى العصر كله، وبشكل عام نلاحظ ما يلى :

١- الزيادة الواضحة فى التعاملات بين السكندريين أنفسهم[٩٩]. وهذا يعنى أن المصلحة والتعايش المحلى – لا الدين – قد لعبا الدور الأهم. وهكذا زادت، وعلى سبيل المثال، نسبة تعاملات المسلمين مع كل من الأقباط واليهود عن تعاملات الأقباط أو اليهود بعضهم مع بعضهم.

٢- اتسمت مبالغ التعاملات مع الأوربيين بالضخامة مُقارنة بالتعاملات بين الأهالى، وهو ما يعكس الفرق بين التعاملات بالجملة والتجزئة. فبينما تم الشراء والبيع بين الأهالى بالتجزئة غالباً، كان كبار التجار أو الوسطاء يقومون بتجميع السلع، ثم يقومون ببيعها للأوربيين.

٣- مع أن قلة التعامل بين الأوربيين أنفسهم كان طبيعياً، فإن تنافسهم بدا واضحاً. وإذا كان الهولنديون (الفلمنكيون) - كمثال - شاركوا الانجليز بعض أماكنهم من قبل.. فقد شهد القرن الثامن عشر استقلالهم بها. لقد استأجروا رَبعاً على شاطئ البحر فى وقف إبراهيم القُرضه (تكون من ستة حواصل وحانوت حلاقه). وفى عام ١٧٨٦ حاولوا تثبيت إيجار الرَبع عليهم وذهب قنصلهم" وازلين" إلى المحكمة التى أيدته بمساعدة من المسئولين، بل ونجح فى زيادة الأماكن المُستأجرة[١٠٠]. وفى عام ١٧٨٨ حصل على حق استئجارها لعشر سنوات أخرى[١٠١]. وهنا اشتكى الفرنسيون بأن تأجير الحاصلين الواقعين" تحت الوكالة الكبرى" غير قانونى لأنهما فى إيجارهم لسنة وسبعة أشهر. وفى النهاية أيد القاضى ذلك مُعتبراً إيجار الفلمنكيين" لا يجوز شرعاً" طالما بقى للفرنسيين المدة المذكورة، كما" أفتى" العلماء و" شهد جماعة من المسلمين" بأن" الحق بيد الفرنساوية". وهكذا انتهى الأمر بإعطاء حق الانتفاع للفرنسيين للمدة الباقية لهم على أن تسلم الأماكن للفلمنكيين بعدها[١٠٢]. وكما نرى فالقضية بمجملها تعكس تداخلاً واضحاً فى التعامل بين السكندريين والأوربيين، وتنافساً بين الأوربيين. وإذا كان ذلك يدفعنا للتساؤل عن موقف الفرنسيين عندما غزوا مصر فى السنة التى انتهى فيها عقد إيجار الفلمنكيين، فإنه يدفعنا لتساؤل أهم : هل كان ذلك يؤثر على التعايش بين الأوربيين أنفسهم فى الاسكندرية؟.

٤- لم يقم الأوربيون دائماً بأعمالهم المالية وأوكلوا أحياناً إلى سكندريين مهمة استخلاص حقوقهم من المدينين[١٠٣]. وفى المقابل هناك توكيلات من مصريين لأوربيين[١٠٤]. كما توجد حالات قام فيها طرف سكندرى بضمان طرف أوربى رغم خطورة ذلك فى ظل الامتيازات[١٠٥]. بل وتوجد نماذج على حمل أوربيين" أمانات" لسكندريين[١٠٦] وحمل سكندريين أمانات لأوربيين[١٠٧]. وهنا علينا أن نضع فى الاعتبار أنه لولا الثقة الناتجة عن تعاملات بعيدة المدى واختلاط وجيرة بين السكندريين والأوربيين، لما أوكل طرف الآخر ولما ضمن طرف الآخر أو استأمنه على أمواله. ونعتقد أن ذلك بقدر ما نبع من طبيعة المجتمع السكندرى[١٠٨] بقدر ما نبع من واقع التعايش وليس مجرد الرغبة فيه.

٥- استخدم الناس العملات المختلفة دون اعتبار لما إذا كانت أوربية أو عثمانية / إسلامية. لقد تعايشت العملات وكانت الأقوى هى الأكثر استخداماً. ومن بين ٧٣ تعاملاً بالمحكمة فى النصف الأول من القرن السادس عشر، كانت العُملات كالتالى: خمسة وعشرون تعاملاً بأنصاف فضه (عددية وسليمانية وعثمانية)، تعامُل واحد بفضة سليمانية وذهب، عشرة تعاملات بدينار بندقى، أحد عشر تعاملاً بدينار ذهب سلطانى جديد، إحدى وثلاثين عملية تعامل بدينار أكرونى ذهب، ستة عشر تعاملاً بدينار ذهب دون تحديد نوعه، تعامل واحد بدينار قايتباى، تعامل واحد بدرهم فلوس جدد، تعامل واحد بدينار عبدلى، تعامل واحد بدينار مشجر. وفى النصف الثانى من القرن السادس عشر هناك ١٤٢ حالة تعامل وكانت العملات المُستخدمة : أربع وأربعون حالة بأنصاف فضة (سليمانية ومرادية وعثمانية)، حالة تعامل واحدة بعثامنة رومية، أربع وسبعون حالة تعامل بدينار ذهب سلطانى جديد، خمس وعشرين حالة تعامل بالذهب الأكرونى، ثلاث عشرة حالة تعامل بدينار (دون تحديد)، حالة تعامل واحدة بدينار بندقى ذهب

ونحاس، حالة تعامل بفلوس نحاس كبار. وفى النصف الأول من القرن السابع عشر لدينا ٦٧ تعاملاً وكانت العملات : اثنتان وعشرون حالة تعامل بدينار ذهب أحمر سكة شريفى سلطانى، إحدى وعشرين حالة تعامل بأنصاف فضة (عثمانية وأحمدية)، حالة تعامل بدينار إبراهيمى، حالتا تعامل بدينار بندقى، ثلاث حالات تعامل بدينار ذهب غير محدد، سبع حالات تعامل بقروش ريال، حالة تعامل بأنصاف نحاس حالة تعامل بقروش فضة أكارنه، ثلاث حالات تعامل بقروش ريال أبى مشط، حالة تعامل بدينار غير محدد، أربع حالات تعامل بقروش فضة كبار (ريال)، حالة تعامل بقروش (غير محددة)، حالة تعامل بقروش أسدية. وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر لدينا ٢٨ تعاملاً وكانت العملات المُستخدمة : حالتان بقروش عددية، واثنتا عشر حالة قروش (فقط)، حالة واحدة لقرش عربى، خمس حالات لقروش فضة، أربع حالات لأنصاف فضة عددية، حالة واحدة لقروش ريال سفيلية، حالتان لقروش ريال أبى مشط، حالة واحدة لفضة ديوانية. وفى النصف الأول من القرن الثامن عشر هناك ٣١ حالة وكانت العملات : حالة واحدة لكلب أسدى، ست حالات قروش (فقط)، عشر حالات لأنصاف فضة، حالتان لدينار ذهب شريفى أبو طره، حالة واحدة لقروش فضة، ثلاث حالات لريال حجر أشبيلية، حالة واحدة لريال أبى مشط، حالة واحدة لقروش معاملة عددية، ثلاث حالات لقروش رومى، حالة واحدة لريال تونسى، ثلاث حالات لدينار شريفى ذهب فندقلى، حالة واحدة لدينار محبوب. وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر توجد ٣١ حالة تعامل أيضاً وكانت العملات المستخدمة : حالة واحدة لقروش (فقط)، عشر حالات لريال حجر محبوب بطاقة (أبو طاقة)، ثلاث عشرة حالة تعامل بريال معامله (فقط)، حالة واحدة لريال بندقى، ثمان حالات بأنصاف فضة، حالتان لقروش رومى. وعلى كل فالوثائق توضح

أن العملات الأوربية كانت موجودة باستمرار، خاصة فى القرن الثامن عشر لكن الأهم هو أن ذلك كان يعنى نوعاً من الثقة فى الأوربيين أنفسهم وليس فى عملاتهم فقط، حتى قيل"إلعب بالمجر لما يجيك البندقى"[١٠٩].

٦- على الرغم من عدم ظهور تاجر مصرى يهودى فى حجم أحمد الرويعى أو إسماعيل أبو طاقيه.. قام يهود الاسكندرية بدور بارز فى تبادل السلع مع الأوربيين حتى عهد على بك الكبير[١١٠] وجنوا أرباحاً ضخمة. كان ذلك نتيجة لعوامل عديدة منها تركزهم فى المدن، وخاصة فى الاسكندرية التى عاشت فيها أكبر ثانى جالية يهودية بمصر بعد القاهرة، وعلاقتهم بالسلطة فى استانبول والقاهرة[١١١] بل وكونهم أحياناً جزءاً مُهماً من الإدارة المالية (كمشاركتهم فى التزام جمرك الاسكندرية الذى توالى عليه سلسلة من اليهود الربانيين) [١١٢] وبما يعنى تمتعهم بالكثير من الامتيازات والمميزات التى استغلوها لمصلحتهم (علاقة السلطة بالثروة). هذا ناهيك عن إجادتهم للغات حتى أتقن بعضهم سبعاً منها، وكذا جو الحرية التجارية والتسامح الذى عاشته الاسكندرية وفتحها أبوابها للتجارة والتجار من كل جنس ودين، وأنها كانت بمثابة المنفذ الرئيسى للاتصال بالعالمين العثمانى والأوربى، ولعبت دوراً مزدوجاً جمع بين وظيفتها كميناء للصادر والوارد من البضائع والسلع وكملتقى للتجار الفرنج والمحليين. والواقع أن إجادة اليهود للغات كانت نتيجة وسبباً ؛ فمنهم من كانت أصوله أندلسية أو فرنسية، ومن ثم كانوا الأقدر على الترجمة. على أن العمل بالترجمة فتح لليهود آفاقاً أخرى، ومنها تمتعهم ببنود الامتيازات (كإعفائهم من بعض الضرائب والرسوم، والسماح لهم بحرية الحركة بين مصر وأوربا) [١١٣] وتأهلهم للوكالة بالمحكمة عن الأوربيين، والاتصال بالأهالى فى البيع والشراء. كما أن عملهم بالترجمة أدى إلى قيامهم أحياناً بلعب دور السماسرة وتُجار التجزئة بين المنتجين وصغار التجار والأوربيين، بل والوكالة فى أعمال التجارة

بشكل عام عن الأوربيين. وبالتدريج استطاع اليهود الاتجار مع الأوربيين، أو مشاركتهم فيها أحياناً بل والذهاب بالتجارة إلى أوربا، أو حتى إرسالها مع وسطاء أوربيين[١١٤]. ومع أن هذا لا ينفى ماقلناه عن تجاور الأوربيين والسكندريين غير اليهود وتعاملهم الذين استطاع بعضهم الذهاب بتجارتهم إلى أوربا[١١٥] وأن اليهود فى معظمهم كانوا مصريين.. فإننا نتساءل عن مدى كون اليهود مسئولين عن تحجيم علاقة الأوربيين بالمصريين ؟. بالإضافة إلى ما سبق علينا ملاحظة أن بروز دور اليهود فى العلاقة بالأوربيين لا ينفى قيام الخلافات بين الجانبين بسبب" طمع" اليهود فى الهيمنة على أمور السمسرة، الأمر الذى رفضه الفرنسيون مثلاً واتضح فى معاهدتهم مع الدولة فى عام ١٧٤٠[١١٧].

الخلاصة أن الاسكندرية كانت مفتوحة للجميع من الناحية التجارية دون تفرقة بين الأجناس أو الأديان، وهو ما جعل الأوربيون يمثلون نسبة مُهمة من تجارها وساكنيها. ومع أن القاهرة جذبت القناصل فقد بقى بعضهم بالاسكندرية. وفى كل الأحوال كان للأوربيين الحق فى اختيار ممثليهم وفرضهم حتى قيل إن فرنسية تولت منصب قنصل الاسكندرية حوالى منتصف القرن السادس عشر[١١٨]. وهناك حالة ذهب فيها إلى المحكمة عدد من الفرنسيين" والجنويز والدبرونك والانكليز.. وسيمون بن أنطونيو الفرنسى وصحبته جماعة من الفرنج من التجار الفرنج المتسببين الواردين بمراكبهم لبندر اسكندرية بأنواع البضايع والمتاجر" حيث" أخبروا.. أنه بلغ إليهم أن بيرو بن جاكمو تولى قنصلاً على طايفة الفرانسة.. وأنهم غير راضين بذلك ولا يقبلون أن يكون قنصلاً عليهم إلا مرسليا كوستارين لحسن سيرته فيهم، وبحكم ما بأيديهم من الأحكام الخنكارية والتمسكات الباشوية ومراسيم سلطان فرانسا بأنه لا يتولى عليهم إلا من يختاروه ويرضوا به، وأنه متى تولى عليهم بيرو لا يحضر أحد منهم إلى الاسكندرية ولا يتعاطون فيها بيع ولا شراء.. والتمسوا من القاضى ضبط مقالتهم وطلبهم

ليعرض على الأمرا ليترتب عليه بمقتضاه، فأجابهم لما طلبوا"[١١٩]. ومن المهم ملاحظة أننا أمام حالة فرض فيها بعض الفرنسيين والأوربيين ممثلهم على فريق آخر حظى بدعم بعض الأمراء، وأنهم رفعوا سلاح" المقاطعة". وعلى كل تعددت مشاكل تعيين القناصل الفرنسيين فى مصر، ودائماً ما قامت السلطة فى استانبول والقاهرة والاسكندرية بواجباتها تجاه تلك المشاكل[١٢٠].

ومع أن التجارة كانت أهم نشاط للأوربيين فى مصر وحققوا منها أرباحاً طائلة جعلتهم على قدم المساواة مع أثرياء التجار المحليين[١٢١].. فإن بعضهم استأجر الأراضى[١٢٢] أو مارس الحرف. فهذا" سكى اصطاولى" وقد تجاور حانوته بسوق البحر مع حانوت سكندرى مسلم[١٢٣]. أما" سكن النصارى المُعد لتخزين الجلد" فوقع ضمن الوقف الخيرى لست الأشراف بنت على أغا، بسوق أبى زيان وجاوره" حاصل محمد الزناد"[١٢٤]. وما يهمنا مرة أخرى هو تداخل الأوربيين وجوارهم مع سكندريين، حيث كانت الظاهرة عادية ونبعت فى الأساس من ظاهرة تجاور حوانيت ومتاجر السكندريين أنفسهم.

نماذج من حياة الأوربيين فى الاسكندرية

هناك من الشواهد ما يشير إلى أن الأوربيين عاشوا حياة طبيعية لحد كبير. لقد كانت لديهم القدرة على الزواج، وتوجد نماذج لزواج أوربيين بأوربيات حيث سُجل ذلك فى المحكمة بشروط لا تختلف عن المُعتاد فى زواج المصريين (مُقدم ومُؤخر وشهود) [١٢٥]. وفى المقابل هناك حالات للطلاق[١٢٦]. ورغم قلتها، نعثر على حالات زواج بين مصريات وأوربيين[١٢٧] وبين سكندريين وأوربيات[١٢٨] وخاصة بجوارى أُعتقن وأسلمن. وما سبق يعنى قدرة الأوربى على تكوين أسرة، أو اصطحاب أسرته معه. وهذه حالة" الخواجا آنستانى وكيل قنصل البنادقة" برشيد الذى سكن حارة النصارى فى بيت جيد التأثيث واحتوى على مقتنيات ذهبية وخادم" نصرانى".. لكنه هرب بصفقة كتان

لم يسدد ثمنها تاركاً زوجته[١٢٩]. حالة أخرى دل فيها توزيع تركة" أندريا وكيل البنادقة" على أنه اصطحب معه عائلته، وعند موتهم جميعاً – ربما بالطاعون – ذهب الميراث إلى والدة زوجته" خرستيا" وإن أخذ وكيل القنصل الجديد جزءاً منه[١٣٠]. بالإضافة لذلك تكررت حوادث تحول بعض الأوربيين إلى الإسلام وزواجهم واستقرارهم فى مصر.

من جهة أخرى كان للأهالى تعاملاتهم مع الأوربيين بما فيهم من سكنوا الفنادق، خاصة وقد أتقن بعضهم العربية أو على الأقل كان يفهمها[١٣١]. ومع أن الأوربيين الذين عاشوا فى الفنادق كان لهم من يُعد خبزهم وطعامهم ومن ثم نعثر على لقب" الخباز" أو" الفران بفندق التجار الفرنج"[١٣٢].. فإن ذلك لا يدل على عُزلة بل على نوع من النظام والتقاليد الاجتماعية والغذائية، بل وعلى قدرة مالية. أما الذين عاشوا خارج الفنادق فكانوا يشترون طعامهم مباشرة من سكندريين. والطريف أن" النوبتجى" نبه لأكثر من مرة على" حميد المخبزى" بألا" يبيع خبز الطلمة لطايفة النصارى إلا بحانوت سكنهم بسوق باب البحر داخل الثغر كالعادة، ولا يبيع البقسماط إلا بالحواصل التى بالقرب من المينا الشرقية بوكالة السنانية"[١٣٣]. ويمكن قراءة الوثيقة على أساس أن السكندريين والأوربيين لم يلتزموا بمنع السلطة شراء الأوربيين للخبز من المخابز مباشرة. ومع أن بعضهم عاش عيشة رغدة حتى اصطحب معه مُستشاراً طبياً (مثل قنصل البندقية عام ١٥٨٢ Gorgio Emo الذى اصطحب معه الطبيب Prospero Alpini).. فهناك من استأجر مكاناً بسيطاً للعيش فيه. وهذا" دانيال اليهودى البندقى" وقد استأجر حجرة بدار" المعلم فريحة اليهودى" حتى أنه مات بسبب سقوطه من على سلم أثناء صعوده للسطح لإحضار الحطب[١٣٤].

ورغم حساسية أمور الملبس والتى وصلت أحياناً إلى السماح للأوربيين بارتداء زى أهل البلاد[١٣٥].. ذكر بعض الرحالة أن الأوربيين ارتدوا القُبَّعات"

والملابس القصيرة والضيقة" التى اعتادوها فى بلادهم مع أنها لم تكن تليق وعادات أهل البلاد وملابسهم، كما مارسوا الرقص والموسيقى[١٣٦]. وإذا كانت بعض النسوة مارسن أحياناً أنشطة ذات طبيعة خاصة كإحياء الأفراح[١٣٧].. فقد مارس الرجال هواياتهم فى لعب الطاولة و" الكوتشينه" أو التنزه وصيد الأسماك والحيوانات والطيور[١٣٨]. والأهم أن ممارسة الأوربيين لهواياتهم كان على مرأى من الأهالى، بل ومساعدتهم أحياناً. وهناك حالة حاول فيها القاضى منع سكندرى يتمتع بالحماية التوسكانية من ممارسة لعب الطاولة مع رجل توسكانى" والحياة على شاكلتهم". لكن إبراهيم بك أرسل إلى القاضى بعدم التدخل على أساس أن الرجل تعود على حياتهم" والحال [أن] المذكور من قديم حكم معتادهم فى بلادهم، ومعيشة المذكور هو وعياله منهم وافرنج فى بعضهم مالك معهم مقارشة". ومن ثم أمر بأن" تمنعوا كل من يتعرض له بوجه من الوجوه"[١٣٩]. وبالطبع تمتع الأوربيون بحرية الانتقال فى المدينة للتجارة ومشاهدة الآثار[١٤٠]. وفى كل الحالات كانت لدى الأوربيين القدرة والحرية فى التعامل مع أهالى الاسكندرية. ولعل ما ورد فى كتابات الرحالة من وصف للمجتمع وعاداته، بل وللقلاع.. لمما يؤكد واقع اختلاطهم بالناس[١٤١]. لم لا وقد أشارت الوثائق لمجئ أوربيين إلى القاهرة لعلاج بعض الحكام[١٤٢].

ومن حقوق الأوربيين التى تعكس التعايش حقهم فى الشهادة بالمحكمة طالما كانوا أطرافاً فى قضايا أو ممن تُطلب شهادتهم. لقد خلقت التعاملات الظروف التى يجب أن يدخل فيها الأوربى المحكمة لسماع شهادته، وكان من المُعتاد أن تأخذ المحكمة بقسمه[١٤٣]. كما كان من حق الأوربيين ضبط التركة وفقاً لنظامهم على يد قنصلهم أو وكيله، وبشكل تُراعى فيه حقوق الورثة[١٤٤]. وعندما يستولى بيت المال على التركة لعدم وجود الوريث، فإنه كان يتنازل عنها عند ظهوره، وبعد أن تُخصم ديون المتوفى[١٤٥]. وكثيراً ما أنصفت المحكمة أوربيين طالما لم يستطع خصمه إحضار" البينة الشرعية" الكافية[١٤٦]. بل ولقد

أنصفت المحكمة" إفرنجياً" على سكندرى مسلم، رغم اتهام السكندرى للأوربى بإهانته للقرآن، وذلك لعدم وجود شاهد ثان(١٤٧).

على أن ماسبق لا يعكس كل أشكال التعايش. وإذ أوردت الوثائق تولى بعض اليهود من أصل أوربى لالتزام مقاطعة جمرك الاسكندرية (مثل شموال الافرنجى) (١٤٨) وقيام" قنصل الفلمنك" لأكثر من مرة بالتبرع لأماكن وقف استأجرها(١٤٩).. فإنها تفاجئنا بمثال آخر عام ١٥٧٢ عن مشاركة الأوربيين فى حفر الخليج الناصرى الذى أمد الاسكندرية بالمياه واستُخدم أحياناً لنقل التجارة(١٥٠). لقد أمر الباشا بحفر الخليج" ثمانية آلاف ذراع طولاً وستة عشر ذراعاً عرضاً وثلاثة عمقاً" وتوكيل الأمير" قيت أغا التوفكجية بالقاهرة" للإشراف على العمل، على أن يتم" صرف دينار من الذهب الجديد عن كل ذراعين". وفى الاسكندرية استعان"قيت" بآخرين" وندب القاضى" وجماعة الأعيان" حيث أشهدوا على أنفسهم بأنهم" قبضوا وتسلموا أجر حفر الثمانية آلاف ذراع". وهكذا كان نصيب" أهل الجزيرة" ثلاثة آلاف ذراع" منها على طايفة المسلمين ألف ذراع وسبعماية" والباقى، وهو ١٢٠٠ ذراع، كان على اليهود. أما" أهالى الناحيه" فكان نصيبهم ٥٠٠٠ ذراع تم توزيع حصصها كالتالى : "جماعة الجانب الشرقى والبرانقه والزلاطه" ١٠٠٠ ذراع،" أهالى كوم التكه" ٥٠٠ ذراع،" أهالى باب السدره" ٣٠٠ ذراع،" جماعة النجعين" ٣٠٠ ذراع، "جماعة المغاربة" ٤٠٠ ذراع،" أهالى الرمل" ٥٠٠ ذراع،" النصارى القبط" ٣٠٠ ذراع. والأهم أن بقية الحصص تم توزيعها كالتالى :" حصة النصارى القبارسه" ٢٠٠ ذراع" عنها ماية دينار تسلمها زكريا ولد لويز وغبريال ولد مركوا. ومن ذلك حصة الإفرنج التجار بالثغر من جماعة الفرانسة والوندس والديرويه ألف ذراع وخمسماية ذراع عنها ذهب سبعماية وخمسون ديناراً تسلمها المعلم باولوا وجون ولد يندرا وفرنسيسكوا وكازلو الحكيم وعليهم الخروج من عّهدة ما قبضوه بالطريق الشرعى وبمقتضى ذلك بريت ذمة الأمير قيت من المال المقبوض بيده"(١٥١).

إننا أمام مسئولية جماعية شارك الأوربيون فى أعبائها بقدر ما كانوا يشاركون فى منافعها. لم تأت المسئولية من فراغ خاصة وأن الخليج يشرب الجميع منه. ومن ثم تم توزيع عبء" حفر الأذرع" على قاطنى المدينة بشكل يبدو أنه اتفق مع مدى استفادة كل فريق وبما يتناسب مع أعداد السكان، وهو ما يُعيدنا بالتالى إلى نسبة وجود الأوربيين بالاسكندرية. فإن صح ذلك فإن نسب الحصص كانت كما يلى : أهل الجزيرة ٣٧,٥ % من الإجمالى، منها ٢١,٢٥ % للمسلمين و١٥ % لليهود. حصة أهالى الناحية ٦٢,٥% من الإجمالى، منها ٦,٢٥% لجماعة الجانب الشرقى والبرانقه والزلطه و٣,٧٥% لأهالى باب السدره و٣,٧٥ % لجماعة النجعين و١٢,٥% لأهالى كوم التكه و٥% للمغاربه و٦,٢٥% لأهالى الرمل و٣,٧٥ % للأقباط. أما حصة الأوربيين فكانت ١٨,٧٥% وحصة القبارصة ٢,٥ %. فلو أضفنا حصة القبارصة لحصة لأوربيين لأصبح نصيب الأوربيين ٢١,٢٥%. والواقع أن أهمية الوثيقة تعود فى الأساس إلى أنها تعبر عن مدى المسئولية الجماعية عن مشروعات عامة فى ظل التعايش المشترك، حيث ساهم الجميع، بمن فيهم الأوربيون، فى حفر الخليج. لم تكن المسئولية الجماعية آتية من فراغ بل تم توزيعها على قاطنى الاسكندرية بشكل ميز بين كل فريق حسب نسب السكان، وأيضاً وفق الاستفادة المشتركة من الخليج، ومن ثم اشترك المغاربة والنصارى والافرنج الروديسيون، والافرنج الفرنسيون.

عن الحياة الدينية للأوربيين بالاسكندرية

بقدر تعدد الأجناس / الإثنيات.. تعددت الديانات والمذاهب التى تعايشت إلى حد كبير فى الاسكندرية إبان العصر العثمانى. وهكذا فبالإضافة إلى المسلمين والأقباط واليهود.. كان هناك الملكانيون والكاثوليك والبروتستانت، حيث كان لأصحاب كل دين ومذهب مؤسساتهم الدينية التى مارسوا فيها

شعائرهم[١٥٢]. وتشير وثائق القرن السادس عشر إلى وجود" كنيسة الفرنج" بشرق الثغر. أما كتابات الرحالة فتشير إلى امتلاك بعض القنصليات لكنائس، وأن الكنائس الصغيرة وُجدت بالعديد من الفنادق مثل كنيسة سانت مارى الجنوية وكنيسة سانت نيقول البيزية وكنيسة سانت ميشيل البندقية والتى كان الموتى يدفنون فى مقابرها. وقد وصف الرحالة الألمانى كريستوفر هارانت كنيسة فندق الفرنسيين بالاسكندرية عام ١٥٩٨ بأنها" واسعة ولطيفة"[١٥٣]. وعلى كل فإن ممارسة الأوربيين لشعائرهم كانت بموافقة السلطة وتأييدها[١٥٤].

ومع أنه ليس من مهمة هذه الدراسة تتبع تطور الممارسات الدينية للأوربيين فى الاسكندرية بكل مشاكلها الخاصة بعلاقة كنيسة روما – وغيرها – بالكنيسة القبطية، وبالتبشير[١٥٥] وأيضاً بقضية التحول إلى الإسلام[١٥٦].. فإننا نتوقف أمام حادثتين دالتين. الأولى عام ١٧٨٦ حين أرسل مراد بك إلى مسئولى الاسكندرية بأن أحداً منهم لم يخبره بأن" النصارى جددوا وعمروا كنيستين" ولا ما إذا كان ذلك تم بأمر من" الدولة العليه" أم لا وأن" هذا أمر يُخل فى دين المحمدية" حتى طالب بضرورة أن" تهدوا الكنايس المذكورة للأرض".. فإنه – وإبراهيم بك – أرسلا بعدها بشهر ليُجيزا" لقناصل الإفرنج بتعمير دير الرهبان بتاعهم على ما كان" وألا يُعارضهم أحد" بحيث أن يعمروه حُكم قديمه من غير زيادة ولا نُقصان.. ومن اليوم ورايح لم أحداً يتعرض إلى المذكورين من كل وجزء لأنهم محسوبين لطرفنا وكل من يتعرض لهم ترسلوا تعرفونا واحنا نعرف خلاصنا.. وتطمنوا القناصل والتجار بالثغر لم يكن عندهم شاغل ولا فكره ومن اليوم ورايح لم لهم إلا كل راحه" وأن ما حدث من قبل" حصل عن غلط" لأن الإبلاغ عن الأمر كان" بخلاف الواقع"[١٥٧]. وهذا المثال يوضح أننا لسنا فقط أمام حرية الممارسة الدينية للأوربيين، بل وقدرتهم على" إعادة بناء" كنيسة، مع أن الأرض كانت"ملك الجامع الغربى".. الأمر الذى يشير من جديد إلى" الكوزموبوليتانية الدينية" للمدينة.

أما الحادثة الثانية فتتصل بالصراع بين فرنسا والنمسا بعد الثورة الفرنسية للسيطرة على أماكن دينية بالاسكندرية، وما تعكسه من حق حماية الكاثوليك. لقد أثارت النمسا المشاكل بعد صلحها مع الدولة العثمانية وحصولها فى إطار الامتيازات على تعريفة جمركية لتجارها[١٥٨]. وفى يوليو ١٧٩٤ وبحضور القاضى واثنى عشر من المسئولين والعلماء" وتراجمة البنادق وسويد والدوبره والانجليز والفلمنك وغيرهم".. أبرز ترجمان النيمسة فرماناً من الباشا يتضمن ضرورة عدم التعرض للدير" المقيمين به طايفة القساقيس" الذين" صاروا تحت حماية سلطان النيمسة. وأما الفرنساوية لم بقا لهم علاقة مع الدير ولا الرهبان وتمنعوا الفرنساوية المنع الكُلى". كما أبرز رسالتان من إبراهيم ومراد بك بالإضافة إلى" صورة فرمان من السلطان.. دل مضمونه على تقديم عرضحال شكاية من القساقيس" بأنه"يحصل لهم الأذيه والعذاب والإهانة وأخذ أموالهم". على أن المشايخ والحكام طلبوا حضور" ريس الدير والقساقيس القاطنين به لأجل السؤال منهم : هل أحداً من أهل الثغر تعرض لهم بأذيه أو ضرب أو أخذ شئ منهم". لكن الترجمان أجاب" لم أحداً من أهالى الثغر تعرض لهم بشئ وإنما التعرض من بعض ناسات من بلاد غير ثغر اسكندرية"[١٥٩]. ومعنى هذا أن الفرنسيين والنمساويين هم من نغصوا التعايش الدينى بسبب صراعاتهم السياسية فى أوربا بعد الثورة. وإذا كان الفرنسيون لم يقبلوا بما حدث واشتكوا لاستانبول، فإن شكواهم أوضحت توسع النمساويين فى استخدام ما سُمح لهم به. ففى أبريل ١٧٩٥ أرسل مراد لمسئولى الثغر عن شكوى الفرنسيين من" أن وكيل قنصل النمسة شال البيرق والكرسى بتاع قنصل الفرنساوية" من أعلى الدير. وإذا كانت رسالته توضح أن الدير كان فى الأصل فندقاً فإن المفاجأة الأخرى كانت فى قوله" والظاهر أن الذى قدم الدعوى إلى الدولة.. عرضها بخلاف الواقع لأنه مُحقق عندنا قط لم انفرد بيرق على الدير ولا انوضع كرسى أبداً لا من قنصل الفرانسة ولا من خلافه" وهو ما يعنى أن النمساويين استغلوا الحرب فى أوربا

لرفع علمهم على الدير – الذى كان فندقاً – وإنزال العلم الفرنسى، مع أنه لم يحدث من قبل أن رفع أى طرف منهما بيرقه عليه. وفى مواجهة تعقد الإشراف على الدير طلبت الدولة عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب" وإلى حين يحصل الصلح". وهنا كتب مراد" والحال قبل هذه الحرب كان المعبد تحت حماية سلطان الفرنساوية وأما الآن الفرنساوية لم لهم سلطان. فمن الواجب واللازم تعتبروا وتعتمدوا على مضمون الفرمان.. أن لا أحد يعارض الدير ورهبانه لا من الفرنساوية ولا من النمساوية ولا فى خلافهم، ولا يحصل من أحدهم مُجادلة ومُحاججة فى هذه النصوص بل يُمنعوا جميعاً، وبحيث أن الدير جارى فى وقف الجامع الغربى والرهبان فى كل سنة يدفعوا الأجرة إلى الناظر وقاموا بعمارته بموجب حجج وسندات تحت أيديهم يحتاج أن الدير يكون فى حماية الشرع الشريف ويقتضى منع المجادلة بين القناصل حكم أمر الفرمان.. ولم أحد يقارش الدير ولا الرهبان إلى حين يحصل الصلح ويكون لهم الصيانة والرعاية"(١٦٠). أما إبراهيم بك فأرسل برسائل شبيهة أوضحت أن الدير كان فى الأصل فندقاً تابعاً للفرنسيين وأن النمساويين استغلوا الحرب للسيطرة عليه وجعلوه ديراً، وأكد على ضرورة أخذ موقف معتدل لا يخدم مصلحة أى طرف(١٦١).

وإذا كانت القضية برُمتها توضح الطبيعة الدينية الكوزموبوليتانية للمدينة إبان ذلك العصر، إلا أنها توضح أيضاً أن الأوربيين استخدموا الدين لتحقيق أهداف سياسية، مُعتمدين على الامتيازات، وأن السلطة فى استانبول ومصر اتخذت موقفاً غير مُتحيز. ويبقى السؤال إلى أى مدى أثر ذلك على التعايش بين الأوربيين أنفسهم، وماذا كان موقف الفرنسيين من الدير عند احتلالهم مصر ؟!.

التعايش بالاستفادة من المشاكل

لم يقتصر التعايش فى الاسكندرية إبان العصر العثمانى على التعاملات المعتادة، بل تعداه إلى أمور قد تبدو مدهشة. ونستطيع العرض لبعضها فيما يلى:

١- **فهم النزاعات فى إطار التعايش:** بقدر تعدُد أشكال التعاملات والجيرة، تعددت النزاعات. وفى اعتقادنا أنه لا يمكن الحديث عن تعايش بين الأهالى والأوربيين مالم يكن هناك تعايش بين الأهالى أنفسهم (مسلمين وأقباطاً ويهوداً). على أنه لابد من التفرقة بين التعايش وبين النزاعات"الطبيعية" التى ارتبطت به. وإذا كنا نفهم التعاملات باعتبارها أشكالاً للتعايش، فمن الإنصاف فهم النزاعات فى هذا الإطار أيضاً، وباعتبارها نتيجة. وعندنا أنه طالما وُجِدت تعاملات وجيرة.. طالما وُجِدت النزاعات التى تعكس نوعاً من ضرورات التعايش(١٦٢). ووفقاً لذلك يمكن فهم دعاوى أهالى على أوربيين (بنادقة (١٦٣) وجنويين (١٦٤) وروديسيين (١٦٥)) وأوربيين على أهالى بل وأوربيين على أوربيين (١٦٦) وأهالى على أهالى. فهذه دعوى رفعها" أبو الخير الزيات" السكندرى على" نقولا القبرصى" بأنه ابتاع منه كمية من العسل، لكن القبرصى باع العسل لشخص آخر، فحكم عليه القاضى بالالتزام بالبيع الأول(١٦٧). دعوى ثانية رفعها سكندرى مسلم على برتغالى يهودى، على أساس أن والده يستحق فى ذمة والد البرتغالى ٤٨٠ دينار بقية صفقة بهار بمبلغ ١٨١٩ دينار، وانتهى الأمر بأن منع القاضى السكندرى من مطالبة البرتغالى(١٦٨). دعوى ثالثة رفعها" سلمون بن أنطونيو الفرنسى وكيل طايفة الفرنج الفرانسه" ضد" حزامين البهار" حيث اشتكى أنه من" عادة جماعة الحزامين بالثغر فى حزم البهار كل شخص ٨ نصف وكل نقيصة ٤ نصف، وأن جماعة الحزامين يطلبون الآن من التجار زيادة على ذلك فى كل نقيصة ٦ نصف". استدعى القاضى اثنان من الحزامين فأفادا" أن العادة القديمة أن أجرة حزم البهار يكون زنته من ٧ قناطير إلى ١٢

قنطار إلى ما دونها، ومن ٥ قناطير إلى ما دونها ٤ نصف، وإذا زادت عن ٥ قناطير بستة قناطير يكون حزمها ٦ نصف". لكن سلمون" لم يصدقهم على ذلك" فتم الاحتكام إلى" جماعة القبانة" الذين وقع كلامهم" موقع القبول"[١٦٩]. ومن الواضح أن التعاملات أدت للاختلاف الذى تولت المحكمة حله، باستدعاء بعض ممثلى طائفى القبانية للاستفادة من خبرتهم، وتم الفصل فى الأمر بشكل قانونى لصالح الفرنسى. وعلى كل فإن الأمثلة السابقة توضح أننا أمام تعايش حقيقى لم تصنعه الامتيازات بقدر ما صنعه الواقع والمصلحة المتبادلة فى إطار حقوق وواجبات.

فى الإطار نفسه يمكن فهم ادعاءات السب[١٧٠] والاعتداءات المُتبادلة، حتى كانت هناك حالات اتهام من سكندرى ضد سكندرى وأوربى[١٧١] وتعاون أوربيين وسكندريين فى سرقة مصريين[١٧٢] وخطف أوربيين لأوربيين[١٧٣] وحالات قتل لفرنسيين توزعت تهمتها بين سكندريين وفرنسيين[١٧٤]. ورغم خطورة استخدام الأوربيين للامتيازات[١٧٥] وكره معظم السكندريين لها.. شارك بعضهم الأوربيين فى الاستفادة منها على حساب سكندريين[١٧٦]. وبالمثل استقوى بها أوربيون على أوربيين : كاستقواء الفرنسيين بها على البنادقة (بالتدخل فى أمورهم التجارية وتحصيل" حق القنصل" على بضائعهم) وكذا على الانجليز (بالادعاء بضرورة أن يمارس الانجليز تجارتهم تحت رعاية القنصل الفرنسى)[١٧٧].. ثم استقواء الانجليز بها بعد ذلك على غيرهم[١٧٨]. وفى كل الحالات كان تدخل السلطة – والأهالى أحياناً – عاملاً مهماً لكبح استقواء طرف أوربى على آخر.

٢- الاستفادة من القرصنة : كانت حوادث القرصنة من الأمور المتكررة[١٧٩] لذا لم تتوقف الجهود لتلافى أخطارها وحفظ أمن الطريق التجارى البحرى بين الاسكندرية واستانبول، خاصة وقد حاول البعض – من الجانبين

أحياناً – استغلال القرصنة خدمة لأغراضه[١٨٠]. وتمدنا الوثائق بالعديد من حالات الأسر المتبادلة بين أوربيين[١٨١] وعرب وعثمانيين[١٨٢]. وبينما اشتهر المغاربة بالقرصنة[١٨٣] فلا يبدو أن السكندريين شاركوا بفاعلية فيها، بل وتبدو الاسكندرية باعتبارها مركزاً مهماً لتحرير الأسرى من الجانبين. والأهم أن الناس تعايشت مع الظاهرة. ورغم ما فى حالتى الألمانيين" يوهان وايلد" و"أبراهام سيمون" من دلالات[١٨٤].. فهذه حالة طريفة أسر فيها أوربى سكندرى واستولى على" أسبابه ونقده". وبعدها استطاع السكندرى الهرب، حيث تصادف أن التقى الأوربى بالاسكندرية فأمسك به، لكن الطريف أن البعض خلصه منه" وكفلاه وأطلقاه منه باليد العادية"![١٨٥]. وهكذا فعلى الرغم من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية السلبية للقرصنة[١٨٦].. راجت سوق فداء الأسرى بين الجانبين، واشتهر فى ذلك" سماسرة" من أمثال أحمد بن منديل ووكيله سالم الطرابلسى، وأحمد اللتوانى وعبد الرحمن المنستيرى[١٨٧]. لكن اللافت للنظر أن الأمر لم يقتصر على هؤلاء، بل شاركهم أوربيين فى إعادة الأسرى مقابل" عمولات"[١٨٨].

وتشير بعض المعاهدات بين الدولة العثمانية ودول أوربية إلى الاهتمام بمقاومة القرصنة، وخاصة التى قام بها المغاربة[١٨٩]. أما الوثائق فتشير إلى قيام التعاون العملى أحياناً بين العثمانيين ودول أوربية فى مقاومة القرصنة الأوربية[١٩٠]. ومع خطورة القرصنة على التجار ومُلاّك السفن ربط البعض بينها وبين بعض القناصل والتجار مما حدا بهم إلى الشكوى. وأياً كانت الحقيقة فإن الباشا أرسل إلى القاضى والمسئولين ليؤكد على" أن جميع القناصل والافرنج المقيمين الآن بالثغر أصدقاءً وأحباباً للدولة العلية ومقيمين بالثغر بحمايتها ورعايتها، خصوصاً الآن جميع قراناتهم مع الدولة.. فى غاية الصداقة والرغبة والمحبة التامة. وقد تبين من عرض حالهم أنه قد حصل بعض كلام فى حقهم من أهالى الثغر بسبب حضور بعض القرصان إلى بوغاز اسكندرية. والحال أن

القناصل والافرنج المقيمين بالثغر أحباءً وأصدقاءً" وبالتالى لا يُتوقع منهم الاتفاق مع القراصنة الذين هم أعداء الجميع، ومن الضرورى التعامل معهم"بطريق الحماية والعيالة بموجب ما بأيديهم من العهدنامات.. وشَهر المناداة، وأن لا أحد يتعرض لهم بوجه من الوجوه.. وعليكم بمنع القيل والقال ولا تدعوهم إلا حامدين شاكرين منكم.. وكل من خالف وعاند لا يلومن إلا نفسه"(١٩١). أما الأمر الذى لم يستطع الجميع التعامل معه – خاصة فى القرن الثامن عشر – فكان صراع الدول فيما بينها وإضرارها بالتجارة، وهناك حالات تعكس على سبيل المثال أضرار الصراع الانجليزى الفرنسى (١٩٢) والروسى العثمانى(١٩٣).

٣- الجوالى بين القانون والحماية والتجوه : الجوالى هى الأموال التى فُرضت على الأغراب غير المسلمين نظير حمايتهم، وخصصت لها" مقاطعة مال حماية خراج ياوه" التى عادة ما كانت تتبع مقاطعة الجوالى المختصة بتحصيل الجزية على غير المسلمين من الأهالى(١٩٤). ومع أن قضايا الجزية والجوالى كثيراً ما أثارت الإدارة.. فما يهمنا أن مشاكل القائمين على جمع الجوالى من" النشاوى والطوارئ والأغراب" عادة ما كانت من أمور مثل" أن جماعة من أهل الذمة.. يزعمون أنهم من الأغراب ويتجوهون.. مُمتنعين عن القيام بما عليهم" وهو ما يعنى" تجوه" بعض المصريين أو ادعائهم بأنهم" أغراب". أما الأوربيون من" الطوارئ والأغراب" فدائماً ما حثت الأوامر على أن يدفعوا الجوالى إذا مضى عليهم ستة أشهر" من غير حماية ولا تجوه" ؛ أو على أن" النصارى الغرباء من كان منهم بيده تمسك من بلاده بأنه دفع ما عليه من مال الجزية فيؤخذ منه بعد مضى ستة أشهر جزية كاملة، فإن لم يكن بيده تمسك.. فيؤخذ منه جزية كاملة ولولم يمكث ستة أشهر. وكل كاشف أو ملتزم أو شيخ عرب أحمى أحداً" يؤخذ منه جوالى من أحماه ؛ أو على أن" الطوارى والأغراب.. ونصارة الأندلس وكل من كان بيولد فى دور الأغراب وبلاده فتؤخذ منه الجزية بعد مضى ستة أشهر.. ومن ما يكن من غير حماية ولا تجوه"(١٩٥). وهكذا فنحن دائماً أمام التجوه والحماية. وبقدر ما كانت الحماية نابعة

من الامتيازات، فإن التجوه كان بالاعتماد على بعض الكُشَّاف والمُلتزمين وشُيوخ العرب !. ألا يستدعى ذلك أن نرى الأمور فى إطار العلاقات والمصالح والتعايش ؟!.

٤- **أوامر السلطة ورغبات الناس**: كان من الوارد إساءة بعض الباشاوات للتجار[١٩٦] أو أن ترسل الدولة بمنع التعامل مع الأوربيين لحروبها مع بلادهم أو لسوء العلاقات. على أن التعايش بالاسكندرية حكمته اعتبارات تتصل بحياة الناس ومصالحهم التى قد تتعارض وأوامر السلطة، ومن ثم كانت" الموالسة وحظوظ الأنفس" التى تطلبت تدخل السلطة أحياناً من خلال" الخطوط الشريفة"[١٩٧]. ففى مارس ١٧٠٣ اجتمع حشداً من التجار والدلالين المسلمين – بناء على أمر عالى – وقرروا مُقاطعة" غير المسلمين جميعاً" وأنه" لا أحد من طايفة الدلالين يتعاطى متجراً من اليهود ولا النصارى" ومن فعل ذلك من الدلالين أو التجار" يكون بطالاً من هذه الصناعة". ولتأكيد جدية الأمر تم تسجيله بالمحكمة" ضبطاً للحال وليُراجع عند الاحتياج وليُعرض على من له ولاية الأمر ليكون حُجة عند قيام الحُجة"[١٩٨]. لكن الوقائع لا تثبت أن التعاملات توقفت. وإبان الحرب ضد روسيا ورد" خط" فى أكتوبر ١٧١٤ بعدم بيع أو إرسال أى كميات من القهوة والقمح والأرز إلى" الافرنج". ومرة أخرى لا تؤيد الوثائق توقف التعاملات، خاصة وقد سبق ذلك" خطاً" آخر بالمضمون نفسه، لكنه لم ينفذ[١٩٩]. بل إن الثابت هو أنه، وفى أوقات أزمات الغلال والمجاعات، قام تجاراً سكندريين" ببيع القمح للكفار ليلاً ووسق ذلك بالمراكب"[٢٠٠] بل وقام بذلك بعض الباشاوات[٢٠١]. ورغم أن أضر بالعامة خاصة، وظهور بعض الأمراء فى مظهر الحُناة على الأهالى أحياناً[٢٠٢].. استمرت ظاهرة تهريب الغلال[٢٠٣] ولم يتعفف بعض كبار المماليك والتجار عن السماح بخروج كميات من القمح إلى أوربا[٢٠٤] رغم أنف الباشا أحياناً [٢٠٥] بل وحتى عندما اضطرت مصر إلى استيراد القمح من" الديار الرومية" وغيرها [٢٠٦].

٥- **التحايل على الرسوم الجمركية ودلالاته** : كانت الرسوم الجمركية من الأمور المهمة للخزينة والإدارة فى مصر واستانبول، الأمر الذى جعل السلطة تهتم دائماً بتنظيمها، ولا تتسامح فيها مع الأوربيين أو مع رعايا الدولة العثمانية[٢٠٧] كما كانت تحرص تماماً على وضع تعريفة الرسوم لكل دولة من الدول التى تعقد معها اتفاقيات. ومع ذلك فكثيراً ما تحايل الأوربيون – بذرائع شتى – للإفلات من دفع الرسوم، منذ القرن السادس عشر[٢٠٨] وما بعده [٢٠٩]. ولقد كانت الخلافات حول قيمة التعريفة التى يجب دفعها على السلع هى إحدى صور تلك التحايلات. ولدينا فى ذلك حالات للإنجليز[٢١٠] والبنادقة[٢١١] وغيرهم. على أن الأهم هو أن تهرب الأوربيين من دفع الرسوم الجمركية كان بمساعدة من بعض العاملين بالجمرك وبعض التجار، بل ومن الأمراء أنفسهم، خاصة فى ظل" المحسوبية" التى لم تخل من دلالات [٢١٢]. ويبدو أن القضية برمتها كانت تعكس محاولات الجميع لتحقيق مكاسب شخصية على حساب" الخزينة السلطانية" التى كثيراً ما أشارت وثائق القرن الثامن عشر إلى عجزها [٢١٣].

دلالات أخرى على ضرورة التعايش

١- **النقل ودوره** : على الرغم من أن الدولة العثمانية منعت أحياناً شحن البضائع على السفن الأوربية بسبب الصراعات العسكرية [٢١٤].. فإن الأمر لم يتعد المنع الرسمى غالباً وقامت السفن الأوربية بدور مهم فى تنشيط حركة التجارة من وإلى الاسكندرية [٢١٥] بالمشاركة مع سفن مصرية وتركية ويونانية[٢١٦].. حاملة السلع لحساب الأشخاص أو الدولة[٢١٧] دون اعتبار لجنس أو ديانة. والأهم أن إجراءات النقل كانت تحتاج إلى تعاملات عديدة. فتأجير سفينة كان يحتاج لمفاوضات قبل التعاقد بين ريس السفينة والتاجر لضمان عدم نكوص طرف على الآخر [٢١٨] وللحصول على أفضل الأسعار لنقل السلع وإمكانية حمل الأشخاص دون ثمن [٢١٩] وللاتفاق على طريقة الدفع ومكانه،

وعلى كيفية تسليم السلع وتسلمها، وضمان تخزينها فى العنابر بما يحفظها من التلف [٢٢٠].. ناهيك عن أنه كان يحدث أحياناً موت شخص أثناء السفر، ومن ثم كان على ريس المركب حفظ تركته لتسليمها إلى بيت المال [٢٢١]. وفى حالة غرق المركب، كان أصحابها وأصحاب السلع يحرصون على إنقاذها وما عليها[٢٢٢]. ألا يمكن أن نضيف إلى ذلك التعارفات والتعاملات أثناء السفر أو حتى المشاكل التى جرَّت القضايا، وهى أمور كانت تتطلب تعامل المحكمة معها ومعاقبة الجانى بعد سماع الشهود والتحرى [٢٢٣]. وباختصار يمكننا القول أن السفن شاركت فى التعايش، بل وكانت أحد أشكاله. ومع ذلك علينا أن نلاحظ أن التنافس دب أحياناً بين أصحاب السفن، ولدينا حالة أشاع فيها بحارة مراكشيين أخبار الحرب بين البنادقة والتونسيين للاستحواذ على صفقة مهمة لنقلها إلى تونس فى طريقهم عودتهم. لكن البنادقة أصروا على حمل البضاعة مُستندين إلى الامتيازات. وهنا لم يستطع القاضى – وبحضور كبار التجار – إلا ترجيح كفتهم طالما تعهد قنصلهم بدفع ضعف ثمن التجارة إذا تعرضت لسطو بنى جلدتهم[٢٢٤]. هذا ناهيك عن أنه ورغم – القرصنة والغُربة واختلاف اللغة والدين – كان بحارة السفينة فى بعض الأحيان خليطاً من المسلمين والأوربيين، أو من المصريين والعرب واليونانيين والأوربيين، حيث لم يتردد بعض الأوربيين عن العمل على مراكب سكندريين[٢٢٦] أو فى المساعدة على كراء السفن للأمراء المماليك [٢٢٦].

٢– <u>تأثيرات حضارية</u> : عندما وصف إبن إياس المحمل سنة ٩٢٠ فإنه أشار إلى أن" طلب المقر الناصرى ابن السلطان" كان" فيه نوبتين هُجن بأكوار زركش من ذهب بنادقة" وأن"محفة خوند زوجة السلطان كانت غاية فى الحسن.. طرازها وأرضية الثوب عروق لاعبة زركش من الذهب الخالص البنادقة" [٢٢٧]. أما الوزان فكتب عن وجود" فنادق الثياب الصوفية المستوردة من جميع بلاد أوربا" وأن" فنادق القماش" كان يباع فى بعض محلاتها" أجمل قماش إيطاليا"

وعن ارتداء بعض الشخصيات المهمة والتجار فى مصر لملابس أوربية [٢٢٨]. أما الوثائق فتحتوى على مسميات عديدة لسلع"افرنجية" مثل الشايات[٢٢٩] والحرير[٢٣٠] والمساند[٢٣١] والدست[٢٣٢] والجبن [٢٣٣] والقسطل [٢٣٤] والصابون[٢٣٥] والكحل [٢٣٦] والرخام [٢٣٧] والورق البندقى والفرنسى[٢٣٨]. وفى جرد محتويات مخزن" يوسف المملوك بالثغر" كان مما وُجد فيه" ٣ مفرش صفره فرنجى، و٢٢ فوطه فرنجى و٢ موس فرنجى و٩ ستاير فرنجى وطاوله عشه و٣ زير فرنجى و٤ طاوله فرنجى و٢٦ كرسى جوز فرنجى وخزانه فرنجى خشب" [٢٣٩]. وفى هذا الإطار يُشار إلى أن مصر كانت موزعاً للصناعات الغربية، بل وعن" اختراق المنتج الأوربى للسوق المصرية منذ نهاية القرن الثامن عشر" [٢٤٠]. ولا يمكن غض الطرف عن وجود مصطلحات أوربية مثل"الكنتراتو" [٢٤١] و" المركنتيه" التى استخدمت أحياناً فى التعامل مع الأوربيين[٢٤٢] وكذلك"الكمرك" و"الإسكاله" من الإيطاليه Commercio و Scala[٢٤٣]. كما كان من الوارد أن تصبح" الافرنجية" لغة يلجأ إليها بعض الأوربيين لإثبات حقوقهم ومسئولياتهم[٢٤٤] وعند الضرورة كانت المحكمة تأمر بترجمة الحجة إلى العربية [٢٤٥]. ألا يدل ذلك على تعايش مشترك حتى كتب الطهطاوى عام ١٨٢٦ أنه وجد الاسكندرية" قريبة الميل فى وضعها وحالها إلى بلاد الافرنج.. فهمت ذلك مما رأيته فيها دون غيرها من بلاد مصر، ولكثرة الافرنج بها ولكون أغلب السوقة يتكلم ببعض شئ من اللغة الطليانية ونحو ذلك. وتحقق ذلك عندى بعد وصولى إلى مرسيليا، فإن سكندرية عينة مرسيليا وأنموذجها" [٢٤٦].

٣- <u>الأوربيون ووقف الصادر</u> : اعتمد" وقف الصادر" على أمرين، الأول: ما أوقفه صلاح الدين الأيوبى. والثانى : وهو ما يهمنا – وخصصه صلاح الدين أيضاً – فتمثل فيما" يؤخذ من النصارى الافرنج الحربيون الواردين إلى الثغر"[٢٤٧] أو" من عوائد مراكب النصارى الواردين" لمصلحة" الأشراف

والعلماء والفقهاء والمدرسين والصلحاء والمساجد والزوايا ومقامات الأولياء"[٢٤٨]. وقد أبقت الدولة العثمانية النوع الثانى من الصادر على ما وجدته عليه. أما الأوربيون فاعتادوا دفع" رسوم" على تجارتهم لصالح الصادر ومستحقيه حتى أواخر القرن السادس عشر حين توقفوا عن دفعه. ونظراً لأن" تمردهم" عن دفع" ما جرت به العادة" أدى إلى" غاية الضرر" لمُستحقى الصادر.. فقد أكد الباشا على أن" مثل ذلك لا نرضاه" خاصة وقد أفتت العلماء" بلزومهم دفع ما جرت به العادة المستمرة من نحو عشرين سنة كما هو القانون، وأن كل قضية مضى عليها خمسة عشر سنة يبقى على حكمها ولا يُنتقض ولا يُعاد". وهكذا أرسل بضرورة" إجراء الأمر فى ذلك على جارى العادة الشاهد به القانون والسجلات.. من غير حماية ولا تمرد"[٢٤٩]. على أن التجار الأوربيين اشتكوا من زيادة الرسوم، فأرسل الباشا بعدها بيومين إلى قاضى الاسكندرية والقبودان وأمين الثغر" حول" الزيادة الفاحشة" التى" تؤخذ من رسوم البهارات والعطريات فى الصادر" والتى" أضرت بحال تجار الإفرنج" وطالب بضرورة" أن ينظر القاضى فى ذلك" وأن" يتفحص.. هل يُؤخذ ما جرت به العادة وعوايد القانون أم يؤخذ زيادة على ما كان يُعهد أخذه. فإن كان كذلك فالمنع والردع لازم، فتُمعنوا النظر وتمنعوا من يتعاطى أخذ ما لم يشرعه الحاكم الشرعى". وقد استُجيب للأمر واتضح أنه لا تُؤخذ رسوم أعلى من المعدل، بل وأقل أحياناً [٢٥٠]. ومن الواضح أن الأمور سارت على ذلك لفترة طويلة، حتى رفض البنادقة عام ١٧٨٦ دفع مستحقات" الصادر" مُعتمدين على ما أعلنه حسن باشا من القضاء على كل" المظالم" فى مصر. ويبدو أنه لم يكن يعلم كل حقيقة" الوقف" ومن ثم وأمام شكاوى المستفيدين وقراءة" سندات الوقف" تراجع عن أمره، بل وأجبر البنادقة على دفع رسم الصادر[٢٥١]. وبعدها بثلاثة شهور قدم قنصل البنادقة شكوى من" الحوادث التى أحدثوها الظالمين" بمصر قبل مجئ حسن باشا، ومن ثم أرسل الباشا إلى مسئولى الاسكندرية وعلمائها بضرورة" رفع تلك المظالم".

لكن القنصل استغل الموقف وحاول اعتبار"وقف الصادر" من تلك المظالم. وهنا أرسل القاضى إلى الباشا موضحاً أن ما يدفعه البنادقة لوقف الصادر ينقسم لقسمين، الأول :" تعلق أرباب السجاجيد وطلبة العلم" والموقوف عليهم فى أيام السلطان صلاح الدين الأيوبى ووافق السلطان سليم على بقائه" للمشاركة فى الثواب". أما القسم الثانى فهو" تعلق الجمرك لديوان مولانا السلطان.. وذلك من مدة سنين عديده". وبناء على ذلك أمر الباشا" إثبات ذلك وإجراءه على ما هو عليه.. ومنع كل من يتعرض إلى المعتادات القديمة بوجه من الوجوه"[٢٥٢]. وفى هذا الإطار أُعيد فى المحكمة قراءة وتسجيل مرسوم صلاح الدين الأيوبى بخصوص رسم الصادر، ليؤكد من جديد استمرار الوقف[٢٥٣]. أما البنادقة فعادوا والتزموا بدفع ما عليهم بعد أن" فهموا وتحققوا من حضرة قاضى الثغر.. والسادات العلما أن عوايد الصادر مرتبه على جوامع وإلى علما ومشايخ وعميان وفقها ومستحقين. فحين فهموا هذا الأمر ما جاء من قلبهم يراجعوا ويتوقفوا فى أمر مثل ذلك، بل إنهم ارتضوا وصاروا قابلين فيه بحيث يكون برضا حضرة الدستور المكرم غازى حسن باشا الذى.. يريد إبطال كل العوايد الذى تكون ضد العهدنامه"[٢٥٤]. وفى هذا الإطار سار وقف الصادر. أما الأهم فهو أن الوقف كان يعنى وعياً من المنتفعين به بقيمة مجئ الأوربيين إلى الاسكندرية. لم لا وقد وصل ريعه إلى ٤٥٠٠٠ ريال عام ١٧٨٦ تم توزيعها على ٢٠٦ عائلة بمتوسط ١-١٠ ريال لكل شيخ / عائلة بخلاف" كبار المستحقين" الذين بلغ عددهم ٢٨ شيخاً تراوح نصيب كل منهم بين ١-١٠ ريال[٢٥٥] الأمر الذى يوضح كبر عدد المستفيدين من الوقف وتوارثهم الانتفاع به [٢٥٦] ناهيك عن عمل بعضهم فى وظائفه[٢٥٧].

٤- <u>الترجمة للأوربيين</u> : كان معظم الأوربيين لا يتحدثون العربية[٢٥٨] لذا كان طبيعياً أن تحتاج تعاملاتهم المتنوعة والمتعددة إلى مترجمين لتسهيل أعمالهم واتصالاتهم. وفى إطار" العهدنامات" كان من حق القناصل اختيار من يقوم على

أمر الترجمة لهم[٢٥٩] ومن ثم احتفظ معظمهم بالعديد من التراجمة" فى ملابس بنفسجية" لترجمة ما يدور بينهم وبين الموظفين الأتراك[٢٦٠]. وتشير الوثائق إلى أن بعض اليهود المصريين كانوا من أصول أندلسية وفرنسية وإيطالية [٢٦١] وهو ما ساعدهم على معرفة لغات أوربية أكثر من غيرهم، لذا شاركوا بنشاط فى تولى مهام الترجمة فى الأعمال المالية وغيرها حتى عهد على بك الكبير [٢٦٢]. وإذا كان بعض التراجمة لا نعرف اللغة التى ترجموا منها للعربية [٢٦٣].. فهناك من نعرف أنهم ترجموا من الفرنسية إلى العربية والعكس[٢٦٤] ومن الإيطالية للعربية والعكس[٢٦٥] ومن الألمانية للعربية والعكس [٢٦٦]. أما الأقباط فكان لهم أيضاً دورهم فى الترجمة [٢٦٧] حتى كان منهم أول ملتزم نعثر عليه اختص بـ" ترجمانية الافرنج بالديار المصرية" عام ١٥٢٥ وهو" المعلم يوسف بن صدقه النصرانى اليعقوبى السكندرى" فى مقابل ستين دينار شهرياً [٢٦٨]. أما المغاربة فتميز بعضهم فى الترجمة من الإيطالية [٢٦٩] والفرنسية [٢٧٠]. كما تطالعنا الوثائق أحياناً بأسماء مترجمين سكندريين مسلمين [٢٧١] وإن كان معظمهم ترجم من التركية إلى العربية [٢٧٢]. ومن الواضح أن دور المترجم تعدى الترجمة إلى أمور أخرى، ومنها دورهم فى الشهادة بالمحكمة [٢٧٣]. وعلى كل كان ذلك مما يعطى أهمية أخرى للمترجم من حيث قدرته على التعامل مع الجميع، ومساهمته فى قضايا التعايش.

لقد أكد كانط فى" مشروعه للسلام الدائم" على مبدأ" الحق" فى التعايش بين الناس و" الإكرام" الذى معناه حق الأجنبى فى" حق الضيافة" وألا يُعامل كعدو من البلد الذى يحل فيه ما دام مُسالماً وما دامت هناك اتفاقيات بين بلده والبلد الذى حل به. وبينما أكد على أنه لا يحق للأجنبى أن يدَّعى لنفسه حق الإكرام، وأن من حق البلد المضيف أن يرفض إيواء الأجنبى الذى تضر إقامته بمصلحة ذلك البلد.. فإنه استبعد أن تتصل فكرته بـ" المحبة"[٢٧٤]. والحقيقة أن ما سبق وعرضناه يوضح أن الاسكندرية وأهلها مارسوا" التعايش" مع الأوربيين فى

الواقع، دون اعتبار كبير بالخلافات السياسية أو الاختلافات الدينية والإثنية. وما سبق يوضح أيضاً أن الأوربيين لم يعيشوا بالاسكندرية فى عزلة، وأن السكندريين مارسوا" الحق" و" الإكرام" تجاه الأوربيين.. بل وتعدوا ذلك إلى المحبة أحياناً، على الرغم من الاختلافات الدينية واللغوية التى اعتبرهما كانط – مع الطبيعة – يحولا دون قيام السلام الدائم. والواقع أن ذلك لم يكن اعتباطاً، ولكن لأن الطابع الاستعمارى" غير الكريم" على حد قول كانط، والذى ظهرت أوربا به آنذاك فى زياراتها – بمعنى غزوها ومظالمها وبغيها – للشرق الأقصى وإفريقيا والعالم الجديد لم يكن قد ظهر بعد فى حياة مصر والمصريين ؛ هذا بالإضافة إلى أن الأمر اعتمد على تبادل المصالح الذى أشار إليه كانط [٢٧٥] وأدى إلى قيام علاقات نفعية وصلات وتعايش طبيعى، حتى فى ظل المنافسة والخلافات، بل وفى ظل التناقضات التى لم تؤد أبداً إلى" صدام" حضارى.

أما المعاهدات التى عقدت بين الدولة العثمانية ودول أوربية فلا يمكن فهمها فقط باعتبارها أوامر سلطانية أو امتيازات أوربية، ولكن باعتبارها رد فعل لحاجات الناس. وفى اعتقادى فإن التعاون والتعايش كانا موجودين طالما كان الشرق قوياً أو على الأقل طالما كان فى حالة توازن للقوة مع الغرب، وأن المشاكل الضخمة والمعقدة حدثت فيما بعد عندما أصبح الغرب أقوى من الشرق، وعندما خلط أهدافه الاستعمارية مع قضايا التعاون والتعايش. وبالاختصار فإن الاسكندرية كانت مدينة" كوزموبوليتانية" قبل" الكولونيالية" الأوربية و" الحداثة".. ولأن الامتيازات الأجنبية لم تكن قد تطورت إلى صورها المقيتة التى بدت عليها فى القرن التاسع عشر. وفى ظل ذلك التعايش والوجود الأوربى فى الاسكندرية ومصر.. يصبح من المقبول التشكيك فى القول بوجود قطيعة حضارية بين مصر وأوربا قبل الغزو الفرنسى لمصر.

الهوامش

(١)ألقى هذا البحث فى ١١ فبراير ٢٠٠٨ بمركز دراسات الشرق الحديث ببرلين Zentrum Moderner Orient فى إطار المنحة التى حصلت عليها (أكتوبر ٢٠٠٧- يوليو ٢٠٠٨) فى إطار برنامج Europe in the Middle East - Middle East in Europe. وأنتهز الفرصة لأتوجه بالشكر إلى أولريك فريتاج مديرة المعهد على تعاونها، وللصديقة نورا لافى التى أعتبرها نموذجاً على التعاون المُثمر بين الباحثين. كما أشكر القائمين على معهد الدراسات المتقدمة ببرلين Wissenschftskolleg zu Berlin ومؤسسة Fritz Thyssen Stiftung. الشكر أيضاً لميشيل توشيرير الذى وافق على أن أستعين ببعض الوثائق الواردة فى " قاعدة بيانات الاسكندرية " التى جمعها باحثون مصريون بإشرافه، وقد أودعت نسخة من قاعدة البيانات هذه بمكتبة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لتصبح فى متناول الباحثين.

(٢) عادة ما يُشار فى ذلك إلى أعمال هنتنجتون وفوكوياما والتى تناولها البعض بالنقد لأنها تنصب على العولمة والغرب على حساب التعدد واختلاف الآخر. Ulrich Beck; the truth of others: a cosmopolitan approach. In : " talking peace with Gods, part 1, Duke University press, 2004, pp. 430 - 438.

(٣) كتب ميجنولو أن العولمة " مجموعة من الخطط للسيطرة على العالم، بينما الكوزموبوليتانية مجموعة من المشاريع نحو سعادة العالم ". Walter D. Mignolo; the many faces of Cosm-Polis: border thinking and critical cosmopolitanism, in " Public Culture", Duke University press, 2000, p.721.

(٤) كثيراً ما استخدمت مصادر العصر العثمانى مُسمى " بندر الاسكندرية ". مصطفى بن إبراهيم القينالى: مجموع لطيف يشتمل على وقايع مصر القاهرة، مخطوط بالمكتبة الوطنية بفينا، Arabe 93-His H-o 38 ، ورقه ٣١ أ.

(٥) فى المعاهدة بين سليم الأول والبنادقة عام ١٥١٧ اتُفق على حظر انتقال تجارهم إلى القاهرة وممارستهم نشاطهم بـــ " الثغر " جرياً على" العادة القديمة " منذ عهد السلطان قايتباى. محسن شومان : المقاطعات الحضرية فى مصر من الفتح العثمانى حتى أوائل القرن التاسع عشر، ماجستير غير منشورة، آداب الزقازيق، ١٩٩٠، ص ١٧٤.

(٦) كتب سعيد " لقد حضر العلماء أو الباحثون أو المبشرون أو التجار أو الجنود إلى الشرق أو فكروا فى أمره، لأنهم كانوا يستطيعون الحضور إلى الشرق أو التفكير فيه، دون مقاومة تذكر من جانب الشرق ". وعنده أن ذلك ينطبق على الفترة من أو

القرن ١٨ فصاعداً. على أن هذه الفكرة تحتاج إلى مراجعة لاسيما فى ظل التعايش والتسامح الذى عاشه الأوربيون فى الشرق. إدوارد سعيد : الاستشراق.. المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة: محمد عنانى، دار رؤية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥١.

(٧) يرى ريمون أن الحصانة الكبيرة من التعرض للإهانات المحلية والأمن والأمان الذى وفرته المعاهدات التجارية وحماية القناصل لعبت دوراً مهماً فى خدمة التجارة الأوربية وسفنها. أندريه ريمون : الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، ترجمة : ناصر أحمد إبراهيم، باتسى جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ج١، ص ٣٠٨.

(٨) آن وولف : كم تبعد القاهره، ترجمة : قاسم عبده قاسم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٧.

(٩) رحلات قارتيما (الحاج يونس المصرى)، ت : عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثانى، عدد ١٣٤، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٣. وقد نُشرت بالإيطالية عام ١٥١٠.

(١٠) كان ميناء " مرسى البرج " ترسو فيه " أجمل السفن وأهمها كسفن البندقية وجنوة وصقلية وغيرها من السفن الأوربية. وتأتى عادة أيضاً سفن فلاندرز وانجلترا وبسكاى والبرتغال وسائر سواحل أوربا لكن أكثرها سفن إيطالية.. والسفن التركية ". أما " مرسى السلسلة " فكانت ترسو فيه السفن الآتية " من بلاد البربر وجربة وغيرها". ونتيجة لأهمية التجارة أُقيم على الشاطئ " بُرَيج " على ربوة عالية " مُصطنعة " لمراقبة دخول وخروج السفن، وفيه كان يُقيم باستمرار " رقيب يَرقب السفن التى تمر ويتقاضى أجراً عن كل سفينة أعلم بها موظفى المكس. وإذا نام أو ذهب للتفسح وجاءت سفينةلم يُعلم بها مستخدمى المكس، حُكم عليه بغرامة تبلغ ضعف أجره وتُسلم إلى بيت المال ". أما تحصيل الجمارك فكان " عملية فى غاية الأهمية ". الحسن بن محمد الوزان الفاسى : وصف أفريقيا، ترجمة : محمد حجى، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامى، ١٩٨٣، ج٢، ص ١٨٩، ١٩٤ - ١٩٦. والوزان مغربى الأصل، وقع فى أسر الإيطاليين قرب جزيرة جربة، فأخذوه إلى نابولى وبعدها أهدوه للبابا ليون العاشر. ويُقال أنه اعتنق المسيحية ظاهراً. وقد زار مصر فى عام ١٥١٧.

(١١) آن وولف : كم تبعد القاهرة، ص ١١٤.

(١٢) سيد محمد السيد : الاسكندرية ومكانتها الاستراتيجية فى العصر العثمانى، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١١٦.

(١٣) للمزيد : محمد بن أحمد ابن إياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق : محمد مصطفى، مطبعة بولاق، ١٣١١هـ، ج ٤، ص ١٠٨، ١٥٣، ٢٥١، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٥٥، ٣٥٩ ، ٤٢٣، ٤٢٤.ج٥، ص ٨٩، ٩٠، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٧٢، ٤٠٨.

(١٤) يمكن مُلاحظة بقاء أهمية المدينة أيضاً من استقرار بعض كبار المسئولين فيها ومرابطة بعض القوات لحراسة الميناء والمدينة، وتركز جزء مهم الأسطول العثمانى فيها أو تردده عليها، وكونها نقطة المرور الرئيسية لتعامل مصر مع استانبول.. وهو ما كان يعنى توجيه قسم من الأموال إلى تلك الجهات فى صورة مرتبات وغيرها، حيث كان يُعاد إنفاق أو تدوير جزء من الأموال بالمدينة بوسائل عديدة، منها فرص العمل التى كانت تُتاح. وهكذا تضمنت الميزانية العديد من البنود مثل مرتبات رجال الأوجاقات العاملين فى حراسة قلاع المدينة أو العاملين فى إدارة الميناء، أو لتجهيز المؤن الخارجة عبر المدينة والميناء إلى استانبول، أو لتزويد الأسطول بالمياه العذبة والمؤن، أو فى ترميم الميناء والشون. للمزيد : أحمد عبد العال سليم : ميزانية مصر فى العصر العثمانى فى القرن السادس عشر.. دراسة حاله ميزانية عام ١٠٠٥/١٠٠٦ = ١٥٩٦/١٥٩٧، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب جامعة المنيا، عدد ٤٨، ٢٠٠٤، ص ١٦، ٤٨، ٥٣، ٦٦-٧٠، ٧٧، ٨٢، ٨٤.

(١٥) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص ٤٧٤ – ٤٧٦، ٤٧٩. ج٥، ص ٨٣، ١٨٤ – ١٨٧.

(١٦) للمزيد انظر : محسن شومان : المقاطعات، ص ٥٧ – ٦١.

(١٧) ابن إياس : بدائع، ج٥، ص ١٦٥، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٠، ٢٧٩، ٢٨٣، ٣٥٤، ٤١٤.

(١٨) يوسف الملوانى: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق : عماد هلال وعبد الرازق عيسى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥١، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٢٣، ٣٣٦، ٣٦٣. أحمد شلبى عبد الغنى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق : عبد الرحيم عبد الرحمن، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢١٦، ٤٤٥. أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان : الدرة المصانة

فى أخبار الكنانة، تحقيق : دانيال كريسيليوس وعبد الوهاب بكر، دار الزهراء، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٠، ٤٧.

(١٩) أندريه ريمون : مرجع سابق، ج١، ص ٣٠١، ٣٠٢.

(٢٠) يدل على ذلك ما ورد فى قانون نامه مصر الذى أصدره السلطان سليمان من أنه فى حالة استيفاء " الغلال الخاصة " فى القاهرة.. يُباع بعضها فى رشيد ودمياط والاسكندرية.. وإذا قدمت إلى ميناء الاسكندرية سفن الفرنجة أو سفن من أطراف البلاد طالبة غلالاً يباع لها ما تطلبه إن وجد ". كما يدل عليه ما ورد فى البند ٣٨ من معاهدة ١٧٤٠ بين الباب العالى وفرنسا من أن " البرتوغاليين والصقليين (أهالى سيسيليا) والكاتالينيين والمسينيين والانكونيين وسائر الأمم المعادية لنا والتى لا سفراء ولا قناصل ولا وكلاء لها لدى بابنا العالى وترغب بملء حريتها فى المجئ إلى ممالكنا المحروسة " كما كانت تفعل قديماً " تحت راية امبراطور فرنسا فهؤلاء يدفعون الرسوم الجمركية كالفرنساويين بدون أن يجاز لأحد معارضتهم بشرط أن لا يتعدوا حدودهم ولا يرتكبوا ما يعبث بالأمن والراحة ". قانون نامه مصر، ترجمة : أحمد فؤاد متولى، دار الهانى، القاهرة، ص ٥٠، ٥١. يوسف آصاف : المعاهدات الدولية التى عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروباوية، القاهرة، ١٨٩٦، ص ١٥.

(٢١) محسن شومان : المقاطعات، ص١٥، ١٦. آن وولف : مرجع سابق، ص ١١٥. وعند " أباظه " أن عودة النشاط التجارى إلى مصر فى القرن السادس عشر كان نسبياً وأن العودة القوية لم تكن إلا مع بداية القرن الثامن عشر. فاروق عثمان أباظه : أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر، الاسكندرية، مطبعة الانتصار، ١٩٨٨، ص ٤٧، ١١٨.

(٢٢) أندريه ريمون : مرجع سابق، ج١، ص ٢٧٠-٢٧٢.

(٢٣) تم ذلك بإرسال " دفتردار " مختص بهذه المهمة. وذكر ابن إياس فى حسرة " وأما المال الذى كان يرد من ثغر الاسكندرية ودمياط والبرلس وجده.. فإنه كان يحمل إلى خزائن السلطان سليم شاه وولده سليمان ". ابن إياس : بدائع، ج٥، ص ٢١٨، ٢٤١، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤١٠.

(٢٤) احتفظت استانبول بمهمة الدفاع عن موانئ الاسكندرية ودمياط والسويس عن طريق ثلاثة من القبودانات كانت تبعث بهم على رأس حامية تُجدد سنوياً ويشغلون مناصبهم كصناجق من بين ٢٤ صنجقاً رتبهم سليم بمصر. وبمرور الوقت شُغلت

حصون وقلاع الموانى برجال الأوجاقات المعينين من قِبل ديوان القاهرة وكانوا يتقاضون رواتبهم من الخزينة. وبعد أن كان القبودانات بمنأى عن الباشا وديوان القاهرة ويستمدون سلطتهم من السلطان.. انغمسوا فى السياسات المحلية والصراعات العسكرية، وانتهى الأمر بتجريدهم من رتبة صنجق التى لم يعد يحتفظ بها سوى قبودان الاسكندرية (والسويس أحياناً). ومع أنها كانت صنجقية ميته "باية".. فإنها استبقت لقبودان الاسكندرية بعض سلطة ونفوذ جعلت منه ملاذاً يحتمى به بعض الفارين من بطش منافسيهم من المماليك أو حتى من القناصل عند تعرضهم لاعتداءات السلطات المحلية. محسن شوْمان : المقاطعات، ص٤٤، ١٥٧-١٦٠.

(٢٥) بلغت ميزانية مصر ذلك العام ٦٦,٠٨٠,٤٧٦ باره. وبينما بلغ محصول خراج الأراضى ٤٠,٧٨٩,٦٩١ باره بنسبة ٦١,٧٣%.. فإن خراج الجمارك بلغ ٤,٤٥٠,٥٧٩ باره، أى بنسبة ٨,٢ %. وكان خراج ثغرى الاسكندرية ورشيد وتوابعها أعلى خراج يحصل من الموانئ وبلغ ٣,٥٦٢,١٨٦ باره، أى ما يعادل ٦٥,٤% من إجمالى خراج الموانئ المصرية. أحمد سليم : ميزانية مصر، ص ١١، ١٢، ٧٨.

(٢٦) جاء فى قانون نامه أنه فى حالة توفر الغلال فى القاهرة، يُباع من مخازنها " مائة ألف أردب حنطه وخمسين ألف أردب شعير، ويباع فى رشيد ألفا أردب حنطه وفى دمياط ثلاثة آلاف أردب حنطه، وفى الاسكندرية عشرة آلاف أردب حنطه وألفا أردب شعير ". ونعتقد أن هذه الأرقام تعكس زيادة احتياجات الاسكندرية بالمقارنة برشيد ودمياط، ومن ثم تشير إلى أن عدد سكانها لم يكن قليلاً كما قيل، على الأقل حتى القرن السابع عشر. قانون نامه مصر، ص ٥٠.

(٢٧) محسن شومان : اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ج١، ص ٦٧، ١٦٧. ج٢، ص ٥٨.

(٢٨) س ٢٩، ص ٧٤، ق ١٨٥، ٥ جماد ثان ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٣/١٩. وللاختصار استخدمنا الرمز (س) ليعنى السجل، و(ص) ليعنى رقم الصفحة، و(ق) ليعنى رقم الوثيقة. كما اعتمدنا على وثائق محكمة الاسكندرية مالم نُشر لغير ذلك.

(٢٩) س ٤٢، ص٣٥، ق ١١٢، ١٧ ذى القعدة ١٠١٥ = ١٦٠٧/٣/١٦. س ٦٠، ص ٢٢٩، ق ٣٩٧، ٣ ذى الحجة ١١١٤ = ١٧٠٣/٤/٢٠. س ٩٠، ص ٤٦٠، ق ٥٦٣، ٢٥ ذى الحجة ١١٨٢ = ١٧٦٩/٥/٢

(٣٠) س ٦٠، ص ٢٦٧، ق ٤٦١، ٢ ذى الحجة ١١١٤ = ١٧٠٣/٤/١٩. س ٧٦، ص ٥ ، ق ٨، ٣٠ ذى القعدة ١١٥٤ = ١٧٤٢/٢/٦.

(٣١) س ٥١، ص ٨٣٤، ق ١٨٥١، ٢٨ صفر ١٠٧٨ = ١٦٦٧/٨/١٩. س ٧٦، ص ١٧٧، ق ٣٠١، ١٠ ذى القعدة ١١٥٥ = ١٧٤٣/١/٦.

(٣٢) س ٦٣، ص ٢٤٩، ق ٤٤٧، ١شوال ١١٢٦ = ١٧١٤/١٠/١٠.

(٣٣) فهناك الفيومى والصعيدى والرشيدى والدلجمونى واللقانى والإدكاوى والبشبيشى، والمغربى والزرهونى والغريانى والمستيرى والصفطى والبنغازى والطرابلسى والجربى والدرناوى والزاويتى والمصمودى والجبيلى والنابلسى والبغدادى والتركى والأرنؤدى.. إلخ. س ١٠٧، ص١٢٥، ق ٢٢٥، ١٤ صفر ١٢١٣ = ١٧٩٨/٧/٢٨. ص ١٣٠، ق ٢٢٩، ١٥ جمادى الأول ١٢١٣ = ١٧٩٨/١٠/٢٥. ص ١٣٦ – ١٣٨، ق٢٣٢، ١٠ ذو الحجة ١٢١٤ = ١٨٠٠/٥/٤.

(٣٤) آن وولف : كم تبعد القاهره، ص ٣٩.

(٣٥) لقد كتبت " أنا فى خطر شديد أن أفقد إنجليزيتى ؛ فأنا لا أستطيع الكتابة بنصف السهولة التى كنت أكتب بها منذ اثنتى عشرة سنة.. أعيش فى مكان يشبه جداً برج بابل : فى بيرا يتحدثون التركية واليونانية والعبرية والأرمينية والعربية والفارسية والروسية والسلافية والهندية والألمانية والهولندية والفرنسية والانجليزية والإيطالية والمجرية. والأسوأ من ذلك أن هناك عشر من هذه اللغات تنطق داخل بيتى. فسائسو الخيل الذين يعملون لدى عرب، وحرس المشاة فرنسيون وإنجليز وألمان، والممرضة أرمنية، والخادمات روسيات ونصف دستة أخرى من الخدم يونانيون، والقهرمان إيطالى والجنود الانكشارية من الأتراك.. ". ليدى مارى وتلى مونتجو : رسائل من تركيا ١٦–١٧١٨، ترجمة : إيزابيل كمال، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، عدد ١٠٣٦، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٦٨.

(٣٦) اعتمدت فى ذلك على عينات من السجلات الواردة بعض أرقامها فى الدراسة، والتى تناولت أولئك الذين ذهبوا إلى المحكمة، وبالتالى لا يمكن الاعتماد عليها إلا كمؤشر للتنوع السكانى بالاسكندرية آنذاك.

(٣٧) س ٢٩، ص ٩٨، ق ٢٥٦، ٢٥ جماد ثان ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٤/٨.

(٣٨) س ١٢، ص ٤٢، ق ١٠١، ١٦ ذى القعدة ٩٨٥ = ١٥٧٨/١/٢٤.

(٣٩) فـ " خليفه بن عاشور " عمل فى " الاسكاله " كحارس جلود لأحد الفرنسيين، و" درغماش البدوى " كان " فى خدمة " قنصل الانكليز، بأجرة معلومه ". س ٤٣، ص ٩٣، ق ٢٦٤، ٣ ذى الحجة ١٠١٨ = ٩ مارس ١٦١٠. س ٤٧، ص ١٢٩، ق ٣٤٥، ١١ رجب ١٠٥٣ = ١٦٤٣/٩/٢٥.

(٤٠) س ١، ص ٥٥، ق ٢٤٦، ٢٨ رمضان ٩٥٧ = ١٥٥٠/١٠/٩. س ٥١، ص ٥٢٣، ق ١١٩١، ١٥ محرم ١٠٧٧ = ١٦٦٦/٧/١٨. س ٦٩، ص ١٧٤، ق ٢٧٨، ١٦ صفر ١١٤١ = ١٧٢٨/٩/٢٠. س ٨٩، ص ٢٨٠، ق ٣٦٤، ٢٠ ربيع الثاني ١١٧٣ = ١٢/١١/ ١٧٥٩. س ٩٠، ٤٦٠، ق ٥٦٣، ٢٥ ذى الحجة ١١٨٢ = ١٧٦٩/٥/٢.

(٤١) الحسن بن محمد الوزان : وصف أفريقيا، ج٢، ص ١٩٦، ١٩٧، ٢١٦ – ٢١٨.

(٤٢) س ١٢، ص ٣، ق ٥، ٥ رجب ١١٩٥ = ١٧٨١/٦/٢٧.

(٤٣) من ذلك أن " العلماء والحكام والمتكلمين والمشايخ والفقراء وسكان الاسكندرية " اجتمعوا " بمجلس الشرع " واشتكوا من أن هناك " ضرراً علي المسلمين والمستأمنين الذين يأتون بالسفن بسبب السد.. الموجود بالجانب الشرقي من قلعة أبو قير المتوصل من المجرى القديم لترعة الأشرفية حيث تأثر بتلاطم أمواج البحر المالح. ومن زيادة هذه الأمواج اختلطت مياه البحر بمياه الترعة مما سبَّب الخراب ". وبناء على ذلك طالبوا الديوان العالى " بالاستعجال فى إصدار مرسوم ببناء السد " حتي يفصل بين الترعة وبين ساحل البحر المالح " خاصة وأن " نقصان الماء بالترعة وافساده يضر بأبناء السبيل والموجودين بالسفن الذين يشربون من ماء الترعة ". س ٨٣، ص ١٣٣، ق ٢٨٤، ٣٠ محرم ١١٥٧ = ١٧٤٤/٣/١٥.

(٤٤) الملوانى : تحفة الأحباب، ص٣٥٥. س ٩٦، ص ١٧٩، ق ٢٧٩، ١٥ ربيع أول ١١٩٠ = ١٧٧٦/٥/٤. س ١٠١، ص ٢٠٢، ق ٤٤٠، ٤٤١، ١٣ صفر ١٢٠٥ = ١٧٩٠/١٠/٢٢.

(٤٥) س ١٢، ص ٧٧، ق ٤٠، أواسط شعبان ١١٩٩ = ١٧٨٥/٦/٢٢.

(٤٦)اشتكى آصاف فى أواخر القرن التاسع عشر " أننا أصبحنا فى عصر تضاربت فيه الأمور واختلفت الأحوال وتعددت علاقات الأجانب معنا حتى أحس كل منا بأن الحاجة ماسة لمعرفة العهود التى ارتبطنا بها معهم.. إن دولتنا العلية ما منحتهم هذه الامتيازات إلا لتنظيم علايقهم معنا ونشر لواء العدل والأمان على جميع القاطنين فى

سائر ممتلكاتها المحروسة على اختلاف المذاهب والأجناس..". يوسف آصاف : مرجع سابق، ص٢ من المقدمة.

(٤٧)ورد فى قانون نامه مصر أنه " إذا قدمت إلى ميناء الاسكندرية سفن الفرنجة.. طالبة غلالاً يباع لها ما تطلبه إن وجد بعد عرض الأمر من قبل القاضى والأمين ". أما " الرسوم والعشور فى الموانى " فيتم تحصيلها طبقاً " للعوائد والقوانين المعمول بها منذ عهد قايتباى " وبما لا يلحق ضرراً لا بالأموال السلطانية ولا بالتجار. وهكذا يتم تحصيل الرسوم من التجار بناء على تقويم عادل لأمتعتهم فلا تقدر " بأسعار باهظة بقصد الاختلاس " أو " بسعر منخفض حباً فيهم ". ويتم تحصيل الرسوم من سفن الفرنجة القادمة إلى مصر بموجب الدفاتر المعتمدة الخاصة برسوم الأمتعة التى يحتفظ بها قناصلهم وفى حالة استبدال قنصل بآخر كان على القنصل قبل مغادرة البلاد أن يأتى بالدفتر المختوم إلى مجلس القضاء ليدون القاضى ما به ويأخذ أمين الجمرك صورة منه " ليعامل التجار على ضوئه بموجب القانون ". قانون نامه مصر، مصدر سابق، ص٥١ – ٥٨.

(٤٨)للمزيد عن هذه القضية، انظر : يوسف آصاف : مرجع سابق، ص ٤ – ٣٦. فاروق عثمان أباظه : مرجع سابق، ص ٧٣ – ٩١. صلاح هريدى : الجاليات فى مدينة الاسكندرية، دار عين، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٦، ٦٧.

(٤٩)ورد ذلك فى أمر من " الديوان الهمايونى " إلى باشا مصر وقاضى الاسكندرية فى يوليو ١٥٨٦، وبناء على شكوى من " عامل الاسكندرية.. أحمد عادلى " الذى أرسل " عرضحال " بتعرض قناصل البندقية وانجلترا وفرنسا ودوبرونيك لبعض أبناء الأمم الأخرى. سيد محمد السيد : الاسكندرية، ص ١٦٥.

(٥٠)س ١٢، ص ٨، ق ٢٢، ٢٤ ذى القعدة ٩٨٥ = ١٥٧٨/٢/١.

(٥١)من ذلك عملها بجلاء العرائس حيث أذن زوج لزوجته " فى الخروج إلى صناعتها متى اختارت فى الليل أو النهار أسوة أمثالها من الريسات ". س ٢٩، ص ٣٢٦، ق ٩٤٤، ٢٥ ذى القعدة ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٩/٢.

(٥٢) س ١، ص ٧٤، ق ٣٤٨، ١٠ شوال ٩٥٧ = ١٥٥٠/١٠/٢١. س ٤٢، ص ١٨٤، ق ٥٩٣، ١٦ شعبان ١٠١٦ = ١٦٠٧/١٢/٦.

(٥٣)كتب الوزان أن القاهريين " يزاولون التجارة والصناعة، إلا أنهم لا يغادرون بلادهم ". الوزان : مصدر سابق، ج٢، ص ٢١٦.

(٥٤) س ٤٧، ص٩٢، ق ١٩٨، ١٦ محرم ١٠٥٣ = ١٦٤٣/٤/٥. س ١٤، ص ٤٣، ق ١٤٣، ١٢ ربيع ثانى ١٢٠٦ = ١٧٩١/١٢/٨.

(٥٥) أمسك الصوباشى بعائشه بنت سلامه على شاطئ البحر بظاهر باب رشيد " بجوار كنيسة النصارى " حيث كانت تستحم بالبحر وهى " عريانه.. والأجانب ينظرونها ". س ٢، ص ١٧٨، ق ٥٧٦، ٧ رمضان ٩٦١ = ١٥٥٤/٨/٦.

(٥٦) ادعى سليمان بن كرد من جماعة حصار عبد الله الرايس على بطرس بن جرجس بأنه دخل " مقام سيدى على البهلول وداس برجليه وفيها زربون على مدفن الشيخ ". لم يكن الاتهام لزيارة القبطى للضريح بل وطئه بحذائه وهو ما أكده الشهود. س ٢٩، ص ٣٥٥، ق ١٠٤١ ب، ١٦ ذى الحجة ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٩/٢٢.

(٥٧) تشير الوثائق إلى انتشار الخمور واجتماع النساء والرجال فى مكان واحد لمعاقرتها. ففى عام ١٥٥٤ قبض الصوباشى على" أحمد الشبلى" فى بيته مع " مسعوده المغربية " وجماعة من " الفسقة " وهم متلبسون بشرب الخمر. أنكر الشبلى " وقال أنا كنت مريض وعزمت على جماعة بطعام وما ندرى ما صنعوا ". على أن الشهود " شهدوا بأنهم رأوا أحمد والصحبة والخمر " كما أكد الصوباشى أن " له عادة يجمع الجموع بدار سكنه " ولقد كان السجن هو العقاب. وفى ١٥٩١ قبض الصوباشى على خديجة بنت مصطفى " سكرانه.. ورائحة الخمر ظاهرة فى فمها " وبسؤالها فى " مجلس الشرع.. أجابت بالاعتراف وأن سبب ذلك شرب البوظة " وقد أقام عليها القاضى " حد السكر ". س ٢، ص ٧٩، ق ٢٦٩، ٤ رجب ٩٦١ = ١٥٥٤/٦/٥. س ٣٠، ص ١٠٦، ق ٢١٢، ٦ ربيع أول ١٠٠٠ = ١٥٩١/١٢/٢٢.

(٥٨) بُناء على شكاوى رُفعت إليه، أرسل إبراهيم باشا إلى قاضى الثغر " وجميع الأغاوات والسردارات والبلوكات " من أجل " إبطال المخامير وصناعة الخمر ". قُوبل الأمر من حيث الشكل " بمزيد الامتثال.. وصدر الكشف على المخامير " وتم تعيين " القاضى قاسم المالكى.. وصحبته صالح جلبى من أتباع أغا الحوالة والحاج عيسى مقدم بالديوان ويوسف جاويش مستحفظان وسلام القواص ومحمد سوباشى.. والأغا المعين ". ذهب هؤلاء إلى البيوت الشهيرة بكونها خمارات وكانت ليهود كبيت " سلطانة " و" سليمان " الذى كانت المفاجأة أنه لم توجد بأى منها " عدا قزازة صغيرة فارغة ". أما بيوت رقية وقميرة وكربوسه وفريحه ورزاد وساحم " فلم يوجد شئ بالمرة بأى منها ". عاد الجميع " وأخبروا مولانا.. وعندها أمر بكتابة ذلك ". وفى

اليوم نفسه تم تفتيش خاص لدار قميرة " من داخلها محلاً بمحل فلم يوجد بها شئ من آنية الخمر ولا رائحته ولا اسمه ". والطريف أن قميرة طلبت من القاضى " كتابة ذلك وتقييده بالسجل وأُجيبت لذلك وكتب ضبطاً لواقع الحال وليُراجع عند الاحتياج ". س ٥٢، ص ٤٣٠، ٤٣٤، ق ٨٥٥، ٨٦٠، ٢٧ شوال ١٠٨٢ = ١٦٧٢/٢/٢٦.

(٥٩) فى " أمر عالى" إلى قاضى الاسكندرية تمت الإشارة إلى شكوى " حسين ورضوان بلك باشى ورفقتهما.. أنهيا فيها أن بالثغر محلاً معداً لبيع الخمر.. من قديم الزمان. ثم أن الجماعة التى يتعاطو بيع ذلك تعدو ونقلوا الخمامير لمحل آخر بالقرب من المسجد وصاروا يجمعون الناس من مسلمين ونصارى ويتعاطون الخمر جهاراً ". وهنا طالب " الأمر " فقط بأن ينظر القاضى ذلك " وإجراء الأمر على جارى العادة القديمة المستمرة من غير حادث ولا مظلمة ومنع المذكورين من التجرئ على الأفعال المخالفة ومن التعدى على غير محلاتهم ". س ٢٨، ص ١٩٥، ق ٩١، ١٤ ذى الحجه ١٠٠١ = ١٥٩٣/٩/١٠.

(٦٠) يوسف آصاف : مصدر سابق، ص ١٧.

(٦١)س ٦٥، ص ٢٧، ق ٦٣، ١٧ محرم ١١٣٠ = ١٧١٧/١٢/٢٠. س ١٠١، ص ٢٣١، ق ٥٨٦، ٢٣ شعبان ١٢٠٥ = ١٧٩١/٤/٢٧.

(٦٢)كانت وكالة سنان مشهورة باستئجار اليهود لأجزاء منها لممارسة أنشطتهم التجارية كما كانت فى موقع تجارى مهم يوجد فيه الأهالى والأوربيين، ومن ثم كانت هدفاً لبعض الشكاوى، ومنها التى قدمها " جماعة من الأهالى.. ورفقتهم من التجار " وفحواها " أن الوكالة.. مُعدة لسكن من يرد بالثغر من الفقهاء وقضاة الأنام والعلما وعساكر الإسلام من قديم الزمان وإلى الآن. ثم إن جماعة من اليهود تعدوا بالسكن وتجروا باستعلايهم على المسلمين وبجعل الكنايس والخمارة بها وربط الحمير بأسفلها وغير ذلك من المهملات الواجبة الإزالة لكون أنها يترتب عليها إهانة للمسلمين وفساد عبادات أهل الدين ". ومع أن بعض العلماء أفتوا " بمنعهم من ذلك أشد المنع وردعهم أشد الردع.. وأنه كُتب فى شأن منع ذلك سابقاً " فإن ذلك لم يؤد لنتيجة. وكان رد الديوان " وتعجبنا من غفلة حكام الثغر عن مثل ذلك سابقاً وذلك لا نرضاه فى أيام عدالتنا " وأنه من الضرورى النظر فى الأمر " ومنع اليهود المذكورين من السكنى بالوكالة على الوجه المشروح ". س٢، ص ١١٥، ق ٣٨٥، ٢٧ رجب ٩٦١ = ١٥٥٤/٦/٢٨. س ٤٢، ص ٢١٨، ق ٧٠٧، ٣٠ ربيع أول ١٠١٦ = ١٦٠٧/٧/٢٣.

(٦٣)ورد خطاباً من ديوان القاهرة إلى " أمير اللوا والحاكم الشرعى" عن شكوى من " محمد ورفقايه " بأن " بالثغر محلاً مدفوناً به شهدا وأوليا " وأن " جماعة من النصارى القاطنين " اعتدوا على حُرمة المكان وجعلوه مكاناً لتعاطى الخمور. ومع أن الديوان طالب السلطات بتحرى الأمر وكتابة "عرض مُفصل " بالواقع " ليترتب على كل أمر مقتضاه ".. فإن الأمور سرعان ما عادت إلى ما كانت عليه. وبعد أربع سنوات ونصف تكررت شكوى الأشخاص أنفسهم من أن " بالجزيرة مقابر الأوليا والصلحا والمشايخ وغيرهم من المسلمين وأن طايفة النصارى أخذوا خماره فوقها وصاروا يبيعون فيها الخمر ويتجاهرون ". ومن جديد أرسل الديوان بضرورة تحرى الأمر وإذا ثبت " يمنعون من ذلك ويقابلون عليه بما يستحقونه شرعاً أشد المقابلة ". ومن جديد لم تؤد الشكوى سوى لنتيجة مؤقتة، فتقدم الأهالى بعد أكثر من عامين بشكوى ثالثة مؤكدين " أنه كُتب فى شأنها أحكام عديدة بإبطالها.. ومع ذلك لم يبطلوها بسبب إرشايهم ". ومرة ثالثة صدرت التوجيهات بضرورة " الكشف عن ذلك وتحريره.. ليرتب على كل أمر مقتضاه". س ٢٨، ص ١١٦، دون رقم، ٩٩٧/٤/٢٨=١٥٨٩/٣/١٥. ص ١٢٥، ق ٤٦، ٢٨ محرم ١٠٠٣=١٥٩٤/١٠/١٣، ص٥، بدون رقم، ٢٠ ربيع الأول ١٠٠٥= ١٥٩٦/١١/١١.

(٦٤) س ٩٠، ٤٦١، ق ٥٦٤، ٣٠ ذى الحجة ١١٨٢ = ١٧٦٩/٥/٧.

(٦٥) س ٧، ص ٢٩١، ق ٧١٢، أواخر رمضان ١١٢٧= ١٧١٥/٩/٢٨.

(٦٦)س ٣٠، ص ١٦٤، ق ٣٦١، ٨ ربيع ثان ١٠٠٠ = ١٥٩٢/١/٢٣. س ٤٢، ص ٣٢٢، ق ٩٥٣، ١٤ الحجة ١٠١٢ = ١٦٠٤/٥/١٤. ص ٢١٣، ق ٦٩٠، ٩ ربيع ثان ١٠١٦ = ١٦٠٧/٨/٢. س ٤٣، ص ١١٥، ق ٣٣٢، ٥ صفر ١٠١٩ = ١٦١٠/٤/٢٩.

(٦٧)س ٧٨، ص ٢٦٦، ق ٣٩٨، أواسط رمضان ١١٥٧ = ١٧٤٤/١٠/٢٠. س ١٠٨، ص ٢٣، ق ٥٠، ١٨ ذى القعدة ١٢١٢ = ١٧٩٨/٥/٥.

(٦٨) س ٦٥، ص ٢١٤، ق ٣٩٧، غرة ذى الحجة ١١٣٠ = ١٧١٨/١٠/٢٥.

(٦٩) س ١٠٨، ص ٥٠، ق ١٠٢، ١ محرم ١٢١٢ = ١٧٩٧/٦/٢٦.

(٧٠) س ٢٦، ص ٥٥٨، ق ١، ١٩ شوال ٩٤٩ = ١٥٤٣/١/٢٥.

(٧١) س ٧٨، ص ٣٠٤، ق ٤٦١، أواسط ذى الحجة ١١٥٧ = ١٧٤٥/١/١٧.

(٧٢)س ٧، ص ٥٧٣، ق ٦، ٢٤ محرم ٩٣٣ = ١٥٢٦/١٠/٣١. س ٢٠، ص ٣١٢، ق ٨٧١، ٢٥ جمادى الثانى ٩٧٧ = ٥ ديسمبر ١٥٦٩. س ٤٢، ص ١٧٧، ق ٥٧٣، ١٠ رمضان ١٠١٦ = ١٢/٢٩/ ١٦٠٧. س ٤٧، ص ١٨٦، ق ٤٨٤، ٣ رمضان ١٠٥٣ = ١٦٤٣/١١/١٥. س ٥٢، ص ٣٥٤، ق ٦٩١، ٩ رجب ١٠٨٢ = ١٦٧١/١١/١١. صلاح أحمد هريدى : الجاليات فى مدينة الاسكندرية، ص ٦٣.

(٧٣)ومن ذلك أن " الفندق الكبير الكاين بباطن الثغر.. المجاور لفندق البنادقة من الشرق " كان " فى ملك واختصاص " السراجي سراج الدين عمر. س ٧، ص ٦٥٧، ق ١، ١٥ ربيع الثانى ٩٣٣ = ١٥٢٧/١/١٨.

(٧٤)ومن ذلك أن " فندق الريفية شرق الثغر المشتمل علي ١٣ دكان و٦ حوانيت " كان وقفاً على جامع صفوان بعد أن اشتراه أحد الأشخاص وأوقفه على الجامع. س ١، ص ٨٣، ق ٣٩٣، ١٦ شوال ٩٥٧ = ١٥٥٠/١٠/٢٧.

(٧٥)آن وولف : مرجع سابق، ص ١٢٤، ١٢٥.

(٧٦)فى بيورلدى من الديوان الهمايونى إلى باشا مصر وأمير الاسكندرية وقاضيها، فى ٣ ذى القعدة ٩٧٨ = ٢٩ مارس ١٥٧١.. ورد " أنه منذ زمانه كان هناك ثلاثة منازل تعرف بكاوران (باب كاربان) سراى فى الاسكندرية وأنها خصصت لقناصل فرنسا وكان ناظر الفرنج يسكن فيها ". سيد محمد السيد : الاسكندرية، ص ١١٩.

(٧٧)س ٤٧، ص ٢٢٨، ق ٥٧٨، ١٤ ذى الحجة ١٠٥٣ = ١٦٤٤/٢/٢٣.

(٧٨)س ٥٢، ص ٣٥٤، ق ٦٩١، ٩ رجب ١٠٨٢ = ١٦٧١/١١/١١.

(٧٩)س٢، ص ١١٨، ق ٣٩٥، ٢٩ رجب ٩٦١=١٥٥٤/٦/٣٠. آن وولف: مرجع سابق، ص ١٤٥، ١٤٦.

(٨٠)س ٤٧، ص ١١٨، ق ٣١٨، ٩ جماد ثان ١٠٥٣ = ١٦٤٣/٨/٢٤.

(٨١)س ٥٢، ص ٣٠١، ق ٥٨٥، ٢١ ربيع أول ١٠٨٢ = ١٦٧١/٧/٢٨.

(٨٢)س ٦٥، ص ١٨٥، ق ٣٣٧، غرة شوال ١١٣٠ = ١٧١٨/٨/٢٧.

(٨٣)س ٨٧، ص ٩٥، ق ١٢٦، ٨ ذى القعدة ١١٩٤ = ١٧٨٠/١٠/٢٩.

(٨٤)س ١٢، ص ٨٢، ق ٥٤، ٤ رجب ١٢٠٠ = ١٧٨٦/٥/٣.

(٨٥)س ١٤، ص ٥١، ق ١٦٣، ٢٧ ربيع ثان ١٢٠٦ = ١٧٩١/١٢/٢٣.

(٨٦)س ١٢، ص ٨٢، ق ٥٥، ٤ رجب ١٢٠٠ = ١٧٨٦/٥/٣. س ١٠١، ص ١٣٦، ق ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٨ شعبان ١٢٠٣ = ١٧٨٩/٥/٢٤.

(٨٧) س ٣٠، ص ١٦٨، ق ٣٧٠، ١٨ محرم ١٠٠٠ = ١٥٩١/١١/٥.

(٨٨)س ٥٢، ص ٣٥٤، ق ٦٩١، ٩ رجب ١٠٨٢= ١٦٧١/١١/١١.

(٨٩)س ٢، ص ١١٨، ق ٣٩٥، ٢٩ رجب٩٦١ =١٥٥٤/٦/٣٠.

(٩٠)س ٨١، ص ٧٥، ق ١٠٩، ١ شوال ١١٦٥ = ١٧٥٢/٨/١١.

(٩١)س ٣٠، ص ١٦٨، ق ٣٧٠، ١٨ محرم ١٠٠٠ = ١٥٩١/١١/٥.

(٩٢)فالدار التى اشتراها " القس يونانى بن جورجى الملكى " من " سليمان بن مراد " بوسط الثغر " بخط مقام الولى نجم الدين السبع ".. كان حدها القبلى إلى " دار وقف فقراء النصارى ". أما الحانوت الذى استأجره عبد العال الشيشينى " بسوق باب البحر " من فخر الدين القسنطينى فكانت حدوده " القبلى فندق الجنويز.. والشرقى حانوت سكن عبد القادر بن أبى القاسم، والغربى حانوت لابنة غبريال النصرانية ". أما وقف شمس الصفاقصى " فكان فيه حانوتين بسوق القطانين إلى الغرب منهما " دار غبريال النصرانى " وحانوت ثالث بسوق باب البحر إلى الشرق منه "خان الجنويز" ورابع "وقف المدرسة التكرتية سكن بقطر النصرانى العطار ". س ٢، ص ١٨٠، ق ٥٨٣، ٨ رمضان ٩٦١ = ١٥٥٤/٨/٧. س ٣٠، ص ١٦٨، ق ٣٧٠، ١٨ محرم١٠٠٠ = ١٥٩١/١١/٥. س ٢٩، ص ١٠٠، ق ٢٦٨، ١٨ جماد ثان ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٤/١.

(٩٣)من ذلك النزاع بين الشريف حسن برهان وراحيم بنت إبراهام اليهودى، حيث ادعى الأول ملكيته لمكانين " بحكر أبى العباس المرسى.. بالشراء قبل تاريخه من شموأل.. وأن المدعى عليها تعارضه ". وبسؤالها أكدت معارضتها لأن زوجها إسحاق باع لها المكانين بالوكالة عن والدته " فعارضهما فى ذلك " على أساس " أن حجة التمليك المشار إليها أسبق من حجة البيع الصادر من اسحاق " وبناء على ذلك حكم القاضى لمصلحة الشريف. س ٦٠، ص ٧٥، ق ١٣٧، ١٢ ربيع آخر ١١١٤ = ١٧٠٢/٩/٥. س ١٥، ص ٦، ق ٨، ١ رمضان ٩٨٨ = ١٥٨٠/١٠/١٠.

(٩٤)س ٢٨، ص ٤٤، ق ١٨، أول رجب ١٠٠٤ = ١٥٩٦/٢/٢٩.

(٩٥)تيرى هنتش : الشرق المتخيل : رؤية الغرب إلى الشرق المتوسطى، ترجمة : غازى برو، خليل أحمد خليل. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٤٤، ١٤٥.

(٩٦)آن وولف: كم تبعد القاهره، ص٤٤، ١١٨، ١٣٤، ١٤١، ١٤٤، ١٨٩، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٥. وقد ذكرت مثلاً أن Fillippo Pigafetta من Vicenza وصل الاسكندرية

عام ١٥٧٧. وفضلاً عن كونه حاجاً، فإنه كان مبعوثاً فى مهمة جاسوسية فجمع أدق التفصيلات عن القوات التركية فى مصر وعن قلعة قايتباى والاسكندرية، وأهدى كتابه إلى البابا سيكستوس الخامس الذى كان قد أرسله إلى ملك فارس للتحالف ضد الأتراك.

(٩٧)أندريه ريمون : مرجع سابق، ج١، ص ٣٤٩.

(٩٨)ومن ذلك التعاملات التجارية لـــ " فالومه بنت بنيامين الفرنسية " مع " الشريف شمس الدين البردينى " بمبلغ ٩٠٠ قرش نظير أنواع من القماش، وكذا مع " على بن شهاب الدين البلبيسى " فى قماش وغيره بمبلغ ٩٣٠ قرشاً. باب عالى، س ١١٧، ص٢٠١، م ٩٢٢، ٤ صفر ١٠٤٦=٨ يوليو ١٦٣٦. ص٢١١، م ٩٧٧، ٦ صفر ١٠٤٦=١٠ يوليو ١٦٣٦.

(٩٩)نكتفى بهذه الأمثلة الدالة. لقد اقترض الأمير سهراب بن عبد الله وجلال الدين بن شهاب والناصر محمد بن إبراهيم والمعلم سلمون بن داود والمعلم شمس بن إبراهيم والمعلم شموأل بن إسحق والمعلم يوسف بن حبيب.. اقترضوا من " فخر الدين عثمان بن شحاده عين أعيان التجار بالثغر " ألفى دينار ذهب " مُتكافلون فى ذلك ". ونلاحظ أن المقترضين من المسلمين والأقباط واليهود ممن سنجد لهم تعاملات مهمة بعدها. فشموأل استأجر وقف الصادر بعدها بخمسة أيام بمبلغ ٢٧٥٠٠ نصف، وبعدها بشهر اشترى " جارية بيضا نصرانية " بخمسين قرش واستأجر " الحانوت والأرضية التى فى وقف حسن باشا.. بالجزيرة بسوق الطيارة بالمينا الشرقية لمدة ثلاث سنوات بأجرة ٥٦٨ نصف " واستأجر حانوتين آخرين فى الوقف نفسه ولمدة ثلاث سنوات بأجرة ١١٣٦ نصف. أما فخر الدين عثمان فادعى" أنه يستحق بذمة عبيد بن سلمون اليهودى القاطن بمصر السلانيكى " مبلغ مئتى دينار ذهب " لزم ذمته عن بدل قرض شرعى من مدة تزيد على سنتين " بل وقام بحماية الصاغة الأقباط ضد الصاغة المسلمين. لقد اشتكى محمد بن شمر من أن " طايفة القبط الصياغين " يقومون بغش المصاغ. لكن المُشكو فى حقهم ذكروا أنهم "لا يتعاطوا فى صناعة الصياغ إلا القروش الريال الطيبة والذهب الطيب.. وبمعرفة المتكلم عليهم فى ذلك، الخواجا عثمان " الذى لم يكتف بإفشال محاولة بن شمر بل وقاد الصاغة الأقباط للشكوى ضده من " تعرضه إليهم فى كل حين وتزايد بلصه عليهم ". وهكذا ذهب فخر الدين عثمان إلى القاضى وصحبته ١٢ شخصاً من "جماعة الصياغين بالثغر" الذين أخبروا أنهم "

متضررين من المعلم محمد بن يوسف شمر الصايغ من كثرة بلصه وتعرضه عليهم.. وسألوا من مولانا إحضار المذكور ومنعه من التعرض لهم، فأجابهم لذلك وأحضره بمجلس الشرع ومنعه من التعرض لهم من بلص وتعصب وغير ذلك.. بحضور الخواجا عثمان ". كما سيقوم عثمان بشراء قطعة أرض "بالضفة القبلية من الخليج الناصرى " إبان التزام المعلم سليمان بن مردخاى " الملتزم بالأموال السلطانية " بعشرين قرشاً " من القروش الكبار الفضه الريال ". س ٤٢، ص ٢٦٩، ق ٨٦٢،٢٣ ذى الحجة ١٠١٥=١٦٠٧/٤/٢٠. ص٢٦٨، ق ٨٥٩، ٣٠ ذى الحجة ١٠١٥=٤/٢٥/ ١٦٠٧. ص٢٤٢، ق ٧٨٩، ٧ صفر ١٠١٦=١٦٠٧/٦/٢. ص١٨٣، ق ٥٨٩، ١ جماد ثان ١٠١٦=١٦٠٧/٩/٢٣. ص٢٣١، ق ٧٤٣، ٢٢ ربيع أول ١٠١٦=١٦٠٧/٧/١٧. ص ١٦٥، ق ٥٣٩، ١٠ شوال ١٠١٦=١٦٠٨/١/٢٨. ص ١١٤، ق ٣٨٧، ٤ ذى القعده ١٠١٦=١٦٠٨/٢/٢٠. س٤٨، ص١٣٦، ق ٥٩٤، ٢٦ رمضان ١٠٢٨= ١٦١٩/٩/٥.

(١٠٠)س ١٢، ص١٠٣، ق ٧٤، ١ محرم ١٢٠١ = ١٧٨٦/١٠/٢٤. ص ١٠٤، ق ٧٥، ١٥ محرم ١٢٠١ = ١٧٨٦/١١/٧. س ١٢، ص ١٠٧، ق ٧٨، ١٨ صفر ١٢٠١ = ١٧٨٦/١٢/٩.

(١٠١)س ١٠١، ص ٥، ق ١١، ٢٥ ذى الحجة ١٢٠٢ = ١٧٨٨/٩/٢٦. ص ٢٠٨ و٢١٠، ق ٤٥٩، ٤٦٦، ١ ربيع آخر ١٢٠٣ = ١٧٨٨/١٢/٢٩. ص ٢٠٩، ق ٤٦١، ٢٣ ربيع أول ١٢٠٥ = ١٧٩٠/١١/٣٠.

(١٠٢)س ١٠١، ص ٢١٩، ق ٤٨٤، ٤٨٥، ٣ و٤ جماد أول ١٢٠٥ = ٨ و١٧٩١/١/٩.

(١٠٣)فهذا يانى ولد مريال يُوكل رضوان بلك باشى فى قبض ٢٠٠٠ عثمانى من غبريال ولد موشكو " وكالة شرعية وفى الحبس والترسيم.. والإخراج والبراءة.. ورضى بقوله وفعله ". أما " القبودان دبيروا الفرنساوى " فأوكل أحمد جاويش سردار مستحفظان بالثغر فى رفع دعوى على مصطفى الفلاح للحصول على مستحقاته لديه البالغة ٥٠ ريال. س ٤٢، ص ١٢١، ق ٤١٣، ٢٠ ذى الحجه ١٠١٦ = ١٦٠٨/٤/٦. س ٩٦، ص ٢٤٧، ق ٣٩٣، ٢ جماد ثان ١١٩٠=١٧٧٦/٧/١٨.

(١٠٤)أرسل حسين جاويش مستحفظان من القاهرة إلى قنصل الفلمنك يؤجره " ربع " ويوكله فى ترميمه وتجديده. ومما ورد فى الرسالة " بعد مزيد السلام.. والحال أننا

استخرنا الله وأقمناك عوضاً عنا وكيلاً وأذنا لكم فى العمارة اللازمة الضرورية الذى يصير بها النفع إلى ضبط المحل تعلقنا، وكامل ما أصرفته على بناية الربع والرصيف سكنكم بالاسكندرية من ثمن جير وحجر وأخشاب ترسل لنا به قايمة مشمولة بختمكم نرسل لكم عوضها وصل مشمول بختمنا من أصل أجرة الربع.. والله خير الشاهدين. واشترطنا أن تكون مباشر كل شئ أنت بنفسك وأنت عوضاً عنا وشكل ما تخاف على مالكم خاف على مال الناس". وقد قبل القنصل المهمة، وبعد إتمامها سجل ذلك بالمحكمة بدون حضور حسين جاويش. س ١٠١، ص ٢١٠، ٢١١، ق ٤٦٦، غرة ربيع آخر ١٢٠٣ = ١٧٨٨/١٢/٢٩.

(١٠٥)هذه حالة طالب فيها يهودى بضامن لأوربى رغم كثرة تعاملاته مع الأوربيين. لقد شحن " المعلم ياسو " بعض البضائع إلى البندقية على مركب رياسة " سومطوا ". لكن ياسو " طلب كفيلاً يكفل ريس المركب لضمان توصيل البضايع ". وقد تكفل أحمد أغا وكيل خرج السلطنة والأمير على بن عبد الله المتفرقة بضمان ريس المركب " وأنه إذا لم يوصل البضايع إلى بلاد البنادقة كان عليهما القيام بقيمة هذه البضايع للمعلم ياسو". س ٤٧، ص٥١، ق ١٤١، ٣ محرم ١٠٥٣=١٦٤٣/٣/٢٣.

(١٠٦)س ٩٦، ص ٢٣٦، ق ٣٧٩، ١٦ ربيع ثان ١١٩٠ = ١٧٧٦/٦/٣.

(١٠٧) س ١٢، ص ٦٩، ق ١٨٣، ٣ محرم ٩٨٦ = ١٥٧٨/٣/١٢.

(١٠٨)من الأمثلة الدالة على وجود توكيلات رغم اختلاف الدين، قيام محمد بن أبى الخير " بالوكالة الشرعية " عن المعلم غبريال بن اسحاق النصرانى اليعقوبى فى تأجير حمام إلى محمد بن ابراهيم. ووكالة " منصور بن الشهابى أحمد من جماعة الينكجرية بمصر " عن " غزلان بنت جرجس البهجورى النصرانى القبطى " للطلاق من زوجها. ووكالة الشيخ أحمد بن قنيد عن " هيلانه بنت عبد المسيح وكترينه بنت دميترى الروميتان " ضد " الشيخ محمد الجريونه ". س١١، ص ١٢٤، ق ٤١٦، ١٧ رمضان ٩٧٨ = ١٥٧١/٢/١٢. س ٤٢، ص ٢١٢، ق ٦٨٩، ١٩ ربيع الثانى ١٠١٦ = ١٦٠٧/٨/١٢. س ١٠٨، ص١٦٢، ق ٣١٦، ١ رجب ١٢١١ = ١٧٩٦/١٢/٣١.

(١٠٩)وهذا يدل على أن الدينار البندقى كان أجود ذهباً ومن ثم أعلى قيمة من الدينار المجرى. والمراد ارض بما قسم لك ولا تنغص عليك عيشك حتى تأتيك السعة. أحمد

تيمور : الأمثال العامية مشروحة ومرتبة حسب الحرف الأول من المثل مع كشاف موضوعى، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٦، ص ٣٩.

(١١٠)يعود ذلك فى أحد أسبابه إلى أن الشوام استحوذوا على موقع مهم فى التجارة المصرية فى النصف الثانى من القرن ١٨ خاصة حين وجه على بك ضربة قوية إلى نفوذ اليهود باستبعادهم من إدارة دواوين الجمارك عام ١٧٦٩/٨ لحساب مسيحيى الشام مثل " المعلم يوسف عرفنجى". ومن ثم ظهر من الشوام تجار مثل فرج الله حنا حمصى وأنطون زغيب وحنا شاشى وميخائيل كحيل. أندريه ريمون : مرجع سابق، ج١، ص ٢٨٥. محسن شومان : اليهود، ج١، ص ٤٣، ١٨٢، ١٩٤. ج٢، ص ١٥٣، ٢٧٥. ويعزو شومان عدم ظهور تجار كبار بين يهود مصر إلى أن الذين تصدوا منهم لعقد الصفقات الكبرى لم يكونوا من التجار المحترفين، بل كانوا فى غالبيتهم من المتنفذين الذين أُتيح لهم – بحكم مواقعهم بدواوين الجمارك وكصيارفة بالديوان العالى– الحصول على صفقات سهلة ومربحة.

(١١١)كان نفوذ اليهود بالاسكندرية امتداداً لنفوذهم باستانبول. وقد كتبت زوجة السفير الانجليزى من أدرنه فى مايو ١٧١٧ " حدا بى الفضول أن أذهب لرؤية السوق فى ردائى التركى الذى يخفى شخصيتى.. لاحظت أن معظم التجار الأثرياء من اليهود، وهؤلاء القوم لهم قوة غير معقولة فى هذا البلد. لديهم من الامتيازات ما يفوق المواطنين الأتراك أنفسهم.. فيحاكمون بقوانينهم الخاصة ويمسكون بتجارة الامبراطورية كلها فى أيديهم إلى حد كبير..كل باشا لديه اليهودى الخاص به يعمل لديه بمثابة مدير لأعماله.. ومنهم الأطبا والقهرمانات والمترجمون لعلية القوم.. وهم بالطبع فى حماية البلاط مهما اختلفت الوزارات القائمة، حتى التجار الانجليز والفرنسيين والإيطاليين الذين يدركون مكرهم يضطرون للتفاوض معهم، فلا يمكن لأى تجارة أن تفلح دون تدخلهم، وأحقر شخص فيهم يمثل أهمية كبيرة لا يمكن معها إغضابه أو الامتناع عن مجاملته لأن بقية أفراد الطائفة يولونه التقدير والاحترام الذى يولونه لأكبر شخص فيهم ". مارى وتلى : مصدر سابق، ص ١٢٥.

(١١٢)محسن شومان : اليهود، ج١، ص ٢٨، ٦٣، ١٦٧، ١٨٢، ١٩٤، ١٩٨.ج٢، ص ٥٨، ٢٥٦، ٢٦٥. أندريه ريمون : مرجع سابق، ج٢، ص ٦٨٤– ٦٨٧.

(١١٣)ورد بالبند ١٣ من معاهدة ١٧٤٠ مع فرنسا " أن التراجمة القائمين بخدمة سفرائهم يعفون من رسوم القصابية ومن سائر الرسوم الاختيارية المسماة تكاليف

عرفية ". أما بند ٢٠ فسمح لهم بحرية الحركة خارج مصر، كما نص البند ٤٢ على أن الامتيازات الممنوحة للفرنسيين تشمل " التراجمة الذين فى خدمة سفراء فرنسا ". آصاف: مصدر سابق، ص ٨، ١٠، ١٧.

(١١٤)محسن شومان : اليهود، ج١، ص ١٩٨. ج٢، ص ٢٥١، ٢٧٢. أندريه ريمون : مرجع سابق، ج١، ص ٦٨٥.

(١١٥)وهذه حالة " الشيخ شحادة " الذى تسلم من " البدرى محمد أحد أنفار مستحفظان مصر " ٦٠٠٠٠ نصف فضة على " أن يشترى بها جلوداً.. ويتوجه بها إلى بلاد النصارى ويتصرف فيها بالبيع وساير التصرفات الشرعية وما أظهره الله تعالى من الربح بعد المصاريف يكون مقسوماً على أربعة أرباع منها ثلاثة أرباع لمحمد والربع الباقى يكون للحاج شحادة ". س ٥٢، ص ٤٣٢، ق ٨٦٩، ١٢ ذى القعدة ١٠٨٢ = ١٦٧٢/٣/١٢.

(١١٦)ورد بالبند ٦٠ " اتصل ببابنا العالى أن بعض أصحاب الطمع ومحبى الانتقام يريدون تكدير التجار الفرنساويين.. وبما أنهم لا يقدرون على قضاء مآربهم فيضطهدون بين وقت وآخر بدون أدنى مسوغ ويقلقون سماسرة أولئك التجار لارتباك تجارتهم. فبناء على ارادتنا السنية لا يسمح بمعارضة هؤلاء السماسرة فى المستقبل عند ذهابهم وإيابهم وتجولهم بين التجار لقضاء أشغال التجار الفرنساويين وأن لا يعارضوا بأى وجه كان ولا يسوغ لأحد إكراه هؤلاء السماسرة أو منعهم من الخدمة من أية أمة. وإذا كان بعض الإسرائليين وغيرهم يزعم أن السمسرة عادت إليه بالإرث فللفرنساويين الحرية فى استخدام من يريدون وعندما يطردون من خدمتهم من استخدموه للسمسرة أو أنه توفى فلا يسوغ لأحد أن يطلب ممن خلفه رسماً.. والذين يخالفون منطوق هذا الحكم يعاقبون ". يوسف آصاف : مصدر سابق، ص ٢٣، ٢٤.

(١١٧)وفى عام ١٥٧٧ انتقل قنصل البندقية إلى القاهرة تاركاً نائباً له بالاسكندرية، حيث أصبح القنصل الفرنسى هو أهم القناصل بالاسكندرية. آن وولف : مرجع سابق، ص ١٣٤.

(١١٨)س ٣٠، ص ١٦٤، ق ٣٦٠، ٦ ربيع ثانى ١٠٠٠ = ١٥٩٢/١/٢١.

(١١٩)فهذا " بيورلدى" صادر فى مارس ١٥٧١ عن " الديوان الهمايونى " إلى باشا مصر وأمير الاسكندرية وقاضيها بسبب النزاع بين الفرنسيين بشأن منصب القنصل، ومضمونه أن السفير الفرنسى باستانبول طلب عزل " جزروغر ديواونى " الذى عمل

قنصلاً بالاسكندرية دون إبلاغ ملك فرنسا أو أخذ الإذن منه، وتعيين " خرستوفور ماجليه بكرزاده " بدلاً منه مع استعادة كل ما أخذه " من السفن والتجار التابعين للقنصلية من أموال وأغراض تحت اسم حق القنصل " وإعطائها للقنصل المُعين أو لقائمقامه " وأخذ كل ما هو متعلق بالقنصلية من أحكام وصور عهدنامه وقانونامه وأختام وكافة الأوراق من جزرو ومن أبيه غوليلمو دن.. وإعادة كل هذه الأوراق.. إلى القنصل الحالى ". سيد محمد السيد : الاسكندرية، ص ١١٩.

(١٢٠)أندريه ريمون : مرجع سابق، ج١، ص ٣٥١.

(١٢١)من ذلك أراضى" القلى والغاسول " فى رشيد واسكندرية والبحيرة التى استأجرها لنفسه قنصل انجلترا من اسماعيل أغا الناظر علي وقف قايتباى، بمعرفة القاضى أحمد الأنصارى " لينتفع بذلك الانتفاع الشرعي علي الوجه الشرعي أسوة أمثاله " لسنة ٩٩٦ الخراجية مقابل ١٢٠٠٠ نصف " إجارة صحيحة.. مشتملة علي الإيجاب والقبول والتسليم والتسلم الشرعيان بعد النظر والمعاقدة.. وثبت الاشهاد بذلك لدى الحاكم الحنبلي" بشهادة شاهدين مسلمين. وبعدها أرسل الباشا إلي المسئولين بالاسكندرية ورشيد والبحيرة بأن " فخر الأمرا بالملة المسيحية مرجع الكبرا فى الطايفة النصرانية القنصل موسيليو قنصل انكليرت أنهي إلينا أنه مستأجر أراضي القلي.. وقد رسمنا بأن يتقدم كل واقف عليه من المشار إليهم بتمكين المذكور من التصرف مما هو جار فى تواجره.. ومنع من يتعرض له.. وتقوية يده وشد عضده.. وعدم التخلف عنه ومنع من يتعدى بالسرقة ". س ٢٨، ص ١١٢، ق ٣٩، ٢٤ ربيع الآخر ٩٩٧ =١٥٨٩/٣/١١. ١ جمادى الآخر ٩٩٧=١٥٨٩/٤/١٦.

(١٢٢)س ٢، ص ٦، ق ٢٠، ٨ جمادى الأول ٩٦١ = ١٥٥٤/٤/١١.

(١٢٣)س ٦٠، ص٣٠١، ق٥١١، ١ربيع ثان ١١١٥= ١٧٠٣/٨/١٤.

(١٢٤)من النماذج زواج قبرصى من قبرصية ولوندسى من لوندسية وافرنجى متطبب من افرنجية كان وكيلها سكندرى يهودى. س١، ص ٤٠٥، م ٧٧٥، ٢١ جمادى الأولى ٩٥٨ = ٢٧ مايو ١٥٥١. س١، ص٨٣، ق٣٩٢، ١٥ شوال ٩٥٧ = ١٥٥٠/١٠/٢٦. س ٤٢، ص ١٠، ق ٣٢، ٦ شعبان ١٠١٥ = ١٦٠٦/١٢/٦.

(١٢٥)س ٤٢، ص ١١، ق ٣٧، ١١ شعبان ١٠١٥ = ١٦٠٦/١٢/١١.

(١٢٦)ومنها زواج مارى القبطية من فرنسى. س ٦٠، ص ٦٩، ق ١٢٨، ٤ ربيع ثان ١١١٤ = ٢٨ /١٧٠٢/٨.

(١٢٧)س ١، ص ٩٧، ق ٤٦١، ٢٥ شوال ٩٥٧ = ١٥٥٠/١١/٥.

(١٢٨)س ٤٧، ص ١١٨، ق ٣١٨، ٩جماد ثان ١٠٥٣= ١٦٤٣/٨/٢٤.

(١٢٩)س ٤٧، ص ٥٧ و٥٨، ق ١٥٦ و١٦٠، ٩ و١٠ محرم ١٠٥٣ = ٢٩ و١٦٤٣/٣/٣٠.

(١٣٠)عن ذلك، وعن نماذج لتحول بعض الأوربيين للإسلام وزواجهم : آن وولف : مرجع سابق، ص ٢٤١، ٣٣٥ وغيرها.

(١٣١)س٢٩، ص١٩٢، ٧ رمضان١٠٠٠=١٥٩٢/٦/١٧. س٤٧، ص٢٢٨، ق ٥٧٨، ١٤ الحجة ١٠٥٣=١٦٤٤/٢/٢٣.

(١٣٢) س ٤٢، ص ٢٩٧، ق ٩٢٠، ١٩ ذى القعدة ١٠١٥ = ١٦٠٧/٣/١٨.

(١٣٣)س ٥٢، ص ٣٠١، ق ٥٨٥، ٢١ ربيع أول ١٠٨٢ = ١٦٧١/٧/٢٨. آن وولف : مرجع سابق، ص ١١٨.

(١٣٤)ورد فى البند ٦٣ من معاهدة ١٧٤٠ مع فرنسا أن " التجار الفرنساويون وسواهم من تبعة دولة فرنسا.. ولأجل أمانهم وراحتهم يمكنهم أن يلبسوا زى أهل البلاد ويتعاطوا أشغالهم فى ممالكنا المحروسة بدون أن يسوغ لأحد أن يقلق مثل هؤلاء إذا لم يتخطوا حدود أعمالهم ". يوسف آصاف : مصدر سابق، ص ٢٥.

(١٣٥)كارستن نيبور : رحلة إلى بلاد العرب وما حولها ١٧٦١- ١٧٦٧، ت : د. مصطفى ماهر، ج١، رحلة إلى مصر ١٧٦١- ١٧٦٢، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٥٦، ٢٩٠، ٣١٢، ٣٢٨ وغيرها.

(١٣٦)هذه حالة اتفقت فيها " الريسه معشوقه بنت عبيد الله الفرنجيه وجان كلدى بنت تقطباى بن عبد الله الفرنجيه على أنهما يتعاطيا صناعة الأفراح بالثغر مهما قسم الله تعالى بينهما يكون لجان كلدى الثلث من المتحصل مع الزياده على جارى عادتها معها ومع ناجيه ". س ١، ص ١٠٦، ق ٥٠٨، ٤ ذى القعده ٩٥٧ = ١٥٥٠/١١/١٣.

(١٣٧)آن وولف : مرجع سابق، ص ١٥٦.

(١٣٨)س١٢، ص ٢٧، ق ٢٥، ٩ جماد الأول ١١٩٨= ١٧٨٤/٤/٣١.

(١٣٩)سافر الطبيب الفرنسى بيير بيلون دى مانس للاسكندرية عام ١٥٤٧ حيث أمضى سبتمبر وأكتوبر واهتم بدراسة النباتات والحيوانات والزواحف، واعتاد سؤال التجار فى السوق. آن وولف : مرجع سابق، ص ١٤١.

(١٤٠)ويعكس هذا مثلاً ما كتبه " قُنْسِلِيبو " عن قلعة الاسكندرية وتحصيناتها، وبما يعنى قدرته على جمع المعلومات والاختلاط بالأهالى. فبينما كتب عن قلعة القاهرة " لا أعتقد أنها مزودة بمدفعية كبيرة لأنى على ما سمعت.." فإنه كتب عن قلعة الاسكندرية أنها " مزودة بكل نوع من المدفعية والدروع والبنادق والحراب والقذائف والقنابل والتحصينات ". جوفنى ميكليله قُنْسِلِيبو : تقرير الحالة الحاضرة لمصر ١٦٧١، ترجمة : وديع معوض، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥٩، ٨٥. آن وولف : مرجع سابق، ص ١٢٦، ١٤١، ١٤٣ وغيرها.

(١٤١)أرسل الباشا إلى القاضى ومسئولى الثغر بأنه " سابق تاريخه اقتضى الحال إحضار وطلب المعلم الحكيم بورغاكى البندقى لمقتضى معالجة بعض خاصتنا واستقر واستمر عندنا إلى الآن. واقتضى الحال توجهه إلى ثغر اسكندرية لأجل تشهيل مواد لازمة له فى الطب والحكمة والتمس منا فرماناً للثغر بالإذن فى ذلك مدة أربعين يوماً ذهاباً وإياباً وإقامة.. فعند وروده إليكم تشهلوا المذكور.. فى جميع مطالبه وتعاونوه فى إدراك جميع مقاصده لأنها خدمتنا.. وتمنعوا كل من يتعرض له بوجه من الوجوه ". س ١٠١، ص ٥٠، ق ٨٨، ٢ جماد أول ١٢٠٧ = ١٧٩٢/١٢/١٦.

(١٤٢) فعندما يَدَّعى " جنتى الأندلسى" على " نقوله البندقى" بستين ديناراً قرضاً.. طلب المُدَّعِى يمين المُدَّعى عليه، وهنا " حلف بالله العظيم الذى لا إله إلا هو اليمين الشرعى فنزل الإنجيل على قلب عيسى بن مريم روح الله صلوات الله عليه على يد قسيس النصارى البنادقة يونسيتور من طلبهما لذلك بالمجلس ورضاها بذلك الجامعة لها فى الحلف شرعاً أنه لم يكن اقترض منه المبلغ المدعى به ولا بعضه ولا شيئاً منه". س ٤٢، ص ١٥، ق ٥١، ١٩ شعبان ١٠١٥ = ١٦٠٦/١٢/١٩. س ٤٢، ص ٢٦٦، ق ٨٥٥، ٦ محرم ١٠١٦ = ١٦٠٧/٥/٣.

(١٤٣)س ٤٧، ص ٥٧، ق ١٥٦، ٩ محرم ١٠٥٣=١٦٤٣/٣/٢٩. ص ٥٨، ق ١٦٠، ١٠ محرم ١٠٥٣=١٦٤ /٣/٣٠.

(١٤٤)س ٥٢، ص ٢٦٨، ق ٥١٦، ٣٠ محرم ١٠٨٢ = ١٦٧١/٦/٨. ص ٢٨٨، ق ٥٥٥، ٢٣ صفر ١٠٨٢ = ١٦٧١/٦/٣٠. س٦٠، ص ٢٠٨، ق ٣٦٦، ٧ ذى القعدة ١١١٤ = ١٧٠٣/٣/٢٥.

(١٤٥)ففى ١٦٠٧ تقدم " على بن يوسف سر بلوك باشى بالحصار الكبير الأشرفى المتكلم على جهة بيت المال " بدعوى ضد قبرصيين لأنهما حضرا إلى الاسكندرية

ومعهما ٣٩٣ قنطار و٢٥ رطلاً من الخروب، ثم باعاه دون سداد ضريبته. ومع أنه طالب بحق " جهة بيت المال " إلا أن إنكارهما ملكهما للخروب وعجز المدعى عن إحضار البينة وحلفهما على ما قالاه.. أدى بالقاضى إلى " منع على من التعرض لهما " وبعدها باعا الخروب لتجار من البرلس. وفى ١٦٧١ " اشتكى أبو زيد بن محمد الجميعى " إلى ديوان القاهرة الذى أرسل إلى " القاضى وعلى أغا الحوالة والأمير على كتخدا قبودان الثغر وجميع الأغاوات والسرداريات " عن أن أبى زيد " له بذمة أبروزوا النصرانى ٤٥ قرش ثمن صوف.. وأنه باع لبروزوا ١٥٠ خرق صوف بمبلغ ٥٠ قرش ويطالبه بذلك ". لكن المدعى عليه أنكر ولم يستطع المدعى سوى إحضار شاهد واحد، ومن ثم " منع القاضى المدعى من معارضة المدعى عليه ". وفى ١٧٧٦ ادعى " عثمان بن مصطفى أرنقوت " على " جورجى القبطان البناديقى" بأنه ضاع منه بسفينة الثانى مبلغاً من المال، وطالبه به. على أن المدعى عليه أنكر، وعجز المدعى عن إثبات صحة دعواه، ومرة أخرى " منع القاضى المدعى من التعرض للمدعى عليه ". س١٢، ص ٥٨، ق ١٤٧، ٢٥ القعدة ٩٨٥ = ٢/٢/ ١٥٧٨. س ٤٢، ص ٢٢١، ق ٧١٨، ١٧ ربيع ثان ١٠١٦ =٨/١٠/ ١٦٠٧. س ٥٢، ص ٣٧٤، ق ٧٣٣، ٢٩ شعبان ١٠٨٢ = ١٦٧١/١٢/٣١. س ٩٦، ص ٢٧٨، ق ٤٥٠، ١٥ رجب ١١٩٠= ١٧٧٦/٨/٣٠.

(١٤٦)س ٥٢، ص ٤٣٦، ق ٨٦٥، ٦ ذى القعدة ١٠٨٢ = ١٦٧٢/٣/٦.

(١٤٧)سيد محمد السيد : مرجع سابق، ص ١٣٣، ١٣٦.

(١٤٨)س١٠١، ص ٢١٤، ق ٤٧٥، ١٥ ربيع ثاني ١٢٠٤= ١٧٩٠/١/١.

(١٤٩)فى عام ١٧١٥ عثر القاضى " خليل أفندى " بالصدفة على حجة " كان أصلها مقيداً بسجلات محكمة الثغر المزمنه، وجدت بورقه من جملة أوراق السجلات القديمه ساقطه بدولاب السجلات بالمحكمه مُفككه من سجل أصلها لشدة قدمه وفرط أوراقه ودواب جلده من طول الأزمنه وتداول الأيدى عليه ". وهنا وافق على " قيدها.. بالتماس علماء الثغر واطلاعهم عليها لأجل حفظها خوف ضياعها والاحتياج إليها ". والحجة تعود فى اعتقادنا إلى ولاية سنان باشا الثانية (يونيه ١٥٧١ - أبريل ١٥٧٤) الذى كان " من محاسن آثاره حفر الخليج الذاهب إلى الاسكندرية، فقطعه وعمره فعاد على أحسن ما يكون ". وبالتحديد تعود لعام ١٥٧٢ حيث نعثر على " إشهاد " من أهالى " ناحية الصافية بالغربية " على أن " عليهم القيام بحفر سبعماية ذراع.. فى

خليج الثغر السكندرى.. بمقتضي التوجيه علي النواحي المذكورة.. حسب الأمر الشريف السلطاني ". باب عالى، س ٣٣، ص ٢٧٧، ق ٩٤٣، ٢٠ ذى الحجة ٩٧٩ = ١٥٧٢/٥/٣. محمد بن أبى السرور البكرى : التحفة البهية فى تملك آل عثمان الديار المصرية، تحقيق : عبد الرحيم عبد الرحمن، دار الكتب والوثائق، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١١٣.

(١٥٠)س ٦٤، ص ٢٨٤، ق ٤٢٢، ١ شعبان ١١٢٧= ١٧١٥/٨/١.

(١٥١) توجد بالوثائق أسماء ومواقع بعض الكنائس. فقد أشار وقف " مريم بنت مرقص اليعقوبية " عام ١٥٧٩ إلى كنيسة الشهيد مارى جرجس شرق الثغر بالقرب من حصار سيدى عبد الله، وكنيسة أبى سرجة بحارة النصارى، وكنيسة مخائيل بالحبالين داخل الثغر. وهناك كنيسة عزوزال وربما هى نفسها " الكنيسة الكبرى " التى عرفت بالبرانية " بجوار أرض من جملة وقف أبى العباس " وأحاطت بها العديد من الأرباع والوكالات والمساكن التى استأجرها وعمل فيها أو سكنها خليطاً من المسلمين والأقباط واليهود. س ١٤، ص ٤٠٠، ق ١٢٦١، ١٣ القعدة ٩٨٦ =١٥٧٩/١/١١. س٢، ص ٢٢، ق ٧٧، ٢١ جمادي الأول ٩٦١ = ١٥٥٤/٤/٢٤. س٦٠، ص٧٥، ق ١٣٧، ١٢ربيع آخر ١١١٤ = ١٧٠٢/٩/٥. س ٦٥، ص ٣٢، ق ٦٩، ٣ صفر ١١٣٠ = ١٧١٨/١/٥. س ١٠٨، ص ٩، ق ٢٠، ١٤ ذى القعدة ١٢١١ = ١٧٩٧/٥/١١.

أما اليهود فكان لهم "ربع الكنيس" بالجزيرة قرب " سوق الأسماك.. وربع وكالة تربانة " كما كان هناك كنيساً لليهود بخط الميدان وقرب " خط سوق الصاغة ". س ٦٥، ص ١٨٥، ق ٣٣٧، غرة شوال ١١٣٠ = ١٧١٨/٨/٢٧. س ٧٨، ص ٣٠٠، ق ٤٥٥، ٨ الحجه ١١٥٧ = ١٧٤٥/١/١١. س٨٢، ص ٢٥٢، ق ٤٧٦، س ٩٧، ص ٣٨١، ق ٤٨٢، ٩ القعدة ١١٩٢ = ١٧٧٨/١١/٢٨.

وقد تضمنت تركة حييم اليهودى المباشر بديوان الثغر وكالة " بالقرب من كنيسة الروم.. فى وقف سنان باشا بالجزيرة بالمينة الغربية ". وفى يوليو ١٧٠٢ ذهب " قسيس كنيسة الروم " إلى المحكمة " وأنبأ مولانا بأن حايط الكنيسة القديمة انشقت ويُخشى وقوعها وبعض الأوض خربت.. ويحتاج إلى المرمة والتمس الكشف على ذلك وكشف على ذلك فوجدت كذلك واستأذنه فى ترميم ذلك فأذن له من غير تجديد بُنا ". س ٨٨، ص ٣٧٩، ق ٥٤٢، ٧ صفر ١٠٣٦ = ١٦٢٦/١٠/٢٨. س ٦٠، ص ٤٤، ق ٨٠، ١٠ صفر ١١١٤ = ١٧٠٢/٧/٦.

(١٥٢) س ٣٠، ص ١٨٦، ق ٣٧٣ ب، ٢٦ صفر ١٠٠٠ = ١٥٩١/١٢/١٣. ص ١٥٩، ق ٣٥٠، ٥ ربيع ثانى ١٠٠٠ = ١٥٩٢/١/٢٠. آن وولف : مرجع سابق، ص ١٢٥، ٣١٢.

(١٥٣) ورد فى البند ٣٥ من معاهدة ١٧٤٠ بين الدولة وفرنسا " لا تُعارض الكنائس التى يملكها الفرنساويون فى أزمير وصيدا والاسكندرية.. ولا يطلب منهم أموال ". يوسف آصاف : مصدر سابق، ص ١٦.

(١٥٤) تعددت محاولات البابوية للاتصال بالكنيسة القبطية منذ ١٥٥٤ واستطاع مُبشرون أوربيون الدخول فى اتصالات مع بعض الأقباط تحت ذرائع تجارية وبالاستعانة بالقناصل البنادقة والفرنسيين. من ذلك بعثة الجزويت عامى١٥٦٢/٦١ ثم ١٥٨٤/٨١ التى فشلت فى إنجاز أهدافها لعداء الأقباط. وهناك البعثات الفاشلة للفرنسيسكان والكابوشيين فى القرن ١٧ ثم محاولات الفرنسيين فى القرن ١٨ والتى لاقت نجاحاً محدوداً للغاية. ومنذ ١٧٨٠ قدمت الاسكندرية بعض الدعم للبعثات الكاثوليكية، من خلال اليونانيين والشوام. وهناك محاولات البروتستانت كمحاولة المبشر الألمانى اللوثرى Hugo Grotius الذى حصل فى ثلاثينيات القرن ١٧ على مساعدة لغوية من الأقباط وكذا على مساعدة القنصل الفرنسى وطبيب من بروكسل يعمل بالقاهرة. وهناك محاولة الألمانى البروتستانتى ثم الكاثوليكى Wansleben فى ستينيات القرن ١٧. وإلى حد ما يمكن فهم الصراع الفرنسى النمساوى بالاسكندرية أواخر القرن ١٨ على أنه يعكس الصراعات التبشيرية بين الكاثوليك والبروتستانت. وقد استخدم بعض الأوربيين التجارة كهدف ظاهر للدخول فى محاولات للتقارب مع الأقباط أو لإثنائهم عن بعض عقائدهم. خالد محمد نعيم : الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية فى مصر، دار المختار، القاهرة، ١٩٨٨، ص٢٩-٣٤. Alastair Hamilton; The Copts and the West 1439-1822 (The European Discovery of the Egyptian Church), Oxford, 2006, pp. 35, 56 - 69, 76 - 89, 101-103, 110 - 116, 139, 142, 144, 150, 151, 160 – 164.

(١٥٥) هناك حالات عديدة للتحول للإسلام وكانت فى غالبها لرقيق وجوارى مُعتقين مثل "يوسف بن عبد الله المجرى الجنس " الذى " أعتقه الوزير حسن باشا.. ابتغاء لوجه الله " وكذلك قمر الدين القبرصية التى أسلمت وأعتقتها فاطمة بنت بالى. ومنهم من أسلم بمحض رغبته مثل حسين بن عبد الله الترجمان "المهتدى" ومحمد بن عبد الله المهدى والذى كان اسمه من قبل (أرتو بن كره). على أنه كان هناك من رفضوا

التحول للإسلام رغم مرقوقيتهم ومنهم القبرصية " ويبالقه النصرانية مع ولدها.. عُرض عليهما الإسلام مرات " ورفضت واشتراها باولوا بن روملوا الفرنجى الفلورنسى من يوسف بن يعقوب اليهودى بسبعين دينار. س ١، ص ٨٥، ق ٤٠٠، ١٦ شوال ٩٥٧ = ١٥٥٠/١٠/٢٧. س ٢، ص ١٢٤، ق ٤١١، ١ شعبان ٩٦١ = ١٥٥٤/٧/٢. س ٢، ص ١٦٥، ق ٥٣٣، ٢٨ شعبان ٩٦١ = ١٥٥٤/٧/٢٨. س ١٢، ص ٦٠، ق ١٥٣، ٢٧ القعدة ٩٨٥ = ١٥٧٨/٢/٤. س ٤٢، ص ٢٣٢، ق ٧٤٨، ١ ربيع أول ١٠١٦ = ١٦٠٧/٦/٢٦.

(١٥٦) س ١٢، ص ٨٠، ٨١، ق ٤٧ - ٥٣، ١٠- ١٢ جماد أول ١٢٠٠ = ٩- ١٧٨٦/٣/١٣.

(١٥٧) أرسل محمد عزت باشا فى أكتوبر ١٧٩٢ إلى القاضى" وأغات الحوالة ووكيل الجمرك وكتخدا الحسبة ودزدار القلاع والسرادرة بلوكات وسائر الحكام والأعيان " عن عقد الصلح بين الدولة والنمسا بشروط " منها أن جميع ما يلج من دولة النمجة إلى قناصلهم الساكنين ورعاياهم من مأكول ومشروب وملبوس وهدايا لم يكن للكمركجى على ذلك تفتيش بوجه من الوجوه وأيضاً المتاع الإسلامى أو الافرنجى إذا دفعوا الكمرك الذى عليه فى بلاد الإسلام ونقل ذلك المتاع إلى الديار المصرية لم يدفع عليهم كمرك ثانى مرة.. وأما مادة الكمرك اللازم دفعه مثل ما يدفع الرؤسية المئة ثلاثة معاملة فقط من غير زيادة، وكذلك عوايد سفاينهم وعوايد المرسة فقط.. ولم أحد له معهم مقارشة فى سببهم وسؤالهم عند إيابهم وذهابهم". وبعد ثلاثة أسابيع أرسل كل من مراد وإبراهيم بك إلى المسئولين أنفسهم بأنه تم تعيين " حنا قيسلية يوشانتى قنصل على طايفتى النمسة وتسقانة بالثغر من طرف الحضرة السامية والملة المسيحية باليوس كارلو روستى المقيم بالمحروسة مصر من طرف ايمبرطور نامسة وتسقانة وبيده فرمان شريف.. فعند حضوره إليكم تعلموا جميعه بالمحكمة وتتلوا الفرمان.. وتسجلوه وتجروه على موجبه وتعاملوه بمعاملة القناصل الموجودين عندكم.. وتمشوا أحكامه بين الطايفتين وينظر فى أمور تجارهم ومراكبهم.. ولا يكون لأحد معارضه فى جميع أموره وما يتعلق به والمساعدة فى كامل أحواله ". س ١٠١، ص٣٠، ق ٧٧، ١٤ صفر ١٢٠٧ = ١٧٩٢/١٠/١. ص ٣١، ق ٧٨ و٧٩، ٩ ربيع أول ١٢٠٧ = ١٧٩٢/١٠/٢٥.

(١٥٨) س ١٠٧، ص ٢٩، ق ٥٧، ١٤ ذى الحجه ١٢٠٨ = ١٧٩٤/٧/١٢.

(١٥٩) س ١٠٧، ص٦٠، ق ١٠٨، غاية رمضان ١٢٠٩= ١٧٩٥/٤/١٨.

(١٦٠) س ١٠٧، ص٦٠، ق ١٠٩، غرة شوال ١٢٠٩= ١٧٩٥/٤/٢١.

(١٦١) هناك العديد من الدلالات حول التعايش فى العصر العثمانى، حيث حصل أهل الذمة على حق الوقف وكان من حق الجميع وقف ما يريدون على من شاءوا من أفراد أو مؤسسات، وجعل النظر لمن يختارون. كما كان هناك حق الاستبدال وعدم تحديد دين أو جنسية المنتفعين، لذا استأجر بعض الأقباط مثلاً أوقافاً لمسلمين حتى تلك التى كانت مرصدة على أماكن ذات صفة دينية أو علمية. وهناك أيضاً عدم تحديد " فقراء الثغر " من المنتفعين بريع الأوقاف. للمزيد : دار الوثائق المصرية، محكمة الاسكندرية والجزيرة، س ١، ص ٤٣، ق ١٩٧، ٢٠ رمضان ٩٥٧ = ١٥٥٠/١٠/١. س ١٤، ص ٤٠٠، ق ١٢٦١، ١٣ ذى القعدة ٩٨٦ = ١٥٧٩/١/١١. س ٥١، ص ٧١، ق ١٦٧، ٢٤ ربيع الأول ١٠٧٤ = ٢٦/ ١٠/١٦٦٣. ص ٥٠٥، ق ١١٤٧، ١ ربيع الأول ١٠٧٧ = ١٦٦٦/٨/٣١. س ٥٢، ص ٣٠٨، ق ٥٩٨، ١ محرم ١٠٨٢ = ١٦٧١/٥/١٠. س ٥٤، ص ١٨٩، ق ٣٥٣، ١ صفر ١٠٨٩ = ١٦٧٨/٣/٢٤. س ٥٨، ص ٩٠، ق ١٦٣، ١ جمادى الثاني ١١٠٢ = ١٦٩١/٣/٢. س ٦٠، ص ٤٠، ق ٧٣، ١ محرم ١١١٤ = ٢٨/ ٥/ ١٧٠٢. أندريه ريمون : مرجع سابق، ج٢، ص ٦٧٧. محسن شومان : اليهود، ج٢، ص ٤٩، ٥٠.

(١٦٢)من ذلك نزاع " على بن بيرم ريس مركب الوزير " وقنصل البنادقة " فرانشيسكو " وانتهى بحصول الأول على مئة دينار مقابل ثمن مملوك وحبوب وتوابل، وكان " المعلم يوسف بن موسى العامل بالثغر " هو وكيل قنصل البنادقه. ومنه قيام " نيقولا الراكوزى وبيكون البندقى " بالاعتداء على شحاته الرشيدى بالضرب " بحجر ومجداف فأدماه ". وبينما أجاب المتهم الأول بأن شحاته " تعدى عليه بالضرب " فإن الثانى أنكر الاتهام. على أن الشاهدين أكدا ما حدث " ورويا تفاصيل الضرب والجرى ومحاولة الهروب من جانب شحاته للنجاه منهما فى الماء ". س ١، ص ٥٤، ق ٢٤١، ٢٨ رمضان ٩٥٧ = ١٥٥٠/١٠/٩. س ١، ص ٤١، ق ١٩١، ٢٠ رمضان ٩٥٧ = ١٥٥٠/١٠/١.

(١٦٣)س ١٥، ص ٣١، ق ٣٢، ٩٨٩/٧/٢٨ = ١٥٨١/٨/٢٨.

(١٦٤)من ذلك ادعاء " أبو العز بن على المصرى الزيات بسوق الجزيرة " على " نسيم الرودسى " بأنه يستحق فى ذمته ١٤٠ نصف من ثمن فخار. وعندما أنكر الروديسى

وعجز المُدعى عن أحضار البينة " التمس يمين المدعى عليه ". وعندما اشترى " عثمان بن شحاته " من " استيفنو الروديسى" مسمار حديد " فإن الروديسى أنكر البيع وطلب من المشترى إثباته بإحضار شهود. س١٢، ص ٥٨، ق ١٤٧، ٢٥ ذى القعدة ٩٨٥ = ١٥٧٨/٢/٢. س ٢٩، ص ١٥٢، ق ٤٢٢ ب، ٩ شعبان ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٥/٢١.

(١٦٥)هذه حالة ادعى فيها قنصل الانكليز على درغماش البدوى بأنه يعمل فى خدمته " بأجرة معلومة وأنه من نحو ثلاثة أيام تعدى واختلس له من جيب قفطانه ٣ دنانير ويطالبه بذلك.. وبسؤاله أجاب بالاعتراف فى أخذ المبلغ وأنه أغراه الشيطان على ذلك فألزم بدفعها ". والمُلاحظ أن القنصل ذهب للمحكمة بصحبة باكير كتخدا قبودان الثغر. س ٤٧، ص ١٢٩، ق ٣٤٥، ١١ رجب ١٠٥٣ = ١٦٤٣/٩/٢٥.

(١٦٦)ففى أبريل ١٥٩٢ ادعى " جورجى بن يانى على نقوله لزورات اللوندسى كل منهما أنه قاوله على أن يطلع له من جوف المركب.. صندوق ملآن بالأفيون ويعطى له نصف ما بالصندوق.. وأنه أطلعه ولم يدفع له حصته ". لكن " نقوله أنكر وأحضر سكندريان، مُدعياً أنه قاولهما على الأفيون " وهنا لم يصدقه المدعى " وذكر أن الشاهدين خصمه وأنهما تعاونا على منع المدعى عليه ". ونظراً لتشاجر المتخاصمين بالمحكمة فقد خرجا دون حل النزاع. وفى أغسطس ادعى " اسحاق بن ابراهيم اليهودى الرودسى " على " يانى بن منول النصرانى من لوندس " بأنه يستحق فى ذمته ٧١ دينار " بدل قرض شرعى ". لكن " يانى " لم يعترف سوى بستين ديناراً فقط، وأنه سبق وأن دفع له الدين على دفعات سابقة. ومن الواضح أن ادعاء اليهودى كان للحصول على الفوائد " وخرجا على ذلك ". س ٢٩، ص ١١٢، ق ٣٠٣، ١٣ رجب ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٤/٢٦. ص ٢٧٣، ق ٨١١، ٢٦ شوال ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٨/٥.

(١٦٧)س ١، ص ٩٢، ق ٤٣٥، ٢١ شوال ٩٥٧ = ١٥٥٠/١١/١.

(١٦٨)س ٢٩، ص ٢٣٥، ق ٦٩١، ٥ شوال ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٧/١٥. ص ٢٥٠، ق ٧٤١، ١٣ شوال ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٧/٢٣. ص ٣٨٦، ق ١٢٥، ١٨ شوال ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٧/٢٨.

(١٦٩)س ٢٩، ص ٤١٣، ق ١١٩٢، ١٣ رجب ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٤/٢٦.

(١٧٠)من ذلك ادعاء " على المغربى " على " دمترى ولد ماركو.. وولده استيفانى، البحرى كل منهما بمركب.. أنه تشاجر مع استيفانى فتناوله بألفاظ قبيحة " فشكاه إلى

والده الذى سبه بالقول " أنت ذيل بمعنى حمار وفزع عليه بشاتور حديد" ومن ثم طالبهما "بما يترتب على ذلك ". ورغم إنكارهما ذلك بالمحكمة فإن الشهود أثبتوه، لذا " بقى دميترى واستيفانى تحت التعزير ". س ٤٧، ص ١٨٢، ق ٤٧٤، ١٧ شعبان ١٠٥٣ = ١٦٤٣/١٠/٣٠.

(١٧١)أرسل محمد باشا إلى أمير اللوا وقاضى الاسكندرية بأن " عمر السكندرى " اشتكى من أن " بريش بن كونيستوا.. وعلي بن فتيش مقدم الجمالة " تعديا على ابنه " واتهماه بالحرام.. فلم يثبت عليه شئ. وما كفاهما ذلك حتي أنهما اشتكياه إلي والي الثغر وسجناه.. تعدياً من غير وجه شرعي، وغرماه مبالغ لها صورة بلصة من غير حق مع أن بيده فتاوى شرعية.. بأنه لا يلزمه مغرم حيث لم يثبت عليه شئ ". ومن ثم طلب الباشا رد الأموال وإطلاق سراح الإبن " من غير تجوه ولا تمرد ولا عناد ". س ٢٨، ص ١٤٨، ق ٦٣، ١ ربيع الأول ١٠٠٥ = ١٥٩٦/١٠/٢٣.

(١٧٢)س ٥٢، ص ٣٧٧، ق ٧٤١، ١٤ رمضان ١٠٨٢ = ١٦٧٢/١٥/١.

(١٧٣)س ٦٠، ص ٦٩، ق ١٢٨، ٤ ربيع ثان ١١١٤ =١٧٠٢/٨/٢٨.

(١٧٤)شهدت الاسكندرية عام ١٧٩١ حادث قتل للفرنسى " أناو" وأرسل القاضى إلى القاهرة بأنه حضر إلى المحكمة " جماعة ومعهم رجل افرنجى من طايفة التجار الفرنساوية " وذكر أحدهم " أنه كان متوجهاً إلى بيته فى البلد العتيق ومر فى طريقه بمحل خالى من الناس وبعيداً عن العمار فوجد النصرانى الافرنجى ملقى على الأرض ميت.. ووجد الافرنجى هذا فوقه ويده ملوثة بالدماء.. ولما أراد القبض عليه فر هارباً.. إلى أن أدركوه جماعة من السائرين وحضروا به إلى مجلس الشرع. وبسؤاله بحضور الترجمان أجاب بالإنكار وأن اثنين من الناس خرجوا عليه وضربوه وأنه حاول إنقاذه. وبعد ذلك تم إرسال هذا النصرانى إلى القنصل حتى يتأكدوا أنه لم يغير كلامه.. ولكنه أقر بما كان ". وبعدها أرسل الباشا إلى القاضى والمسئولين ليصف الأمر بشكل مختلف، متأثراً بما نقله إليه القنصل الفرنسى. لقد كتب أن " جماعة الافرنج القاطنين بمصر " أبلغوه أن الفرنسى القتيل " خرج نهاراً يتمشى بالثغر على حسب عادته.. فقابله جماعة من أهالى اسكندرية فقتلوه وأخذوا ساعة من يده. فعند ذلك اشتكوا لكم الافرنج على أنكم تفتشوا على القاتل وتضبطوه فعرفتوهم أن الخواجة الفرنساوى لم قتله إلا رفيقه. وهذا كلام لم يصح ولم يدخل بالعقل ووقوع هذا الأمر سقط وأنتم حكام وضابطين بالثغر ووقوع هذه الأمور لم تطلب إلا منكم " ومن ثم

طالب بضرورة التفتيش عن القاتل الحقيقى " وتكفوا نظركم على طايفة الافرنج وتمنعوا كل من يتعرض لهم لأنهم محسوبين على طرف الدولة ". وفى خطابه إلى المسئولين أنفسهم.. أكد إسماعيل بك " أمير اللواء " على ما سبق وضرورة أن " تدوروا وتفتشوا وتبحثوا البحث الكلى على قاتل الخواجة فى أى موضع " كما هددهم بـــ " مزيد الضرر " إذا لم يقوموا بالأمر على أتم وجه. س١٠١، ص٢٢٣، ق ٥٧١، ٣ رجب ١٢٠٥ = ١٧٩١/٣/٨. ص ٢٢٦، ق ٥٧٨، ٩ رجب ١٢٠٥=١٧٩١/٣/١٤. ص ٢٢٧، ق ٥٧٩، ١٤ رجب ١٢٠٥ = ١٧٩١/٣/١٩.

(١٧٥)أرسلت الدولة "خطاً " للباشا فحوله إلى مسئولى الاسكندرية وفحواه قيام أعمال شغب بمدينة أزمير وصدرت الأوامر على بعض " الأشقياء ". على أن منهم " طايفة معاندين " و" لمنع مضرتهم ودفع شرورهم " وجب الاحتراس من إمكانية حضور بعضهم إلى الاسكندرية فى صورة تجار أو غيرها حيث يحتمون بالحماية الروسية. ولما كان عند القنصل الروسى" دفتر ممضى ومختوم " بأسماء من يتمتعون بالحماية، فبالتالى يجب ألا يقوم بإدراج المزيد فيه خاصة وأن " سفاين الروسية يتخذوا فيها مراكبية وينسبوا أنفسهم أنهم روسية ". ومن ثم لابد من التيقظ وعدم السماح للقنصل بذلك " وأن المتوطن منهم فى سابق أواننا بسبب كسب ومعاش " يُسمح له بالإقامة " وما عداهم تطردوهم " فإن عادوا ثانية " فيكونوا مثل السارق فيجب وضعهم فى الحبس.. والذى يحضر منهم فى سفاين وناديك لم يحضر مسلح ولم يطلع البر من غير موجب لأنهم لم يكونوا وندكية وإن نسبوا أنفسهم لهم لم تعتبروا بذلك ". وبدوره أرسل مراد بك ليؤكد على ذلك. س ١٠٧، ص ١٠١، ق ١٩٣، ٧ ربيع أول ١٢١٢ = ١٧٩٧/٨/٣٠. س ١٠٧، ص ١٠٠، ق ١٩١، ٨ ربيع أول ١٢١٢=١٧٩٧/٨/٣١.

(١٧٦)أرسل سلامة الكتاتنى إلى الباشا بأن له حقوقاً عند " عمر زيتون واستثيار الفرنجى وأنهما متجاهين عن دفع الحق ويظهرا العناد ". وهنا أرسل الباشا بضرورة إحضار المدعى عليهما " واستخلاص حقه منهما بتمام ذلك وكماله.. من غير تهاون ولا إهمال ولاحماية ولا تجوه ". س ٢٨، ص ١٢١، ق ٤٤، ٢٨ جمادى أول ٩٩٧ = ١٥٨٩/٤/١٤.

(١٧٧)سيد محمد السيد : مرجع سابق، ص ١٢١، ١٣٨، ١٥٥، ١٦٣.

(١٧٨)ذهب " الخواجا تماز الانكليزى " وكيل القنصل الانجليزى بالثغر إلى المحكمة حيث ادعى على مجموعة من تجار مسينا بأن " من العادة على طايفة النصارى الواردين إلى الثغر صحبة مراكب الانكليز والفلمنك " دفع نسبة ٣% على البضائع لمرتين، عند الدخول وعند الخروج من الاسكندرية، ومن ثم طالبهم بضرورة دفع ذلك. على أنهم أفادوا المحكمة " بأن من العادة القديمة المستمرة على جميع طايفة تجار النصارى الواردين للثغر بمراكب الانكليز وغيرهم " أن يدفعوا نسبة ٣% فقط عند الخروج " ولم يكن عليهم عادة غير ذلك من قديم حكم التجار والقناصل السابقة وبموجب القوانين الخنكارية ودفاتر الديوان " وأنهم لا يمتنعوا عن دفع غير ذلك " وطلبوا الحساب من وكيل القنصل وقبض ما هو عليهم حسب العادة.. وتخلية سبيل مراكبهم المتوجه لبلادهم ". وأمام إصرار " تماز" على مطلبه " أبرز جماعة التجار من أيديهم بيورلدى.. بدفع العادة حسب القانون على المشاع وتخلية سبيل المراكب المتوجهة والدعوة بالديوان العالى". وهنا قام القاضى بـــ " كشف القانون، فلم يوجد به ما يدل على دعوى القنصل ". بل إن القاضى لجأ لسؤال بعض المعمرين حيث " أخبر كل من المعلم يوسف بتروا والمعلم داود الدباح المباشر بالديوان الطاعنين كل منهما فى السن والمعلم اسحاق والمعلم سلمون أن لم يكن عادة على التجار الواردين بمركب الانكليز ما عدى ٣ قروش كل ١٠٠ على الأسباب عند الخروج ولم يكن عليه عادة غير ذلك ". وبناء على ذلك انتصرت المحكمة للمسينيين. س ٤٧، ص ١٩٧، ق ٥٠٩، ٤ شوال ١٠٥٣ = ١٦٤٣/١٢/١٦.

(١٧٩)من الأمثلة على ذلك ما أُشيع فى ذى الحجة ٩٢٦ عن أن الأمير شيخ الذى أرسله خاير بك لتعزية السلطان سليمان فى وفاة والده وتهنئته بالسلطنة عاد إلى الاسكندرية وأخبر أنه " وجد البحر الملح قد امتلأ بمراكب الفرنج فلم يستطع التوجه منه ". وفى شعبان ٩٢٧ " قدمت الأخبار من اسطنبول بأن طائفة من طوائف الفرنج يقال لها الأنكرش.. تحالفوا مع سبعة من ملوك الفرنج على قتال السلطان ". ابن إياس : بدائع، ج٥، ص٣٧٣، ٣٩٩.

(١٨٠)فى أمر من "الديوان الهمايونى" لأمراء الموانئ فى أكتوبر ١٦٠٤ "تقرر بقاء الشروط والعهود المندرجة فى العهدنامه السلطانية للبندقية كما كانت "مع عقاب كل من ألحق الضرر "بولاياتهم وقلاعهم ورجالهم". كما تضمن الأمر "عدم خروج أو دخول سفن قادرغه وغيرها من السفن الصغيرة التابعة لتجار أمراء البندقية ورجالهم

على غفلة عن طريق البحر أو البر لاستانبول وغلطة وديار بلاد العرب واسكندرية وللمضايق الموجودة جنوب غاليبولى.. وينبغى تنبيه الدزدارية من قواد القلاع فى تلك الموانى أولاً، فيخرجون ويدخلون بالإذن ". للمزيد عن ذلك وعن بعض الإجراءات والاحتياطات أواخر القرن ١٦ والتى حرصت سلطات استانبول على اتخاذها لحماية التجار والتجارة ضد القرصنة. سيد محمد السيد : مرجع سابق، ص ١٧٢.

(١٨١)س ٢٩، ص ٢٢١، ق ٦٤٤ و٦٤٥، ٢٣ رمضان ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٧/٣. ص ٢٢٨، ق ٦٦٨، ٢٧ رمضان ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٧/٧. س ٤٧، ص ٢٣٥، ق ٥٩٢، ٢٧ ذى الحجة ١٠٥٣ = ١٦٤٤/٣/٧.

(١٨٢)س ١، ص ٣٠، ق ١٣٩، ١٤ رمضان ٩٥٧ = ١٥٥٠/٩/٢٥. س٢، ص ١٦٥، ق ٥٣٣، ٢٨ شعبان ٩٦١ = ١٥٥٤/٧/٢٨. س ٤٢، ص ٢٣٦، ق ٧٦٢، ١٠ ربيع أول ١٠١٦ = ١٦٠٧/٧/٥.

(١٨٣)نبيل مطر : الإسلام فى بريطانيا ١٥٥٨- ١٦٨٥، ترجمة : بكر عباس، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، عدد ٣٣٣، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٩ وغيرها.

(١٨٤)حارب وايلد العثمانيين فى المجر حيث تم أسره عام ١٦٠٣م ولتتناقله عدة أيدى لأكثر من عشر سنوات حتى صار عبداً لتاجر فارسى، فتجول معه فى المنطقة لحوالى أربع سنوات أخرى. بيد أنه كان يكره سيده وانتهى الأمر بأن اشتراه تركى مصرى " بعد أن عرف معاناته " واعتبره ابناً له وعامله كما كان يعامل ولداه اللذين ماتا وأعتقه بعد عام. لكن وايلد آثر العودة لبلاده، فساعده التركى على ادخار بعض المال الذى اشترى به بضاعة تاجر فيها. ومع أنه عاد بعد أن خسر البضاعة وكاد يموت غرقاً، فإن التركى ساعده مرة أخرى، حيث عاد بتجارة إلى موطنه. أما سيمون فكان عبداً أيضاً وعاش عيشة مستقرة مع سيده محمود جاويش بالقاهرة. وقد تعرف سيمون على وايلد بل وساعده على الانتقال لملكية التركى الذى أعتقه. آن وولف : مرجع سابق، ص١٦٣، ٣٢٢-٣٣٢.

(١٨٥)س ٢٨، ص ١٦٨، ق ٧٣، ١٤ جماد الأول ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٢/٢٨.

(١٨٦)هناك الكثير مما يؤكد ذلك، خاصة وأن الأسير كان يترك أسرته وبيته وبلده وتجارته. وإذا كان بعض الأسرى تمت فديتهم وعودتهم لبلادهم، حيث ارتبط بهم لقب الأسير مثل " الرايس أحمد بن يوسف " الجربى السكندرى " الأسير كان ببلاد العدو

المخذول المنفك الآن من الأسر ".. فإن منهم من قضى فترات طويلة فى الأسر مثل " الحاج على.. الأسير الآن ببلاد الكفار من عشر سنوات ". حالة أخرى أنهى فيها " أحمد بن حسن المغربى " وفاة ابن عم له وأنه يريد أن يثبت نسبه حتى يرثه ويقوم بفديته من أسره " منذ ٣١ سنة ببلاد العدو ". ومنهم من مات فى أسره أو من لا نعلم ما إذا تم تحريره أم لا. س ٤٧، ص ١٠٣، ق ٢٨٤، ١٦ ربيع ثان ١٠٥٣ = ١٦٤٣/٧/٣. ص ١٣٧، ق ٣٦٥، ٢٠ رجب ١٠٥٣ = ١٦٤٣/١٠/٤. س ٥٢، ص ٣٢٩، ق ٦٣٩، ١٥ ربيع ثانى ١٠٨٢ = ١٦٧١/٨/٢. س ٦٥، ص ٢٢٦، ق ٤١٠، أواسط ذى الحجة ١١٣٠ = ١٧١٨/١١/٧. س ٧٨، ص ١٦٩، ق ٢٤٢، ٢٢ ربيع أول ١١٥٧ = ١٧٤٤/٥/٥. س ٦٠، ص ١٧٥، ق ٣١٣، ١٠ شوال ١١١٤ = ١٧٠٣/٢/٢٦.

(١٨٧)س ١، ص ٣٨، ق ١٧٥، ١٨ رمضان ٩٥٧ = ١٥٥٠/٩/٢٩. س ٢، ص ١، ق ١، ٤ جمادى الأول ٩٦١ = ١٥٥٤/٤/٧. س٢، ص ١٧، ق ٥٦، ١٧ جمادى الأول ٩٦١ =١٥٥٤/٤/٢٠.

(١٨٨)س ٢، ص ١١٢، ق ٣٧٤، ٢٥ رجب ٩٦١ =١٥٥٤/٦/٢٦. س ١٢، ص ٣١، ق ٧٣، ٨ ذى القعدة ٩٨٥ = ١٥٧٨/١/١٦. س ٤٢، ص ٢، ق ٥، ٢٤ رجب ١٠١٥=١٦٠٦/١١/٢٥.

(١٨٩)من ذلك ما جاء فى البند ١٩ من معاهدة ١٥٧٩ بين الدولة العثمانية وانجلترا من أنه " إذا أسر القرصان أو المراكب الشرقية أحد المراكب الانكليزية قصد سرقتها وسلب ما فيها من الأموال والأمتعة، وكذلك إذا أخذ شئ من الانكليز بالقوة يبذل حكامنا قصارى الجهد وكل الوسائل الممكنة لإيجاد الأشياء المسلوبة ومعاقبة الجانين عقاباً صارماً ". أما البند ٥٤ من المعاهدة بين الدولة وفرنسا عام ١٧٤٠ فورد فيه " إذا اقترف أحد القرصان أو سواهم من أعداء بابنا العالى جرماً عدائياً فى موانئ ممالكنا المحروسة فلا يؤاخذ بجريرتهم قناصل فرنسا والتجار الفرنساويون.. كما أنه من الضرورى لاستتباب الأمن المتبادل معرفة الأشقياء ليكونوا معلومين.. فعندما تأتى إلى موانئ ممالكنا المحروسة مراكب المغاربة وغيرهم من القرصان يتحتم على قواد سفننا وغيرهم من الضباط فحص جوازاتهم بكل دقة وانتباه.. ويشترط كذلك على القناصل الفرنساويين الفحص بكل دقة والإفادة عما إذا كانت المراكب الآتية إلى موانينا تحت الراية الفرنساوية هى فرنساوية بحتة. وبعد التحقيقات والتحريات بشأن

ذلك.. يتبادل ضباطنا والقناصل الفرنساويون الآراء مشافهة أو كتابة إذا دعت الحال لتوطيد أمن الفريقين ". أما البند ٨١ فجاء فيه " أنه بالرغم عن المساعدة الممنوحة مراراً للفرنساويين والمأمور اتباع أحكامها فيما يختص بالقرصان المغاربة فهؤلاء لا يكتفون بتكدير المراكب التى يلتقون بها فى عرض البحر بل إنهم يهينون ويدبرون المكايد للقناصل والتجار الفرنساويين المقيمين فى الأساكل التى ينزلون إليها. وحيث الأمر كما ذكر اقتضت إرادتنا السلطانية أنه من الآن فصاعداً إذا حدثت أفعال مغائرة كالحوادث المنوه عنها فعلى الباشاوات والمأمورين وغيرهم من ضباط حكومتنا بأن يحموا ويدافعوا عن القناصل والتجار الفرنساويين " ومن ثم فإذا كانت " المراكب التى تأتى تحت القلاع وفى أساكل ممالكنا.. هى فرنساوية بحتة يمنع بكل وجه هؤلاء القرصان عن أخذها ولا تؤخذ سفينة ما قط تحت مرمى المدفع. وإذا سبب هؤلاء القرصان ضرراً ما لفرنساويين فى جهات ممالكنا حيث يوجد باشاوات أو حكام ينبغى إعطاء الأوامر الصارمة بتحملهم الخسائر التى تحدث منهم كبحاً لجماحهم ". يوسف آصاف : مصدر سابق، ص ٢٠، ٢١، ٣٣، ٦٦.

(١٩٠)فى يونيو ١٥٧٦ أرسلت استانبول إلى باشا مصر بأنه سبق الأمر بإعداد أربع قطع بحرية بقيادة أميرين من مصر " وشحنها بالمحاربين.. لترسل إلى الأسطول الهمايونى ". وبينما استعدا للإبحار، وصلت إلى ميناء الاسكندرية سفينة فرنسية " وأخبرت بتحرك سبع قطع مالطية لممارسة القرصنة " وأنها " على وشك الإتيان إلى هذه النواحى لما علمت بأن الأمراء والقباطنة غالباً يتحركون من تلك النواحى ويغادرونها ". وقد أكد الأمر على ضرورة اتحاد قباطنة السفن فى حراسة الثغر لمواجهة " القراصنة الأعداء" وأن تأخذ السفن حذرها " وحراسة تلك النواحى كما ينبغى بالقادرغات ولتحرس السفن التى تقوم بتحميل البضائع من الاسكندرية والتى تخرج لعرض البحر، ولتوصلها إلى رودس ولتقم السفن الموجودة فى رودس أيضاً بتسلم هذه السفن سالمة.. وليكن قبطان الاسكندرية.. مسئولاً عن حراسة تلك النواحى ". سيد محمد السيد : مرجع سابق، ص ١٤٦.

(١٩١)س ١٠١، ص ١٣٦، ق ٢٤٦، ٢٧ شعبان ١٢٠٣ = ١٧٨٩/٥/٢٣.

(١٩٢)من ذلك أن الأسطول الانجليزى هاجم " مركب أنطونى فرنسيس ". وعند سؤال أنطونى عن الأمر " ذكر أنه كان موسوقاً من الثغر إلى بلاده، فلما وصل بالقرب من كنديه تعرض له جماعة من الانكليز من مركب وطلقوا عليهم المدافع ومسكوهم

وأخذوا منهم وسقهم وأسبابهم ومراسيهم ومدافعهم ومكثوا معهم ثمانية أيام ثم عفوا عنهم ". وفى ١٧٤٤ استولى الأسطول الانجليزى بالمتوسط على كتان أرسله سكندرى لصفاقص إبان الصراع الانجليزى الفرنسى. لقد تم شحن الكتان فى مركب " رياسة القابودان دكالى الفرنساوى متوجهة إلى اسقالة القورنه، يَنزل بها ويُنزل البضاعة إلى أخرى متوجهة إلى تونس.. والحال أنه لم يكن بلغت الفتنة بين الفرنسيس والانكليز إلى مدينة اسكندرية ولم يعلم بها أهلها. وتوجهت المركب للقورنه ومنها إلى تونس وقابلها الانكليز وأخذوها ". س ٤٢، ص ٢٤٨، ق ٨٠٤، ٧ صفر ١٠١٦ = ١٦٠٧/٦/٢. س ٧٨، ص ٢٦٤، ق ٣٩٥، ١٥ شوال ١١٥٧ = ١٧٤٤/١١/١٩.

(١٩٣)عندما ظهر الأسطول الروسى بالبحر المتوسط فى النصف الثانى من القرن ١٨ فإنه شارك فى القرصنة واستولى على بعض السفن التى كانت ملكيتها تعود لرعايا عثمانيين. ومن ذلك استيلائه على مركب تعود ملكيته لسكندرى مسلم واستانبولى مسلم ويونانى، وكان ريسه يونانى. س ٩٦، ص ٢٤٠، ق ٣٨٥، غاية ربيع ثان ١١٩٠ = ١٧٧٦/٦/١٥.

(١٩٤)محسن شومان : المقاطعات الحضرية، ص ١٣٩. أحمد عبد العال : ميزانية مصر، ص ١٣.

(١٩٥)فى عام ٩٨٨ صدر " الأمر العالى " للقضاة والكشاف والحكام ومشايخ العربان وولاة الأمور بأن ملتزم الجوالى بالوجه البحرى أفاد بأن " جماعة من أهل الذمة يتجوهوا عليه ويمتنعون عن القيام بما عليهم " وبضرورة " إلزام كل من كان من أهل الذمة بالقيام بما عليه " بعد " تحرير النشاوى والطوارئ والأغراب ". وبعدها صدر أمراً آخر بأن ملتزما الجزية والجوالى عن عام ٩٨٩ " بالوجه البحرى والقاهرة والأغراب والنشاوى والطوارى" أخبرا بأن " جماعة من أهل الذمة مقيمين بدمياط واسكندرية ويزعمون أنهم من الأغراب ويتجوهون ومتعصبون.. ممتنعين عن القيام بما عليهم " لذا طولب الجميع بتقديم المساعدة الممكنة لتحصيل الجزية " ومنع المتعصبين والمتجوهين ". ومن الواضح أن بعض أهل الذمة (الأهالى) حاول الاحتماء بالأوربيين لعدم دفع الجزية. تكرر الأمر فى العام التالى وأرسل الباشا بأن " جماعة من أهل الذمة مقيمين بثغرى اسكندرية ودمياط.. يزعمون أنهم أغراب ويحتموا بالأكابر ويتعصبوا " ومن ثم أكد على إلزامهم بما عليهم " ولا يحتمى أحد ولا يتجو". تكررت المشكلة فى الأعوام التالية. وفى عام ١٠٠٠ اشتكى ملتزم الجزية من أنه

جرت العادة " أن يقبض من طايفة النصارى عن كل نفر ثمانون نصفاً خالصاً.. ويقبض من النشاوى والطوارى أسوة أمثالهم " لكن " جماعة يُعارضونه " لذا تم التأكيد على مساعدته وأن " النصارى والغربا من كان منهم بيولد فى دور الأغراب أو بلاده فتؤخذ منه الجزية بعد مضى ستة أشهر.. وكل كاشف أو ملتزم أو شيخ عرب أو كبير أو صغير أحمى أحداً من أهل الجزية فيستخلص منه ما على المحمى ". وفى عام ١٠٠١ وردت " صورة حكم الجوالى" بأن ملتزم الجوالى " جارى فى التزامه والنشاوى والطوارى والأغراب والمواريث الحشرية ونصارة الأندلس وكل من كان من الأغراب " وأن كل واحد من هؤلاء " تؤخذ منه الجزية بعد مضى ستة أشهر من مكثه ". وفى اليوم نفسه أرسلت القاهرة إلى " أميرى اللوا بثغرى اسكندرية ورشيد.. وقضاة المسلمين.. والأمنا والملتزمين والحكام " أن " نصوح جاويش" اشتكى للديوان " أن جماعة من أهل الجزية بكثرة مقيمين بالثغر.. ولم يقوموا بما عليهم من الجزية تمرداً وعناداً ". وبعدها أرسل الباشا بأن " الزينى ناصف أمين الجوالى" أخبر بأن "جماعة" يعارضونه فى جمع الجزية ومن الضرورى أن " يقبض من النشاوى والطوارى جزية كاملة أسوة أمثالهم من غير ضرر ولا مصالحة عليهم.. وكل كاشف وملتزم أو شيخ عرب أو كبير أو صغير أحمى أحداً من أهل الجزية فيستخلص منه ما على المحمى.. بالشرع والعادة والقانون من غير حماية ولا تجوه ولا تمرد ". س ١٥، ص١٢، ق ١٦، ٢٨ محرم ٩٨٩ = ١٥٨١/٣/٤. ص ٥٧، ق ٤٢، ١ شوال ٩٨٩ = ١٥٨١/١٠/٢٩. ص ٨٥، ق ٥٩، ٢٨ ربيع الثاني ٩٩٠ = ١٥٨٢/٥/٢١. س ٢٨، ص ٢١٧، ق ١٠٠، ٢٨ محرم ١٠٠٠ = ١٥٩١/١١/١٥. ص ١٢٩، ق ٤٩، غرة ربيع الأول ١٠٠١ = ١٥٩٢/١٢/٥. ص ١٥٦، ق ٦٦، أوائل رجب ١٠٠١ = ١٥٩٣/٤/٣. ص ٨١، ق ٢١، ١٤ ذى القعده ١٠٠١ = ١٥٩٣/٨/١٢.

(١٩٦)من هؤلاء مصطفى باشا (١٠٢٨- ١٠٢٩) الذى اتصف بـ " مصادراته لبعض التجار وكثرة الرمايا، فعظم بذلك على التجار البلايا فذهبت فيه الشكاوى.. لحضرة مولانا السلطان عثمان فعزله ". البكرى : التحفة البهية، ص ١٣٩.

(١٩٧)القينالى : مجموع لطيف، ورقه ١٨١ أ و١٨٢ ب، ١٨٤ أ، ١٩٤ أ.

(١٩٨)س٦٠، ص ١٩٤، ق ٣٤٨، ٤ ذى القعدة ١١١٤ = ١٧٠٣/٣/٢٢.

(١٩٩)يوسف الملوانى : تحفة الأحباب، ص ٣٣٥. أحمد شلبى بن عبد الغنى : أوضح الإشارات، ص ٢٦٤.

(٢٠٠)س ٢٨، ص ٤٢، ق ١٦، ١ جمادى الآخرة ١٠٠٤ = ١٥٩٦/١/٣١.

(٢٠١)فى عهد على باشا (١٦٠١-١٦٠٤) حدث " الغلاء العظيم.. بحيث أن أمين الحسبة أوقف ناساً على الأفران يمنعون الناس من خطف العجين من المواخير والخبز من الأسواق ". ومع ذلك فإن الباشا " شرع فى بيع قمح العنبر الشريف إلى الافرنج فى الجلود على هيئة البهار. فعند ذلك قامت العسكر عليه وقالوا له : كيف ما تبيع القمح للإفرنج بستين فضة وقد أكلت الناس بعضها فى بعضا من الغلاء، والقمح يباع بستة وثلاثين نصف فضة ". أحمد شلبى بن عبد الغنى : مصدر سابق، ص١٢٧.

(٢٠٢)أرسل مراد وإبراهيم إلى " سردار مستحفظان " بضرورة أن " تحرجوا على كامل الغلال لم أحد من الثغر يطلع إلى بحر برا أردب واحد، وإن كان أحد يطلع أردب واحد تربطوا كامل غلته وتخرجوا من حقه ". كما أرسلا إلى القاضى " والعلما وكامل أعيان الثغر " بالمعنى نفسه، وهددوا بقطع الغلال عن الثغر ما لم يتم تنفيذ أمرهما " ويبقى ذنب الفقرا والمساكين فى رقبتكم ". أما مراد فأرسل بضرورة " أن لا تدعوا أحداً ينزل قدح واحد وتقرطوا على كامل التجار ". س ١٠٧، ص ١٦، ق ٢٩ و٣٠، ١٢ جماد آخر ١٢٠٨ = ١٧٩٤/١/١٤. ق ٣١، ١ رجب ١٢٠٨ = ٢/٢/ ١٧٩٤.

(٢٠٣)حاول إسماعيل باشا منع تصدير الغلال لغير استانبول وأرسل إلى مسئولى الثغر بأن " خمسة مراكب حضروا إلى الثغر.. مشحونين حطب رومى وبعد خروج الحطب توجهوا إلى أبو قير بقصد شحن الغلال والتوجة إلى بلاد النصارى وتوجهوا مركبين فارغين والثلاثة مراكب قاطنين فى أبو قير مستنظرين حضور النقاير بالغلال من ثغر رشيد ويشحنوها ويتوجهوا بها.. وهذا الأمر لا نرضاه ولا يرضى أحد ويحصل بسبب ذلك ضيق للفقرا والمساكين. فيجب على كل مسلم منكم منع ذلك وإبعاده. وقد أمرناكم سابقاً أن لم يشحن غلال من الثغر وخلافه إلا لجانب الدولة.. وقد أصدرنا فرمان بخصوص ذلك إلى رشيد.. وكل من كان ينزل قدح واحد إلى بلاد النصارى لم يلوم إلا نفسه.. وإذا حضروا لكم تنظروا إلى مراكبهم إن كان فيهم غلال تضبطوه إلى الميرى ومن بعد تاريخه لم أحد كائناً من كان يشحن غلال من الثغر إلى بلاد النصارى ". وفى اليوم نفسه أرسل خطابين بالمعنى نفسه إلى " أغاة الحوالة ونقيب الأشراف وسردار مستحفظان ودزدار القلاع ". س ١٠١، ص ١٨٣ - ١٨٥، ق ٣٧٤، ٣٧٥ و٣٩٨ و٣٩٩، ٩ شوال ١٢٠٤ = ١٧٩٠/٦/٢٢.

(٢٠٤)رغم الأزمة، استمر تصدير الغلال إلى أوربا. يدل على ذلك ما أرسله إسماعيل بك إلى القاضى " وعلى جاويش سردارْ مستحفظان " بأن " الحاج مصطفى الديدى تابعنا عرفنا أن عنده قايق مراده يسافر غلال فى المينة الغربية فأعطيناه إجازة. فعند حضوره إليكم تدعوه يسافر القايق بتاعه لم أحد يعارضه بوجه من الوجوه وكذلك معلم الديوان لم تدعه يعارضه ". س ١٠١، ص ١٩٠، ق ٤١٢، ١٨ ذى القعدة ١٢٠٤ = ١٧٩٠/٧/٣١.

(٢٠٥)أصدر إسماعيل باشا أوامره بأن "لم أحد يسفر مراكب مستأمنة ولا خلافه إلا بفرمان " لكن ذلك كان يعنى الخسائر لبعض الأمراء الذين أجبروه على التراجع، ومنهم اسماعيل بك الذى أرسل لمسئولى الثغر رداً على خطاب لهم بخصوص أمر الباشا " والحال فى تاريخه توجهنا لسعادته وفهمناه على العادة القديمة المعتادة وعندها فهم ذلك.. وأبقى كل شئ على قديمه.. فحال وصول الجواب إلى عندكم ترسلوا الفرمان المرقوم وإن كان قيدتموه بالسجل المحفوظ تشطبوه ". كما أرسل رضوان كتخدا إليهم بالمعنى نفسه. وبدوره أرسل الباشا بتراجعه عن فرمانه " وتمشية القوانين القديمة ". س ١٠١، ص ١٣٤ و١٣٥، ق ٢٤٢ و٢٤٤، ٢٨ شعبان ١٢٠٥=١٧٩١/٥/٢. س ١٠١، ص ٢٠٩، ق ٤٦٢، ٢٥ رجب ١٢٠٥=١٧٩١/٣/٣٠.

(٢٠٦)فى ظل أزمة الغلال أرسل الباشا فى مارس١٧٩٣ إلى قاضى الاسكندرية والمسئولين والعلماء والتجار بخطاب دال. لقد أوضح أن السفن تأتى للثغر " مشحونه غلال لأجل راحة عباد الله والفقرا " وأن " القباطين وأصحاب الغلال وسائر الحكام والمتكلمين " تعهدوا بإرسال ثلثى الكمية للقاهرة وإبقاء ثلثها بالاسكندرية " يدخر فى المخازن ويوزع كل يوم بمعرفة المذكورين بالثغر للأهالى والفقرا ". لكن " التجار المعتمدين فى خصوص ذلك نقضوا العهد من طمعهم الزايد " حيث كانوا يقومون أثناء الليل بنقل الغلال من المخازن إلى السفن. وبناء على ذلك ووصول بعض الشكاوى إلى الباشا، فقد أصدر الفرمان " خطاباً للأهالى والتجار عموماً والحكام ومن فى قلبه ذرة من الإسلام، بالنهى من وقوع هذه الأحوال الذى تؤدى إلى الخسران ". وبعد التهديد أشار إلى ضرورة ألا يقوم أحداً من التجار أو الأهالى بنقض " أمور الشرع " وأن يتم تسجيل كميات الغلال عند ورودها ".. ويوزع مقدار الكفاية فى كل يوم للخبازين وسائر المحتاجين بمعرفة الحكام ومعلم الساحة وخلاف التجار المعتادين.

وإذا حضر أحد من الأغراب لم تدعوه يأخذ شئ من الغلال لأجل راحت الفقرا والمساكين وأهالى الثغر " ومن فعل غير ذلك لابد من عقابه. س ١٠١، ص ٦٣، ق ١٠٥، ٩ شعبان ١٢٠٧=١٧٩٣/٣/٢٢.

(٢٠٧)س ٤٧، ص ١٩١، ق ٤٩٥، ١٤ رمضان ١٠٥٣= ١٦٤٣/١١/٢٦.

(٢٠٨)أرسلت القاهرة لقاضى الثغر بأنه جرت العادة " أن تجار الفرنج حين يحضروا بالبضايع من بلادهم يؤخذ منهم العُشر على حُكم القانون، وحين يقايضوا بالبضايع البهار يؤخذ منهم على البهار كل صنف بصنفه على حكم القانون. والآن يحضروا بالبضايع لمصر لمنفعة نفسهم ويبيعوا بضايعهم بالنقد والقياض وحين يتوجهوا للدفتر ويطلب منهم الدخيره على البهار يمتنعوا عن دفع الذخيره على حكم القياض الذى قايضوه بمصر ويجعلوا البهار المثمن بالنقد قصد الضياع.. والبهار القليل المثمن يجعلوه بالقياض فبذلك يحصل الضرر" ومن ثم فلابد من عودة الأمر كما كان " على جارى العادة القديمة.. من غير حماية ". س ٢٨، ص ٢٩٨، ق ١٥٨، ١٤ رجب ٩٩٦ = ١٥٨٨/٦/٩.

(٢٠٩)ورد فى "حكم" إلى باشا مصر أن سفن البندقية التى ترد ميناء الاسكندرية تبيع بضائعها فى المدينة وتشترى بضائع أخرى تعود بها إلى البندقية دون دفع الرسوم المعتادة "عن الجمارك والذخيرة والترجمة وغيرها.. وتتعلل بقولها أننا لم نستبدلها ببضائع أخرى وإنما بعنا واشترينا بنقود الآقجه وسوف ندفع الجمارك فقط ". ونتيجة شكوى " ضباط الاسكندرية " فمن المحتم " العمل بما كان يجرى عليه الأمر من قبل.. وعدم السماح لأى شخص بأن يخالف ما اعتيد عليه.. وألا تدع البنادقة بهذه الحجة يتصرفون بخلاف عهودهم". سيد محمد السيد : مرجع سابق، ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢١٠)تشير لذلك رسالة من قاضى الثغر إلى إبراهيم بك بأنه " وقع كلام بين حضرة قنصل الانجليز ومعلمين الديوان من قبل الجمرك المطلوب عن البضايع، وأرسلنا حضَّرنا العهد نامة.. وحضَّرنا معلمين الديوان وعرفناهم أنهم لازم يمشوا على حكم العهد نامه " بأن تكون الرسوم ٣% على الواردات. س ١١٥، ص ١٩٠، ق ١٦٣، جماد أول ١٢٠٦= ديسمبر ١٧٩١.

(٢١١)س ١٠٧، ص ٢٢، ق ٣٩، ٢٨ جمادى ثان ١٢٠٨=١٧٩٤/١/٣٠.

(٢١٢)أرسل الباشا لقاضى الثغر " والحكام والأعيان والمتكلمين والتجار " بأن مراد بك أخبره " بأن مقاطعة الدواوين الاسكلهات متأخر منها تحت الأموال الميرية مبلغ مال

له صورة والتزم به.. وبقيت الدواوين فى تعلقه والتزامه " وأضاف " وقد تحققنا أن أغلب العجز الحاصل من ديوان الثغر طرفكم بسبب تهريب البضايع من الكمرك.. فمنهم الذى يطلع بضاعة من الديوان قهراً واغتصاباً ومنهم الذي يعمل عليهم مصلحة بدون كمرك ". وبعدها أرسل مراد إلى سردار مستحفظان الثغر بضرورة القضاء على " التفليت الواقع فى بضايع التجار " وأنه " لازم تنبهوا على القوارب لحد أذان المغرب كامل القوارب تربط وكل قارب يخرج بالليل احرقوه واضربوا ريسه ألف كرباج لأجل يتأدب غيره ". ورغم أوامر مراد التى تبدو صارمة فإنها لم تنطبق عليه. والدليل خطابه إلى القاضى والعلما والأعيان وفيه " بلغنا خبر أنكم تتعرضوا إلى المراكب الذى تسافر بالغلال إلى بحر برا وتحتجوا بالخط الشريف الذى حضر سابقاً من محروسة اسلامبول. والحال أن هذا الأمر شغلنا كما هو شغلكم. وأما الغلال المطلوبة إلى اسلامبول فنازلة بموجب المطلوب. وأما الغلال المطلوبة إلى بلاد خلاف اسلامبول.. فلا لكم فيها معارضة ". كما طلب منهم عدم معارضة المراكب " الذى يسافروا إلى بحر بره ". وبعدها بتسعة أيام أرسل إلى سردار مستحفظان الثغر " بلغنا خبر التعرض الذى حاصل إلى مراكب القياق الشماليه الذى يحضروا إلى ثغر اسكندرية وأبو قير وأن واقع عليهم تحريج أنهم لم يوسقوا إلا الميرى. والحال أن عندنا تحقيق أخبار صحيحة أن كامل غلال الميرى لها مراكب كفايتها من مراكب الميرى وأما التعرض الذى تسمعوه فإنه بلص للمراكب. فحال حضور الجواب لكم لم أحد يتعرض إلى مراكب التجار ويوسقوا ويتوجهوا إلى المحل الذى يريدوه وإن كان يحصل تعرض أرسلنا نحرج على كامل الغلال ولم يخرج قدح واحد ويبقا إذا حضر جواب من الدولة إحنا نعطوا جوابه.. والفرمانات الذى بتحضر فإنها تحضر لنا وجوابها علينا ". وفى اليوم التالى أرسل بخطاب طبق الأصل إلى " شيخ الإسلام.. حضرة محبنا العزيز الشيخ محمد المسيرى خادم العلم بثغر اسكندرية ". س ١٠٧، ص ١١ - ١٢، ق ٢٣، ٣٠ رجب ١٢٠٨ = ٣ مارس ١٧٩٤. ص٤٢، ق ٧٢، شعبان ١٢٠٩ = فبراير ١٧٩٥. ص ٥٥، ق ٩٠، ٢٣ رمضان ١٢٠٩ = ١٧٩٥/٤/١٣. ص ٥٦، ق ٩٢، ٩٣، ٢ شوال ١٢٠٩ = ١٧٩٥/٤/٢٢.

(٢١٣)اتضح ذلك إبان حملة حسن باشا الذى حاول ضبط رسوم التجارة وأرسل إلى مسئولى الثغر مُعرباً عن النقص الكبير فى مال الميرى وضرورة عقد " جمعيه بالمحكمة.. وتحضروا جمهور الناس من جميع التجار وخلافهم وتعرضوه عليهم

وتسجلوه.. وتشهروا المناداه حتى الجميع يحيطوا علم ". وفى هذا الإطار أمر باتباع إجراءات منها أن " كامل الأرزاق الذى ترد الثغر إلى التجار والوكلا وإلى الخاص والعام يدخلوا إلى مخزن جمرك مولانا السلطان.. ويتمن كل صنف بصنفه بسعر الحاضر ويدفعوا جمركه من غير منازعه ولا شهامه.. وأن جميع المراكب الواردين بالثغر عند دخولهم إلى المينا.. كلاً من الريس والمركانتى يقدم إلى وكيل الديوان قايمة علم الشحنه، وأن لا أحداً من القواربيه ولا خلافهم يتوجه إلى المراكب الواردين قبل قارب الديوان السلطانى. وجميع المواعين والقوارب وصنادل المراكب الذين ينقلون الأرزاق إلى المراكب فى المينا.. ومن أذان المغرب يربطوا المواعين والمراكب والصنادل.. ولا يسرحوا بنقلهم إلا وقت طلوع الشمس. وكل من هرَّب أرزاق من الجمرك يؤخذ منه جمركين.. ويكون ضبط شافى للأوزان فى الأرزاق وغيره ولا أحداً من القبانية ولا خلافهم يوزن أرزاق فى وكايل أو محلات خارجاً عن الديوان من غير إجازة.. وأن العتالين والشيالين لم يشيلوا ولا طرداً واحداً إن كان وارد أو صادر من غير إجازة، ولا أحد يمنع توابع الديوان عن التفتيش.. ولا أحداً يشترى أرزاق من المراكب الواردين ويستبقهم برفع الجمرك عن نفسه بل يكون دفع الجمرك على البايع". وبعدها أرسل فرماناً آخر بما سبق وإن أضاف " لا أحد يبدأ بشحن مركب مستأمن مالم يكن فى يده فرماناً من ديواننا.. ويسجل بمحكمة الثغر وبعده يأخذ التسريح فى الديوان ". س ١٠١، ص ١٣٥، ق ٢٤٣، ١٧شعبان ١٢٠٣ = ١٧٨٩/٥/١٣. س ١٢، ص ١٣٧، ق ٩٠، ١٩ جماد ثان ١٢٠١ = ١٧٨٧/٤/٨.

(٢١٤)انظر : س ٦٣، م ٤٩٦، ص ٢٩٥، ٣٠ شعبان ١١٢٦ = ٩ سبتمبر ١٧١٤.

(٢١٥)فى الوثائق مئات الحالات لسفن بندقية وفرنسية وفلمنكية وانجليزية، بل وروسية حملت السلع والأشخاص إلى استانبول وسوسه وجربه وتونس وغيرها. ويبدو لنا أن السفن الفرنسية جاءت فى المقدمة، وتلتها سفن البندقية وانجلترا، وأحياناً سفن فلمنكية وراجوزيه. وكان من المُعتاد قيام الأشخاص المسئولين عن إرسال السلع من الاسكندرية بكراء السفن والاتفاق مع قباطنتها، ثم تسجيل الأمر بالمحكمة. انظر : س ٣٠، ص ١٦٧، ق ٣٦٩، ١٦ ربيع ثانى ١٠٠٠ = ١٥٩٢/١/٣١. س ٤٢، ص ٢٢٥، ق ٧٢٨، ٢٨ ربيع أول ١٠١٦ = ١٦٠٧/٧/٢٣. ص ٢٧٦، ق ٨٧٨، ٢ ذى الحجة ١٠١٥ = ١٦٠٧/٣/٣٠. س ٦٠، ص ٦٠، ق ١١١، ٢٠ ربيع أول ١١١٤=١٧٠٢/٨/١٤. س ٦٥، ص٢٦٠، ق ٤٦٧، ١ شوال ١١٣٠ =

١٧١٨/٨/٢٧. س ٧٨، ص ٢٢٦، ق ٣٢٩، ١ رجب ١١٥٧ = ١٧٤٤/٨/٦. س ٩٦، ص ١١٨، ق ١٨٩، ١٤ محرم ١١٩٠ = ١٧٧٦/٣/٥. س ٩٦، ص ٣٠٥، ق ٤٩٠، ١٩رمضان ١١٩٠= ١٧٧٦/١١/١. باب عالى، س ٩٤، ص ٣٤٨، ق ١٤٧، ١٣ ربيع ثان ١٠٢١ = ٦/١٣/ ١٦١٢.

(٢١٦)س ٦٥، ص ١٦٩، ق ٣٠٣، ٢٥ شعبان ١١٣٠ = ١٧١٨/٧/٢٤.

(٢١٧)س ١٠١، ص ١٧١، ق ٣٤٤، ١٢ رجب سنة ١٢٠٤ = ١٧٩٠/٣/٢٨. س ٤٢، ص ١٨١، ق ٥٨٣، دفتر عن البضايع المرسلة الي استانبول، ١٦ شعبان ١٠١٦= ١٦٠٧/١٢/٦.

(٢١٨)س ٦٠، ص ٢١٣، ق ٣٧٨، ٢٧ ذى القعدة ١١١٤ = ١٧٠٣/٠٤/١٤.

(٢١٩)من ذلك تعاقد " الرايس أحمد وسالم وأحمد وعثمان وأحمد مع البترون جان ريس المركب المرساه بميناء الثغر.. على أن يحمل لهم بمركبه.. إلى مدينة سوسة.. كتان وغزل وفلفل وقماش هندي بياض وأرز وعدس وحمص " فى مقابل أجرة محددة، على أن ينقل البترون جان للرايس أحمد " ٢٥ قنطار من صنف البضائع المذكورة أعلاه و٤ مماليك من غير أجرة. وعلى أن يكون دفع الأجرة عند البلاغ إلى مدينة سوسة حسبما تعاقدوا على ذلك.. بحضور جاكموا وترجمته بذلك ". س ٤٢، ص ٢٧٥، ق ٨٧٧، ٧ ذى الحجة ١٠١٥ = ١٦٠٧/٤/٤.

(٢٢٠)س٦٥، ص ٤٨، ق ٩٣، ١٦ محرم ١١٣٠=١٧١٧/١٢/١٩. آن وولف : مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٢٢١)س ٤٢، ص ٢٧٠، ق ٨٦٥، ٢٨ ذى الحجة ١٠١٥ = ١٦٠٧/٤/٢٥.

(٢٢٢)س ١، ص ٥١، ق ٣٧٠، ٢٦ رمضان ٩٥٧ = ١٥٥٠/١٠/٧.

(٢٢٣)فى عام ١٧٧٦ تشاجر القبرصى " محمد الدباغ " مع كستيدى المسكوه " وانتهى الأمر بموت القبرصى. على أن أخ القتيل تنازل عن الدعوى بعد أن دفع له أخو القاتل ١٥٠٠ قرش. والحالة توضح أنه كان من سلطة القاضى إرسال مندوبين عنه إلى ظهر السفينة للاستفسار عما حدث. وهكذا " التمس (أى المُبلغ والذى كان من ركاب السفينة والشهود) من القاضى الكشف عليه وتوجه من قبل القاضى جماعة للكشف على الميت وشهد طايفة السفينة على لسان الترجمان بصحة الدعوى وكتب المندوبون من المحكمة نتيجة كشفهم ليراجع به عند الاحتياج ". دعوى أخرى رفعها "حسن أبو هيف" على " القبطان ميكيو الفرنساوى " حيث ذكر أن شريكه " أحمد بن حسين "

الكريتى أرسل له مع " القبطان ميكيو.. خمس تبانى زيت " وعند تسلمهم وجد إحداهن ناقصة، فأحضر " سليمان شراره والقبطان المدعى عليه والترجمان " وأشهدهم على الأمر " فتحقق الجميع أن التبه ناقصه " كما وجدوا أن " الجلد الذى على الطابه منشال والمسامير الذى عليه منشالين.. ووجدوها ناقصه ما يزيد عن ماية أقه ويطالب القبطان المدعى عليه بنقص التبه ". حاول المدعى عليه إثبات أن الزيت الناقص لم يسرق وإنما حدث " خرر " غير مقصود قبل الإبحار، وتم إخبار " أحمد بن حسين" بذلك لكن المدعى "لم يصدقه ". س ٩٦، ص ٣٠٥، ق ٤٩٠، ١٩ رمضان ١١٩٠=١٧٧٦/١١/١. س ١٤، ص ٣٢، ق ٩٩، ١٢٠٦/٢/٢٨= ١٧٩١/١٠/٢٦.

(٢٢٤)س١٢، ص٢٦، ق ٢٤، ١٣ جماد ١١٩٨ = ١٧٨٤/٤/٤.

(٢٢٥)يدل على ذلك أن حسن ريس " الوكيل عن ورثة موسقوا النصرانى " ادعى أن المتوفى كان يعمل بمركب " الرايس قاسم " وأنه له فى ذمته " جملة فوط وأرز وغير ذلك مما يعدل قيمة ٧٥ ريالاً ووضع الرايس قاسم يده على ذلك " وأن زوجة المتوفى أوكلته للمطالبة بها. على أن قاسم " أجاب بأن موسقوا كان بحرياً عنده.. وله مدة فى عشرته هو وأخيه " وأنه عندما مات لم يترك سوى ٨ قروش ريال.. وأنها تحت يده، وأن المركب أسر لدى النصارى بعد هلاك موسقوا وهو متوجه للغرب ولم يترك شيئاً زايد على ٨ قروش " وانتهى الأمر بتسلم ورثة المتوفى للثمانية ريالات بعد أن أقسم قاسم على ما قال. س ٤٧، ص٨١، ق ٢١٩، ١ ربيع أول ١٠٥٣=١٦٤٣/٥/١٩. س ٦٠، ص ٤٤، ق ٨١، ١ صفر ١١١٤ = ١٧٠٢/٦/٢٧.

(٢٢٦)أرسل مراد إلى " فخر القناصل ماقلون طايفة الفرنسيس " أنه حضر " محمد جوربجى.. وشاكر لنا فيكم، وعرفنا عن حبكم لطرفنا واعتناكم فى خدمتكم لنا بالمراكب الذى تتكرى لنا، وعلى الخصوص الضبط الواقع منكم مع قبايطين مراكبكم الواردين مشحونين أرزاق. الحال أنكم تكونوا على هذا المنوال ولم تخلوا أحد من قبايطنكم يفرط فى شئ من تعلق ديواننا السعيد ووكلنا من طرفنا بالثغر أحمد جوربجى.. وكامل ما يلزم لكم من الأمور عرفوه عنها والمذكور يراسلنا ". س ١٠٧، ص ٨٥، ق ١٧٤، شوال ١٢١١ = مارس ١٧٩٧.

(٢٢٧)ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص ٤٠٩، ٤١٠.

(٢٢٨)الحسن الوزان : وصف أفريقيا،ج٢، ص١٨٧، ٢٠٥.

(٢٢٩)س ٦٠، ص ٢٤١، ق ٤١٣، ٨ ذى الحجة ١١١٤ = ١٧٠٣/٤/٢٥.

(٢٣٠)س ٤٢، ص ١٧٢، ق ٥٥٨، ٢٦ شوال ١٠١٦ = ٢/١٣/ ١٦٠٨.
(٢٣١)س٥٢، ص٣٠٢، ق ٥٨٧، ٢٢ ربيع أول ١٠٨٢= ١٦٧١/٧/٢٩.
(٢٣٢)س ٢٩، ص ٣٥٥، ق ١٠٤٠ ب، ١٤ ذى الحجة ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٩/٢٠.
(٢٣٣)س ١، ص ٨٣، ق ٣٩٣، ١٥ شوال ٩٥٧ = ١٥٥٠/١٠/٢٦.
(٢٣٤)س ١٢، ص ٩١، ق ٢٣٩، ١٥ محرم ٩٨٦ = ١٥٧٨/٣/٢٤.
(٢٣٥)س ٤٢، ص ٨١، ق ٢٦٠، ٢٨ ٤ ١٠١٦= ٨/٢١/ ١٦٠٧.
(٢٣٦)س ٢٩، ص ٢٥٠، ق ٧٤٠، ١٣ شوال ١٠٠٠ = ١٥٩٢/٧/٢٣.
(٢٣٧)س ٨١، ص ٧٥، ق ١٠٩، ١ شوال ١١٦٥ = ١٧٥٢/٨/١١. س٩٠، ص ٢٦٩، ق ٣٣٩، ١ محرم ١١٨٢ = ١٧٦٨/٥/١٨. ص ٣١٥، ق ٣٩٣ ب، ١ ربيع الأول ١١٨٢ = ١٧٦٨/٧/١٥.
(٢٣٨)محسن شومان : اليهود، ج١، ص ٦١.
(٢٣٩)س ١٢، ص ١٠٧، ق ٧٨، ١٨ صفر ١٢٠١ = ١٧٨٦/١٢/٩.
(٢٤٠)أندريه ريمون : مرجع سابق، ج١، ص ٣٤٦، ٣٦٩.
(٢٤١)س ٩٦، ص ١١٨، ق ١٨٩، ١٤ محرم ١١٩٠ = ٥ /١٧٧٦/٣.
(٢٤٢)س ١٢، ص ٢٦، ق ٢٤، ١٣ جماد أول ١١٩٨ = ١٧٨٤/٤/٤.
(٢٤٣)محسن شومان : المقاطعات الحضرية، ص ٥٥.
(٢٤٤)س ٩٦، ص ٢٣٦، ق ٣٧٩، ١٦ ربيع ثان ١١٩٠= ١٧٧٦/٦/٣.
(٢٤٥)حين اتُهم " دميترى من جزيرة آنتيه " بالاستيلاء على مركب وكانت معه " حجة مكتوبة باللغة الافرنجية " تُرجمت بأمر المحكمة إلى العربية. س ٩٦، ص ٢٤٠، ق ٣٨٥، ٣٠ ربيع ثان ١١٩٠ = ١٧٧٦/٦/١٥.
(٢٤٦)رفاعه الطهطاوى: تخليص الإبريز فى تلخيص باريز، دار الكتب والوثائق، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٢.
(٢٤٧)س ٤٢، ص ٢٦٨، ق ٨٥٩، آخر ذى الحجة ١٠١٥ = ١٦٠٧/٤/٢٥.
(٢٤٨)كانت تلك الرسوم تفرض على " ما يصدر بالثغر السكندرى لطايفة النصارى الفرنج، يدفعون ذلك عن مبايع معلومة ". وقد أوردت الوثائق بالتفصيل السلع التى يجب أن تفرض عليها الرسوم، وقيمة الرسوم على كل سلعة. وفى عام ١٧٤٤ طالب البعض بنصيب للجوامع فى عائدات الصادر لكن القائمين على أموره رفضوا وأكدوا على أن الوقف موجه فى الأساس لمصلحة الأشخاص وليس على المبانى. س ٢٨،

ص ١٤٢، ق ٥٩، ٢٨ جمادى الآخره ١٠٠٢ = ١٥٩٤/٣/٢١. س ٧٨، ص ٢٦٩، ق ٤٠٢، ٢٠ شوال ١١٥٧ = ١٧٤٤/١١/٢٥.

(٢٤٩) س ٢٨، ص ١٤٢، ق ٥٩، ٢٨ جمادى الآخره ١٠٠٢ = ١٥٩٤/٣/٢١.

(٢٥٠)س ٢٨، ص ٩٧، ق ٣٢، ١ رجب ١٠٠٢ = ١٥٩٤/٣/٢٣.

(٢٥١)س ١٢، ص ١٢٥، ق ٨٥، ٧ صفر ١٢٠١ = ١٧٨٦/١١/٢٨.

(٢٥٢)س ١٢، ص ١١٠، ق ٧٩، ١١ جماد أول ١٢٠١ =١٧٨٧/٣/١.

(٢٥٣)مما جاء بالنص المؤرخ فى ٢٢ صفر ٥٧٠ " هذه صورة مكتوب وقف شرعى.. مضمونها.. هذا ما تصدق به.. سلطان الإسلام.. على فقها ثغر سكندرية.. وطلبة العلم وأيمة المساجد والمرابطين وأولادهم.. فتصدق عليهم بجميع ما يأتى ذكره فيه من الرباع وغيرها.. وهى القيسارية.. وجميع ما يستخرج من الحقوق من الأموال الديوانية.. وهى صادر الخُمس الرومى ورسم صادر البحر غير حب المغل الكريم الواردين إلى الثغر ورسم الصراف ورسم الولاه ورسم كاتب الخمس والجميزه ورسم الطعمه والترجمة عليهم أيضا فتصدق السيد الأجل الملك الناصر.. على مقيمى ثغر سكندرية.. وطلبة العلم وأيمة المساجد والمرابطين بجزيرته وأولادهم ونسمهم.. صدقة منه محررة مؤبدة مسبلة محبسة موقوفه.. لا يغير شئ منها ولا يبدل ولا ينتقض ولا يفسخ.. طلباً منه لنشر العلم وحفظ معالم الدين والتوصل لتناول أرزاق الفقها والمرابطين وطلبة العلم وأيمة المساجد والمنقطعين لما فى ذلك من المصلحة الخاصة بهم والعامة للمسلمين وتقصير الرغبات من حفظ معالم الدين.. وجعل الولاية عليها للشيخ الفقيه.. أبى محمد عبد الوهاب أبى الفقيه شيخ الإسلام جمال الدين بن الطاهر اسماعيل بن عوف وأن يجرى فى استخراج ما يستخرج منها على عادته.. ويفرق ما بقى من المستخرج منها بعد عمارة ما تدعو الحاجة بعمارته.. وفى فقها ثغر سكندرية وطلبت العلم وأولادهم ونسمهم وأيمة المساجد والمرابطين الثابت أسماوهم ". وقد أكدت الحجة على أن يستمر لكل واحد من هؤلاء نصيبه طول حياته، فإن مات " لا يدخل مع المشار إليهم.. إلا من رضيه الفقها المعينين.. وأن من رام الدخول معهم ممن هو خارج عن هذه الطايفه أو صرف شئ من المستخرج من المواضع والحقوق المذكورة فى غير ما عين فيه من الصدقة فليس له ذلك وهو ممنوع منه.. وكذلك من رام نزع مستحق عنها ممن ثبت اسمه فى الدواوين المذكورة مما قرر لهم والدخول

موضعه فهو ممنوع ". س ١٢، ص ١٢٥، ق ٨٦، ١٩ جماد الثاني ١٢٠١= ١٧٨٧/٤/٨.

(٢٥٤)س١٢، ص١١١، ق ٨٠ ، ١٧ رجب ١٢٠١=١٧٨٧/٥/٥. ص ١٣٢، ق ٨٨، ٦ ذى الحجه ١٢٠١.

(٢٥٥)س ١٢، ص ١١٧، ق ٨١، ١ ذى الحجه ١٢٠٠ = ١٧٨٦/٩/٢٤.

(٢٥٦)س ٥١، ص ٣٨، ق ٨٩، ١٣ محرم ١٠٧٤ = ١٦٣٧/٦/٧.

(٢٥٧)س ٦٠، ص ١٥٩، ق ٢٨٦ و٢٨٧، ٢٤ شعبان ١١١٤ = ١٧٠٣/١/١٢. ص ١٥٩، ق ٢٨٧، ١ رمضان ١١١٤ = ١٧٠٣/١/١٩.

(٢٥٨)آن وولف : كم تبعد القاهرة، ص ٤٧.

(٢٥٩)فى إطار التنظيم الإدارى الذى وضعه سليمان ظهر " التزام ترجمة الفرنج" أو " ترجمانية الفرنج بالديار المصرية " فى إطار المقاطعات الحضرية، وكانت مدته سنة. وقد تضمنت المعاهدة مع البندقية حق استخدام التراجمة كوسطاء، بل وعدم منع معاونة التراجمة الرسميين لقاء رسوم. أما المعاهدة مع فرنسا فتضمنت حق القناصل الفرنسيين فى استخدام التراجمة " الذين يريدون.. بدون أن يقدر أحد على إكراههم لاستخدام من لا يوافقهم ". يوسف آصاف : مصدر سابق، ص ١٨. محسن شومان : المقاطعات، ص ٤٤، ٥٣. فاروق أباظه : مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢٦٠)آن وولف : مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٢٦١)س ٢، ص ٢٢، ق ٧٧، ٢١ جمادى الأول ٩٦١ = ١٥٥٤/٤/٢٤.

(٢٦٢)أندريه ريمون : مرجع سابق، ج٢، ص ٦٨٧.

(٢٦٣)من هؤلاء " ابراهيم اليهودى الترجمان " و" المعلم روفائيل الترجمان " و" مردخاى اليهودى ". س ٢، ص ٨٣، ق ٢٨١ ب، ٧ رجب ٩٦١ = ١٥٥٤/٦/٨. س ٣٨، ص ١٣٦، ق ٥٩٤، ٢٦ رمضان ١٠٢٨ = ١٦١٩/٩/٥. س ٥٢، ص ٣٧٤، ق ٧٣٣، ٢٩ شعبان ١٠٨٢=١٢/٣١/ ١٦٧١.

(٢٦٤)عندما اتفق مغاربه مع الريس " فرنسيسكو الفرانسى" على نقل بضائعهم إلى سوسه فإنهم سجلوا ذلك بالمحكمة " بشهادة شهوده، وبحضور المعلم اسرائيل والمعلم يعقوب وترجمتهما ". أما " المعلم اسرائيل بن باروخ اليهودى " فكان " ترجمان طايفة الفرانسة" وكذلك كان "يوسف اليهودى". أما أنتونى وشطو اليهودى فكلاهما كان " ترجماناً بخدمة الأمير مصطفى جوربجى" وتوليا ترجمة مطالبته بقرض شرعى فى

ذمة القنصل الفرنسى المتوفى "بوره". س٤٢، ص ٢٧٦، ق ٨٧٨، ٢ ذى الحجة ١٠١٥=١٦٠٧/٣/٣٠. ص ١٧٧، ق ٥٧٣، ١٠ رمضان ١٠١٦=١٦٠٧/١٢/٢٩. س ٤٧، ص ١٠٣، ق ٢٠٦، ٢ ربيع أول ١٠٥٣ = ١٦٤٣/٥/٢٠. س ٤٧، ص ١٨٦، ق ٤٨٣، ٣ رمضان ١٠٥٣=١٦٤٣/١١/١٥. س ٦٠، ص ٢٠٨، ق ٣٦٦، ٧ ذى القعدة ١١١٤= ١٧٠٣/٣/٢٥.

(٢٦٥)من هؤلاء " اسرائيل بن يوسف " الذى ترجم من الإيطالية و" دون بن سلمون اليهودى ترجمان البنادقة " و" إبراهيم بن سلمون اليهودى ترجمان طايفة البنادقة " وكذلك " باروخ اليهودى ترجمان البنادقة " و" موسى اليهودى ترجمان الدوبره ". س ١٢، ص٩١، ق ٢٣٩، ١٥ محرم ٩٨٦ = ١٥٧٨/٣/٢٤. س ٤٢، ص ٦، ق ٢١، ١ شعبان ١٠١٥ = ١٦٠٦/١٢/١. س ٥٢، ص ٣٠١، ق ٥٨٥، ٢١ ربيع أول ١٠٨٢ = ١٦٧١/٧/٢٨. س ٩٦، ص ٢٣٦، ق ٣٧٩، ١٦ ربيع ثان ١١٩٠ = ١٧٧٦/٦/٣. س ٩٦، ص ٣٨٥، ق ٦٠٠، ١ جماد ثان ١١٩٠ = ١٧٧٦/٧/١٧.

(٢٦٦)من هؤلاء هارون اليهودى ويوسف العويضى وحنانى اليهودى ترجمان النصارى النمسا. س٤٢، ص ١١، ق ٣٧، ١١ شعبان ١٠١٥=١٦٠٦/١٢/١١. س١٢، ص١٣٣، ق٨٩، ٥ ذى الحجه ١٢٠١= ١٧٨٧/٩/١٧.

(٢٦٧)ومنهم يوحنا بن ميخائيل اليعقوبى. س ٢، ص ٣٧، ق ١٢٥، ٣ جمادي الثانى ٩٦١ = ١٥٥٤/٥/٥.

(٢٦٨)س ٤، ص ٤٦٨، ق ٤، ٢٥ محرم ٩٣١ = ١٥٢٤/١١/٢١.

(٢٦٩)س ١، ص ٣٠، ق ١٣٩، ١٤ رمضان ٩٥٧ = ١٥٥٠/٩/٢٥.

(٢٧٠)فهذا " محمد بن عطيه بن راشد المغربى الطرابلسى " الذى ترجم إشهاداً على دين لسكندرى على فرنسى بما يعنى معرفته بالفرنسية. س ١، ص ١٥، ق ٤٦، ٣ رمضان ٩٥٧ = ١٥٥٠/٩/١٤.

(٢٧١)ومنهم يحيى الترجمان ونوح الترجمان. س٢، ص ٧٤، ق ٢٥٤، ٣٠ جمادى الثانى ٩٦١ = ١٥٥٤/٦/١. س ٢٩، ص ١٢٢، ق ٣٣٥، ٢٠ رجب ١٠٠٠= ١٥٩٢/٥/٣.

(٢٧٢)س ١٢، ص ٨٨، ق ٢٣٠، ١٣ محرم ٩٨٦ = ١٥٧٨/٣/٢٢.

(٢٧٣)س ٤٢، ص ١٨٤، ق ٥٩١، ١٥ شعبان ١٠١٦ = ١٦٠٧/١٢/٥. س ٤٢، ص ١٧٧، ق ٥٧٣، ١٠ رمضان ١٠١٦ = ١٦٠٧/١٢/٢٩. س ٩٦، ص ٢٧٨، ق ٤٥٠، ١٥ رجب ١١٩٠ = ١٧٧٦/٨/٣٠.

(٢٧٤)إيمانويل كانط : مشروع للسلام الدائم، ترجمة : عثمان أمين، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص ٦٠.

(٢٧٥) كانط : مشروع للسلام الدائم، ص ٦٢، ٨٠، ٨١.

obeikan.com